وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر3

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

الترتيبات الأمنية الجديدة في الفضاء الأوراسي بين جيواستراتيجية الرهانات الإقليمية وإستعادة الأدوار الدولية

– مقاربة في الإدراك وتوظيف القوة –

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر علوم سياسية

تخصص دراسات إستراتيجية ودولية

من إعداد:

يوسف أمينة

تحت إشراف الأستاذة:

عقة نسيمة

السنة الجامعية:2018/2017.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر3

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

الترتيبات الأمنية الجديدة في الفضاء الأوراسي بين جيواستراتيجية الرهانات الإقليمية وإستعادة الأدوار الدولية

-مقاربة في الإدراك وتوظيف القوة -

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية ودولية

من إعداد:

يوسف أمينة

تحت إشراف الأستاذة:

عقة نسيمة

السنة الجامعية:2018/2017.

إهداء:

إلى

كل من كانت العظمة

مفتاح ذاته

شكر وعرفان:

الحمد والشكر للذي يستقيم لأمره كل شيء ولا يوازي قدرته شيء ولا يعلو في مقام الشكر على إسمه شيء: **الله عز وجل** .

وكل الشكر لمن لا تختصر أفضالها بحبر على ورق؛ أمي وأبي

وكل شكري:

- الأستاذة المشرفة: عقة نسيمة على كل ما قدمته وما لم تقدمه.
- الأستاذ: مصطفى خواص على التوجيهات والدعم.

وإلى ثلاثة علمونا أن أعدل محاكم العلم تبنى بقاعدة هي الضمير فكان ألا يكتمل معنى مشواري العلمي بدون وقع أسمائهم:

- معمـــــــــر حميزي.
- يوســـــــف مناصرية.
- مســـــــعود شوية.

ملخص الدراسة :

ملخص الدراسة:

باللغة الإنجليزية:

The aim of this study is to provid a general understanding about the new arrangments in Eurasia and its new aspects of security shifts, throught pairing the two dominants variables: regional betes and the greatest changes in international roles, wich will make the the Eurasia region more dynamic.

the new reality that characterizes the international environment generally in the return of geography, hard power and more important the retreat of international hegemony and the emergence of regional roles to fill the void, all this led to analyse the new interactions image in wich we use the post-cold-war accumulations as background base for a wave of regional international mobility, after the secretions of the Syrian and Ukrainian crisis, although that it doesn' make big change in the perceptions of the most important actor, but they have introduced new dimensions that have contributed to moving their strategies and generating new roles between competition, cooperation and employment, in which geographical identity and perceptions of interests played crucial roles.

We conclude that the analysis of these new security arrangements in Eurasia, in which the regional actors played special roles, but the internationale presence stays the more prominent and influential based on the good employment of the regions.

خطة الدراسة:

خطة الدراسة

مقدمـــــــــــــــــــــة

الفصل الأول: أو راسيا بين المكانة الجغرافية والرهانات الأمنية الجديدة في السياسة الدولية

المبحث الأول: أوراسيا المفهوم والإسقاط الجيوبوليتيكي.

المطلب الأول: أوراسيا الدلالة والتعريف

المطلب الثاني: المحاور الإستراتيجية الكبرى في أوراسيا

المطلب الثالث: مركزية القوة في السياسة الدولية

المبحث الثاني: تحولات البيئة الدولية لمرحلة مابعد الحرب الباردة

المطلب الأول: طبيعة الحروب الجديدة

المطلب الثاني: عودة الحتمية الجغرافية

المطلب الثالث: الإقليمية في مواجهة الهيمنة الدولية

المبحث الثالث: صناعة الإدراك الأمني بين السياسة الدولية وهوية الدولة

المطلب الأول: الإدراك الأمني كنتاج للسياسة الدولية: النقاش "الواقعي - النيوواقعي"

المطلب الثاني: صناعة الإدراك الأمني وفق الطرح البنائي

المطلب الثالث: إعادة تعريف الأمن "نظرة نقدية"

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الفضاء الأوراسي في الإدراك الإستراتيجي الدولي و الإقليمي ومضامينه بعد الأزمة السورية والأوكرانية

المبحث الأول: التداعيات الجيواستراتيجية للأزمة السورية والأوكرانية

المطلب الأول: الأزمة السورية والأوكرانية: من الإنفلات الداخلي إلى التعدد الخارجي

المطلب الثاني: الإفرازات الإقليمية والدولية للأزمتين

المبحث الثاني: الفضاء الأوراسي في الرؤى الإستراتيجية الغربية والقوى التعديلية.

المطلب الأول: أوراسيا في الإدراك الأمريكي الأوروبي

المطلب الثاني: مركزية أوراسيا في المنظور الإستراتيجي الروسي.

المطلب الثالث: الأبعاد الجديدة للمنطق الإستراتيجي الصيني في أوراسيا.

المبحث الثالث: أوراسيا في الإدراكات الإقليمية بين الهوية الجغرافية والرؤى المصلحية

المطلب الأول: الإنبعاث الجديد للأوراسانية التقليدية "تركيا كزخستان".

المطلب الثاني: صعود الدور الإيراني في أوراسيا وأبعاد المواجهة الإقليمية الإسرائيلية

المطلب الثالث: بروز الإدراكات الإقليمية الجديدة للهند في أوراسيا

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : حوارات القوة في التفاعل الإقليمي الدولي بالفضاء الأوراسي ومستقبل المكانة العالمية

المبحث الأول: التقدم والتراجع في الأدوار الإقليمية والدولية بين الصراع التنافس والتعاون

المطلب الأول: تحديد الفاعلين في أوراسيا بين منطق الهيمنة ورهان الإقليمية

المطلب الثاني: عودة الجيوبوليتيك في تفاعلات المحور الروسي، التركي، الإيراني

المطلب الثالث: الأدوار الإقليمية الجديدة في التوظيف الإستراتيجي الدولي

المبحث الثاني: رهان القوة في الأدوار الدولية بين محاور التنافس الكبرى

المطلب الأول: القوى التعديلية والولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: القوى التعديلية في مواجهة الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: رهانات القوة عبر الأقطاب ومآلات النظام الدولي

خلاصة الفصل

الخاتمـــــــــــــــــــــــة

مقدمـــــــة:

مقدمة:

تمهيد :

يقدم الطابع التجديدي للسياسة الدولية ميلادا لتفاعلات أمنية متعددة، تتجاوب في ظلها إستراتيجيات الدول بمستواها الإقليمي والدولي وتبرز الصيغة الرجعية لذلك في تحولات طبيعة النظام الدولي، بصعود الرهانات الأمنية الجديدة التي تتحكم فيها أساسات توزيع القوة في البنية الدولية من جهة، ومسارات الإدراك التي تحرك المساعي الأمنية للدول وتمنهج سلوكياتها في النظام الدولي من جهة أخرى.

وهو ما قدم لسلسلة من القناعات عكس واقعها الوجود الإستراتيجي للدول في أقاليم التنافس الكبرى كمجالات جيوبوليتيكية، ورهانات جيواستراتيجية، لإعادة بناء الأدوار الدولية أمام الخصوصية التي طرحها عالم ما بعد الحرب الباردة في نمطية الحروب الجديدة، التي جعلت ميزات التفرد داخل الدولة الواحدة تقابل التفرد على المستوى الدولي، في حين أكدت التفاعلات الدولية الجديدة بعد الأزمة السورية والأوكرانية بقاء الدولة كمرجعية أساسية للفعل وردوده في العلاقات الدولية، وهو ما يترجم في توجيه، توظيف وحتى خلق الفواعل الأخرى، في إطار ما تقتضيه الفوضى الدولية وموازين القوى في النظام الدولي.

طرح الموضوع:

مهد التفاعل الدولي الذي كانت جل أبعاده متمركزة في الأقاليم الإستراتيجية الكبرى التي انصبت فيها محاور الإدراك وتوظيفات القوة الإقليمية والدولية، إلى تحديد الرؤى الإستراتيجية والتوجهات الأمنية للدول، التي أكدت هلامية الأقاليم ومقاصد الهيكلة الحدودية لها في إطار ما يقتضيه النسق الإستراتيجي العام الذي تحدده مساعي الأمن القومي وتدرجاته المصلحية، وهو الشأن بالنسبة للفضاء الأوراسي الذي تقدم خصوصياته الإقليمية إمتداد لتزاوج الأدوار على المستوى الإقليمي والدولي.

لقد احتل الفضاء الأوراسي المكانة الأبرز في التنظير الجيوبوليتيكي والإستقطاب الأوسع للأدبيات الإقليمية والنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية، إضافة لإنفراده بخصوصية

هوياتية وجغرافية جعلت منه الإقليم الاكثر ديناميكية، من حيث تأجج الصراع، وتراكم الممارسات الجيواستراتيجية. وهو ما يفتح أبوابا للتساؤل والبحث في ماوراء التحولات الأمنية الجديدة، التي صاحبها تراجع الأطر النظرية المصوغة للإنتشار القيمي الذي كرسته مرحلة مابعد الحرب الباردة في توجهات الزعامة العالمية التي سطرتها أفكار النهايات ومضامين الهيمنة الدولية، في ظل تصاعد حوارات القوة في الفضاء الأوراسي والتي يمكن إحتواؤها بعبارة **عودة الجيوبوليتيك كمحور أساسي في رسم معالم السياسة الدولية**، وبروز التنافسات الدولية كشكل من أشكال الترتيبات الأمنية التي تتوزع بين فوضى الأدوار الدولية، و صعود الأطراف الإقليمية كنوع من أنواع القوى التي يمكن أن تكتسب صفة الموازية، المغيرة أو المُوظَفة وفق ما تفرضه قراءات القوة، والحفاظ على التواجد الإستراتيجي في جل التفرعات الأوراسية.

<u>أهمية الموضوع:</u>

يمثل الفضاء الأوراسي محورا تاريخيا وجيوسياسيا كما وصفه ماكندر، وهو ما جعله قلبا للتفاعلات العالمية، ونقطة إدراك إستراتيجية دائمة في السياسة الدولية، رغم إختلاف الأوجه الأمنية التي تبرز بها في كل مرحلة، إضافة إلى المحاور الجغرافية الكبرى التي تتوزع عليها هذه التفاعلات؛ وعليه تكمن أهمية الموضوع في إبراز الأبعاد الأمنية الجديدة التي تؤطر السياسة الدولية؛ وتناولها في إطار الخصوصية التي يحتويها الفضاء الأوراسي بمختلف جوانبه والأهم إبراز وتحليل التجاذب الإقليمي الدولي بين ما يصنعه الإدراك وإفرازات القوة في هذه المنطقة إستنادا إلى مركزية أقطاب الصراع وطبيعته وفق ما ينتجه المسار الدولي لذلك، وما تفرضه تحولات موازين القوى من إعادة إنتاج لمدركات جديدة وتوظيفات جديدة للقوة تصنعها الإختيارات الإستراتيجية، وهو ما يجعل من الدراسة إضافة علمية من حيث المجال التحليلي الذي يبرز الجوانب الأساسية للعلاقات الدولية في ثقلها النظري من جهة، وتوظيفا لإندماج الفواعل على أسس الإستقطاب الأمني لأبعاد جديدة وهو ما تقدمه الدراسة في مستوى الدمج بين النظري والعملي وتبيان دور تفاعلات هذا الأخير في تطوير وخلق تحولات أمنية متواصلة.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:**

والتي تكمن في ارتباط الموضوع بالتخصص العلمي وما يطرحه المسعى البحثي للدراسة الذي ساهمت متغيرات البيئة الخارجية في إفرازه، وفق تدرجية تحليلة فرضها التشابك في تعدد الفواعل والمخرجات الآنية لموضوع الأمن، إضافة إلى المرونة والمعيارية التي تحكم طرق تحليله وهو ما فتح باب الضرورة لتقديم الموضوع في صيغة علمية وفق أطر نظرية تحليلة لمختلف جوانبه.

- **الأسباب الذاتية:**

الإهتمام بالبحث في المواضيع ذات البعد الدولي؛ والتي تطرح خصوصية أمنية واستراتيجية تحتكم لمنطق التفاعلات في النسق الدولي، وفق ما تمليه الإعتبارات النظرية للطرح الواقعي وافرازات النقاشات الجوهرية لنظرية العلاقات الدولية، إضافة إلى تعدد الفواعل الذي من شأنه تقديم أبعاد أمنية جديدة مغايرة، ومحاولات فهمها وفق منظور العلاقات الدولية ومنطق جيوبوليتيك الأقاليم.

أهداف الدراسة :

انطلاقا من ما قدمته الدراسات السابقة حول أوراسيا يهدف هذا البحث إلى تقديم جوانب جديدة في دراسة التفاعلات الدولية بالفضاء الأوراسي حيث كانت معظم الدراسات السابقة تقتصر على تناول البعد التاريخي للمنطقة وأهميتها الجيوبوليتيكية، أو تحديد أهميتها في الرؤى الإستراتيجية لدولة من الدول؛ ومن أهم هذه الدراسات التي تناولت الموضوع ما يلي:

1) **Machinder ; Democratic Ideals and Reality, national defense university press, washington, 1942.**

كانت أولى الدراسات التي تناولت الفضاء الأوراسي من خلال الإهتمام بطابعه الجغرافي كما يعد ماكندر أول من إستخدم مصطلح أوراسيا في حديثه عن الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة كمحور جغرافي للهيمنة على العالم والتي تنطلق أساسا وفقه من خلال الهيمنة على البحار حيث كان لتأثير السياسة الدولية التي صاحبت دراسة ماكندر تأثيرا واضحا في نتائجها، وتكمن أهمية الدراسة في التحديد الجغرافي للمنطقة وإبراز أهميتها في مضامين الهيمنة العالمية.

2) Zbigniew Brzezinski; The Grand Chessboard: American primacy and its geostrategic imperatives, Washington, 1997.

تكمن أهمية دراسته في النطاق التحليلي الذي إعتمد على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة أوراسيا، وضرورة خلق نفوذ أمريكي في المنطقة التي وصفها بأنها محكومة بقوى ليست أوراسية؛ خاصة وأنها تمثل الحدود الغربية التي تشكل فيها أوروبا الحصن الجيوسياسي المتقدم لأمريكا، وهو ما جعل تحليله يمتد في مجال فهم أدوار اللاعبين موازاة مع المصلحة الأمريكية في المنطقة؛ مما يمهد المجال لخلق إستراتيجيات تترجم واقعيا إرادة الهيمنة الأمريكية.

3) Dmitri Trenin ; The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization , Carnegie Moscow Center , Washington , 2001.

دراسة تربط المجالات الجغرافية لأوراسيا بالحدود السابقة للإتحاد السوفياتي التي أصبح من الصعب الإلمام بها خاصة من الناحية الهوياتية، وهو ما ربط هدف الدراسة بالبحث عن مكانة روسيا اليوم وفق منظور أوراسي، ما حدده الكاتب من خلال توظيفه لمصطلح أوراسيا والذي لا يقصد به الجغرافية القارية بين أوروبا وآسيا بل الفضاء المتبقي من الإمتداد الجغرافي لروسيا سابقا وبذلك كانت أهمية الدراسة في إبرازها للبعد الهوياتي

ومشاكل الهوية التي أفرزها إنهيار الإتحاد السوفياتي، والتي تحدد صعوبة الدمج الهوياتي حاليا في الكيان الأوراسي.

4) Sergei V. Sevastianov and others ; Borders and Transborder Processes in Eurasia, Dalnauka Vladivostok, 2013.

دراسة حول أهمية الحدود امتزجت فيها الأدبيات النظرية بالمحتوى العملي كما قدمت فكرة عامة حول البعد التاريخي للحدود من جهة، وإسقاط ذلك على الواقع الحالي حيث تبين الدراسة أهمية الحدود خاصة في إرتباطها بالبعد المصلحي والإقتصادي للدول؛ فقد كانت الدراسة شاملة لعمل بحثي مشترك بين مجموعة باحثين، كانت بدايته من خلال توضيحات تاريخية ونظرية لأهمية الحدود، في حين جاءت الفصول الأخيرة متمركزة حول واقع الحدود بين روسيا ودول أوراسيا.

5) Frederick Starr and Svante E. Cornell ; Putin's Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents , Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2014.

شملت هذه الدراسة تركيزا حول الإنبعاث الجديد لروسيا في منطقة أوراسيا من خلال تحليل الإستراتيجية الروسية في المنطقة والتي تقوم أساسا على محاولات إحتواء الدول السابقة للإتحاد السوفياتي استنادا للقوة الناعمة؛ من خلال منظمات تعاون مشتركة وركز الكتاب على نماذج لدول أوراسيا خاصة محور آسيا الوسطى والقوقاز.

6) Chris Hann ; A concept of Eurasia , Current Anthropology Volume 57, Number 1, February 2016.

تمثل هذه الدراسة إحياء للتساؤلات المفاهيمية حول مصطلح أوراسيا، والتي تناولها الكاتب من خلال منطق تحليل استند فيه إلى تناقض الكتابات السابقة بين تناول المفهوم من جوانبه الجغرافية، الحضارية والتاريخية.

وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو فهم السياق العام الذي يؤدي إلى تحول الترتيبات الأمنية في بيئة معينة، ومحاولة تقديم إسقاط لذلك على الفضاء الأوراسي من خلال تناول قيمة التفاعل الدولي الإقليمي وارتباطها بالواقع النظري، والأهم تناول الأبعاد التفاعلية الجديدة في إطار مخرجات النظام الدولي، بروز القوى التعديلية، أدوار القوى الإقليمية في المنطقة من خلال المزاوجة بين الإدراك والقوة مرورا بمسارات التحولات الأمنية والإستراتيجية وهو ما يبرزه منطق المسعى البحثي لإشكالية الموضوع.

الإشكالية:

يتمحور جوهر البحث في تبني نهج أنطولوجي ومنهجي يقدم لبلوغ المسعى البحثي الذي يؤطره قوام الإشكالية التالية:

كيف يمكن فهم الترتيبات الأمنية الجديدة ومضامينها الإستراتيجية في الفضاء الأوراسي وفقا لإفرازات الأدوار الإقليمية وحوارات القوة الدولية؟.

الأسئلة الفرعية:

ليست تفكيكا لتعقيد الإشكالية بقدر ما هي مساع بحثية فرعية، تمثل إجاباتها تسلسلا لهدف الدراسة العام وهو ما تعكسه مضامين الأسئلة التالية.

1) هل تشكل التحولات الأمنية الجديدة بالفضاء الأوراسي إمتدادا لمخرجات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة؟.
2) فيما تكمن المقومات الجيواستراتيجية التي جعلت الفضاء الأوراسي محورا في الإدراك الإستراتيجي للدول؟.
3) كيف كان لمخرجات التفاعل الإقليمي الدولي تأثير على مسارات الإدراك والقوة في الفضاء الأوراسي؟.

الفرضيات:

تحديدا لنطاق ومسار الإشكالية، تمثل الدراسة في حدود الفرضيات التالية مجالا لفهم المحور الأكثر تأثيرا في فهم الترتيبات الأمنية الجديدة بالفضاء الأوراسي.

1) الترتيبات الأمنية الجديدة بالفضاء الأوراسي نتاج لحوارات القوة الدولية وتوظيفاتها لصعود القوى الإقليمة وفق ما يمليه منطق التنافس بين المحاور الدولية الكبرى.
2) التفاعلات الجديدة بالفضاء الأوراسي تبقى جزء من ديناميكية الهيمنة الدولية، في أهم بؤرها الإستراتيجية التي حددتها إدراكات التوجه العام لمرحلة مابعد الحرب الباردة.
3) عودة الأطراف الإقليمية مهد لإعادة بروز أجندات أمنية جديدة وكرس لمبدأ إستعادة الأدوار على المستوى الدولي بالفضاء الأوراسي وفقا لمعيار القوة.

تبرير الخطة:

كان إختيار التوزيع المنهجي لدراسة الموضوع في ثلاثة فصول، يتناول **الفصل الأول** اسقاطا نظريا على الواقع الذي يعكس الرهانات الأمنية الجديدة للسياسة الدولية، وهو ما يقدم فهما عاما للسياق الدولي والإقليمي الذي ولدت فيه هذه الترتيبات الأمنية الجديدة، من خلال تحليل أهم النقاط الأساسية التي تشكل المحاور الكبرى للسياسة الدولية نظريا وعمليا، وفق إطار نقدي للخلفيات الإبستيمولوجية السابقة، وذلك بعد تبيان أهم النقاط التي جعلت الفضاء الأوراسي قطبا جغرافيا للتنافسات الدولية والإقليمية إنطلاقا من تفعيل الأدبيات الجيوبوليتيكية في فهم ذلك، خاصة في أهم المحاور الجغرافية التي تصنع جيواستراتيجية الفضاء الأوراسي ومكامن القوة التي تميزها كمحاور متفردة أو ككتلة واحدة في أوراسيا بشكل عام، وولوجا لأهداف الدراسة كان **الفصل الثاني** فهما لمكانة الفضاء الأوراسي في إدراكات الفاعلين وما يقتضيه التفاعل الدولي الإقليمي لبناء إدراكات إستراتيجية حول المنطقة، من خلال تناول الأبعاد الأساسية التي تحرك هذه الإدراكات وتكسب أوراسيا تفردا جيوبوليتيكيا، وتجعلها مقدمة لتنافسات دولية، وهو ما يوضحه الفصل في مكانة هذا الإقليم بالنسبة للأطراف الدولية والإقليمية، والنتاج الذي يمنحه التفاعل بين هذه الأطراف خاصة بعد ما قدمته التحولات الجيوإستراتيجية للأزمة السورية والأوكرانية في زيادة تفعيل إدراكات جديدة

حول المنطقة أو تغييرها. وختاما كان **الفصل الثالث** ربطا لمخرجات الإدراك بتفاعلات القوة بعد الأزمة السورية والأوكرانية من خلال دراسة أدوار الصعود الإقليمي وتوظيفاتها الدولية، وتقديم تحليل لتزواج الأدوار الإقليمية الدولية بمناحي القوة التي تشرح التحول الأمني وخصوصيات الطرف الدولي في صناعته من خلال حوارات القوة والتنافس التي يشهدها الإقليم بين الدول الكبرى والإقليمية، ودور ذلك في تحديد معالم النظام الدولي الجديد بعد إحداث التحولات الأمنية وفهم مساراتها.

الإطار المنهجي:

يقدم الإطار المنهجي للدراسة، دراسة تحليلية من خلال إعتماد مستوى تحليل النظام الدولي وتراتبية مزدوجة بين المنهج الوصفي الذي يقدم إدراكا عاما للموضوع، والمنهج التحليلي كأداة لفهم مقاصد التوجهات الأمنية والتفاعلات الدولية في أوراسيا من خلال تبني المقاربتين: النيو واقعية، والبنائية إضافة إلى النظريات الجيوبوليتيكية: قلب الأرض وحافة الأرض، وفق وحدات تحليلية ترتكز على الدول بالأساس والأنظمة الإقليمية، ومتغيرات تعتمد على فاعلية الجيوسياسة والجيو اقتصاد، القوة، وبصفة أقل أنماط الهويات، كل ذلك في إطار التواصل الهيكلي للدراسة الذي يؤطره مستوى التحليل النظام الدولي.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

يمتد النطاق الزماني للدراسة وفق الإرتكاز الذي تقدمه مرحلة ما بعد الحرب الباردة كقاعدة خلفية للتفاعلات، تحديدا في المرحلة الآنية، التي تشهد تحولاتها الكبرى من خلال إرتدادات الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية، كل ذلك في الحيز المكاني لتفاعلات الأدوار الإقليمية والدولية الذي تصنعه جغرافية الفضاء الأوراسي.

صعوبات البحث:

رغم الدور الذي تلعبه الفرضيات في تحديد مجال الدراسة وفق المسعى البحثي الذي تؤطره الإشكالية، إلا أن التعقيد والتشابك يبقى قائما خاصة في إطار دراسة ظواهر لا تزال في أوج تفاعلها، كما أن منطق عقلانية الدول يوسع من مجال إدراكها في ظل غياب أطر

نظرية عامة لتفسير سلوكياتها، كل ذلك في إطار تقديم دراسات أحادية الجانب وهو ما يجعل الخروج بنتائج واضحة أمرا صعبا خاصة في إطار خضوع الأطروحات التي تناولت الموضوع للمعيارية التي تتحكم فيها الإدراكات الإستراتيجية ومصالح الدول، أيضا يشكل الإنقسام النظري لحقل العلاقات الدولية صعوبة من حيث قدرة إخضاع الواقع لمجال تنظيري معين.

الفصل الأول:

الفصل الأول: أوراسيا بين المكانة الجغرافية والرهانات الأمنية الجديدة في السياسة الدولية

تمهيد:

تشكل السياسة الدولية المسرح الخارجي لفهم سلوكيات الدول التي تجعل من ضرورة فهمها والتحكم في طبيعة مستجداتها أساسا لتقديم الوجه العام للتفسيرات الأمنية، وبذلك يكون المزج بين الأطر النظرية والحيز الواقعي الجديد في إطار النقد والنقد المضاد، دور في تجديد الطابع الديناميكي لتفسير الواقع، وهو ما يلعب فيه الزمن النظري للنظريات دورا حاسما في إعادة إنتاج مدركات تقوم على أساسها فرضيات جديدة؛ قد يكون لها دور في خلق تراكم نظري أو إحداث قطيعة من خلال تطوير النماذج النظرية التي تبنى على أساسها الثورات العلمية في الحقل.

ومن ذلك كان الفصل الأول مزاوجة بين التنظير والواقع كمحاولة لفهم جغرافية الفضاء الأوراسي التي تعيد إحياءه كإقليم جيواستراتيجي، في ظل أهم الرهانات الأمنية الجديدة للسياسة الدولية التي شكلت بدايتها نهاية الحرب الباردة وأسهمت في إنعطافها التحولات الدولية التي صاحبت الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية، في إطار منهجي يقوم بإسقاط الجانب النظري لأهم أدبيات الموضوع على الرهان الواقعي، وتقديم رؤية نقدية في بعض الحالات التي تم عرضها من خلال الأطروحة والأطروحة المناقضة؛ في شرح النقاط الرئيسة للفصل التي تدور حول السمات الجديدة للهيكلة الدولية التي يطالها جدل الحروب الجديدة، وعودة القوة والجغرافيا كأساسيات الفعل الخارجي للدول؛ وما تبرزه ميزات الهيمنة الدولية في الفضاء الأوراسي، انعكاسا للطابع الإقليمي الذي شهدته مرحلة الحرب الباردة، كإنبعاث جديد بصور مغايرة تقدم لحالة من التقدم والتراجع في علاقات الهيمنة، كل ذلك منح لنا القدرة على إعادة تقديم الأمن في صورة نقدية بعد فهم أبعاد الإدراك التي تتحكم فيه وفقا للطرح البنائي وجدل السياسة الدولية في التيار الواقعي، وبذلك يكون الفصل الأول مقدمة لفهم المسار العام للسياسة الدولية وفق ضبط نظري لأهم أبعادها بعد فهم أهم الجوانب المتحكمة في جغرافية الفضاء الأوراسي والتي تندمج في سير التفاعلات الجديدة للسياسة الدولية، وهو ما يتيح المجال لوضوح مسار الدراسة في الفصول القادمة.

المبحث الأول: أوراسيا المفهوم والإسقاط الجيوبوليتيكي

تعيد مسارات القوة المحركة للعلاقات الدولية في كل مرحلة إفرازا للعامل الجيوبوليتيكي الذي يعود وجوده العملي الممارساتي إلى الإستخدامات التوسعية للإمبراطوريات في حين كان ميلاده النظري مع البروفيسور السويدي رودولف جيلان **(Rodolf kjellen)** الذي عرفه بأنه: "علم الدولة التي يبرزها الفضاء ككائن جغرافي[1]"، وهو ما يحول الفضاءات والأقاليم إلى رهانات تبرز فيها الرؤى الإستراتيجية للقوى الكبرى؛ والتي تجعل من الحتمية المكانية أساسا لبناء توجهاتها في النسق الدولي تحت الإطار الذي تجسده فكرة أن كل دولة تمارس سياسة جغرافيتها، ما يجعل الفضاء الأوراسي إستراتيجيا الرقعة الأكثر استقطابا للمزاوجة بين ما تم التنظير له والتطبيقات التي عكستها صراعات الهيمنة في المنطقة.

المطلب الأول: أوراسيا التعريف والدلالة الجغرافية

رغم الثقل الذي تعكسه هذه الكتلة الجغرافية التي تجمع بين أوروبا وآسيا على المستوى الجيوبوليتيكي، إلا أنها لا تخرج من الهلامية الإقليمية التي تجعل من المصطلح أكثر افتراضية لارتباطه بالبيئة المعقدة التي أفرزته والتي لا تخرج أيضا من المساعي الجيواستراتيجية لمصالح الدول، وهو ما تؤكده الإستخدامات المتعددة التي مزجت بين محاولات إلغاء المركزية الأوروبية، والتعسفات القيمية التي صاحبتها من جهة أخرى بناء على ذلك يعكس الفضاء الأوراسي إحتواء ثلاثية:

- **<u>الجغرافيا السياسية:</u>** التي تجعل منه إطارا سياسيا متشابكا من حيث تفرعاته البينية كإقليم، وكل ما يندرج في إطار ذلك كالتراكمات الهوياتية، الخطوط الأساسية التي تجعل منه إقليما قطب أو التي تجعل من دول داخله أقطابا إقليمية أو دولية.
- **<u>الجيوبوليتيك:</u>** التي تجعل منه فضاء للرهانات التي أفرزتها المزاوجة بين فاعلية الإقليم وحركية الفاعلين، مما يجعل من الممارسات التنافسية بالإقليم توظيفا إدراكيا لأهداف الدول، النظام الدولي وحتى الأنظمة الفرعية فيه.

[1] Pascal Boniface ; **la Géopolitique** ,2 éme édition , Groupe Eyrolles, Iris, Paris, 2014, p16.

- **<u>الجيواستراتيجية:</u>** التي تحول الطابع الجيوبوليتيكي للإقليم أو الفضاء إلى مسرح للصراع بمختلف دلالاته؛ أي أنه تحليل لعلاقات القوة التي صنعتها إدراكات القوى والتي جعلت من الإقليم رهانا، يشكل أهم محاور توجهات سلوكها الخارجي.

يمثل الفضاء الأوراسي أكثر المناطق استيعابا للتنظير الجيوبوليتيكي الذي قدم للبداية التاريخية التي تعكسها أولى خرائط العالم في أكبر المحاور الإقليمية التي حدد كريس هان **(Criss Hann)**، بروزها بحوالي 1000 سنة قبل الميلاد في الموقع الذي يشمل «أوسع جغرافية في العالم، والتي تشمل بدورها أهم الجزر العالمية امتدادا من بريطانيا العظمى إلى اليابان؛ إضافة إلى الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط »[1]، وهو ما توضحه إحدى الخرائط التقليدية للعالم في احتلال هذه المنطقة لأهم مساحات اليابسة العالمية ومركزيتها من حيث التواجد الإستراتيجي بضم أهم المحاور البحرية من خلال الخريطة التالية:

الخريطة رقم (01): إحدى خرائط العالم القديمة توضح جغرافية أوراسيا كأكبر يابسة عالمية.

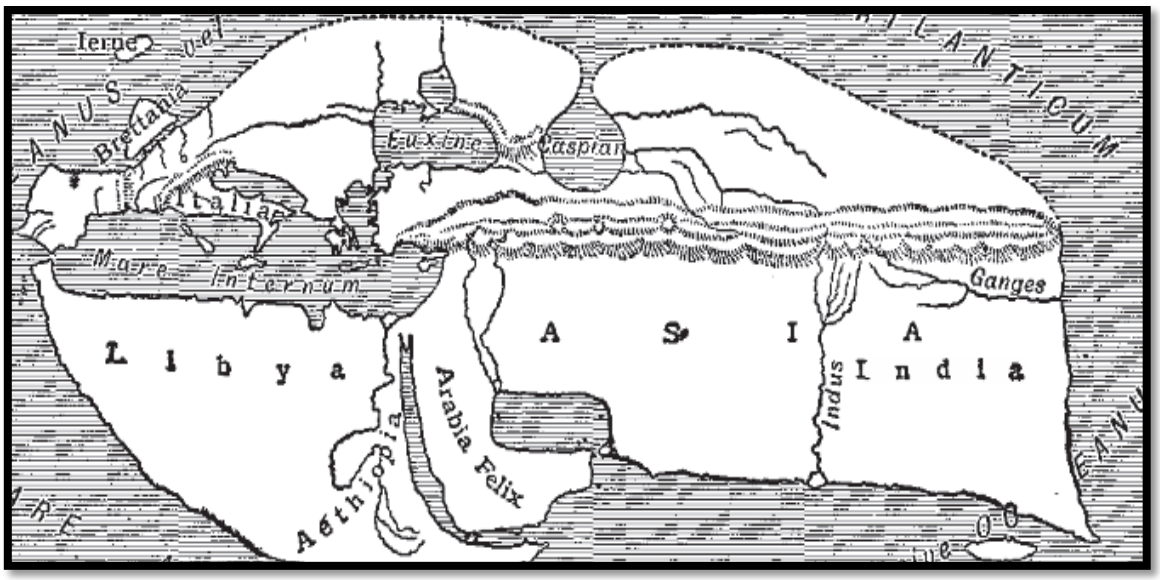

المصدر: Mechael Emerson ; Towards a greater Eurasia : Who ?, Why ?, What ?, and How ?. https://www.ceps.eu/system/files/Towards%20a%20greater%20Eurasia.pdf

[1] Chris Hann ; A concept of Eurasia , Current Anthropology Volume 57, Number 1, February 2016.
https://www.eth.mpg.de/4030934/Concept-of-Eurasia.pdf
تم تصفح الموقع في: 2017/03/19.

لا يرتبط مفهوم أوراسيا بالإمتدادات الجغرافية فقط بل يشكل كيان هوياتي لأقاليم وحدتها سياسة الإمبراطوريات التقليدية*. وكان للواقع الآني الذي ساهمت الحضارات المتعاقبة في إرسائه، دور في خلق نوع من التداخل الهوياتي مع الإبقاء على أنماط من الخصوصية التي تمثلها الهويات الأصلية؛ وهو ما قسم أوراسيا إلى محاور صغرى تجعلها في حالة تذبذب على المستويات: السياسية، الإجتماعية، والأهم إعادة توزيع القوى وفق أنماط الجغرافية السياسية، نظرا للتكتلات الإقليمية التي أصبحت تحرك ديناميكية الهويات داخل الفضاء الأوراسي المتمركزة من الحدود الأوروبية مرورا بوسط أوراسيا، الذي يحتوي الأوجه التقليدية للأوراسانية ممثلة في: كزخستان، روسيا، وتركيا، انتهاء بشرق وجنوب شرق آسيا.

كان البروز الأول لمصطلح أوراسيا مع مؤسس الجيوبوليتيك البريطاني هالفورد ماكندر(**Sir Halford Mackinder** 1861-1947)؛ حيث تقدم نظريته التي ترتكز في فكرة قلب العالم:**" Heartland "**، الإستخدام الأول لمصطلح أوراسيا، والتي تعكس «المنطقة الوسط بين سواحل بريطانيا العظمى وفرنسا الحاملة للحضارة الأوروبية؛ والكتلة القارية الأوراسية التي تحيطها الجزيرة العالمية:**" World-Island"** من القطب الشمالي إلى آسيا الوسطى بما فيه الحدود الأوروبية إلى الشرق، وفق خط إنطلاقا من البلطيق إلى الأدرياتيك بما في ذلك روسيا»[1].

كانت هذه التحديدات الجغرافية بداية بروز الرؤى الإستراتيجية للأقاليم وفق مناح جيوبوليتيكية تؤسس لها الأطر النظرية، ولم يتوقف ذلك فقط على المستوى الجغرافي للمنطقة، حيث كان التركيز على امتدادها الأوروبي الآسيوي، بل استمدت وجودها أيضا من الواقع الظاهري لمناطق القوة، والتي كانت الأساس المحدد لهيكلة وتصنيف الأقاليم جيوبوليتيكيا، ومن أهم النقاط المحددة لذلك نجد أهمية البحار التي يمكن وصفها بالمحرك الأساسي لنظرية قلب العالم عند ماكندر، التي تبرز في وصفه للبحر الأبيض المتوسط

*يقدم الكيان الأوراسي إتحادا لأقاليم أوروبية بأقاليم آسياوية تحت التوالي الذي شهدته المنطقة للإمبراطوريات (جنكيز خان، الإمبراطورية الروسية والماركسية اللينينية- الماوية الإشتراكية) والتي خلقت لنفسها توسعا على هوياتها الأساسية لتشمل الهويات الأخرى تماشيا والرؤى الجغرافية التوسعية.

[1] Alexander Defay **; La Géopolitique** , 2 éme , Press Universitaire de France, Paris 2012, p15.

بالبحر العظيم **"Great Sea "** الذي يشكل الطريق المائي الواسع نحو مضيق جبل طارق، كما لم يغفل الجانب الحضاري الذي تعكسه هذه المناطق ماجعله يصف بحر إيجا بمركز الحضارات لما قبل الحضارة اليونانية، وهو ما يثبت الأبعاد القيمية في مسار التكوين العام لأوراسيا و تأثيراته على الإدراكات المختلفة للدول من جهة أخرى. ومن تحليلاته قدم ماكندر خلاصة تبني نهج لقوة الدولة في قوله: «سلطة رجل البحر تغذيها الأراضي الخصبة والأمن الداخلي وعليه يكون لهذه السلطة دور السيطرة على البحار الأكثر امتلاكا للموارد الطبيعية»[1]، وبذلك تبرز ضرورة السيطرة على أكثر المناطق حيوية في أوراسيا والتي تمثل السيطرة فيها على منطقة قلب العالم ذروة الهيمنة عند ماكندر وهو ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم (02): توضح منطقة قلب العالم عند ماكندر.

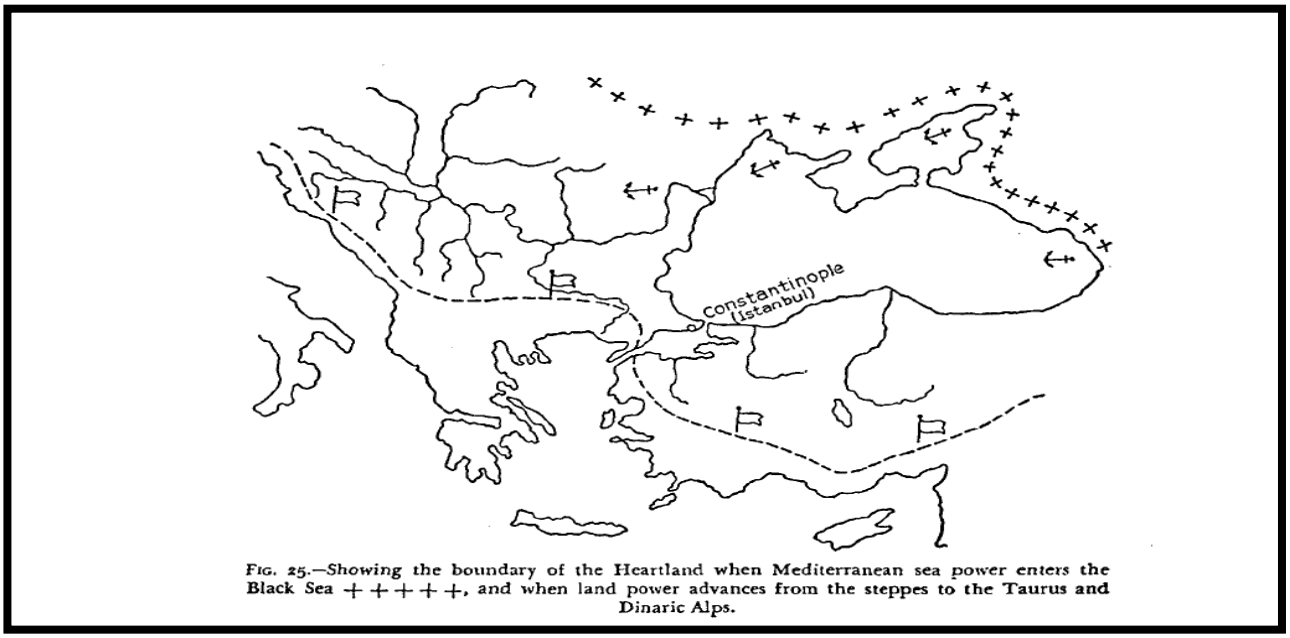

FIG. 25.—*Showing* the boundary of the Heartland when Mediterranean sea power enters the Black Sea + + + + +, and when land power advances from the steppes to the Taurus and Dinaric Alps.

المصدر: Halford Machinder ; Democratic Ideals and Reality, national defense university press, washington, 1942 , p97.

وتكمن العلاقة بين الجزيرة العالمية والقلب متمركز في أنه من «يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم».

[1]Halford Machinder ; **Democratic Ideals and Reality**, national defense university press, washington, 1942, p27.

لم تغيب الأبعاد القيمية في تحديد جغرافية وحدود أوراسيا فرغم الإتفاق الجيوبوليتيكي حول كونها المحور التاريخي الأبرز الذي ارتبط موقعه بالصراع والإفرازات الجيواستراتيجية للقوى الكبرى، إلا أن السمات القيمية كانت بارزة في تحديد جغرافية هذا الكيان الفوق قاري. بين رفض الفصل الجغرافي لكل من أوروبا وآسيا، وبين خلق نوع من المركزية بإضافة أطراف إقليمية أخرى، كإفريقيا والمنطقة العربية، وهو ماتعكسه العديد من الكتابات التي تناولت أوراسيا في إطار الأبعاد التاريخية، الثقافية والحضارية تحديدا وفق تتبع لكرونولوجيا التدفق الحضاري على هذه المنطقة وصولا إلى النظم العالمية الجديدة التي ساهمت في خلق الصعود الغربي.

وكان لربط الفضاء الأوراسي بالتحولات الحضارية التي صاحبت بروزه نشوء انشقاقات على المستوى الجيوبولوتيكي كان أهمها إدراج الأحواض الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وهو مانجده عند مارشال هودسون**(Marshall. G. S. Hodgson)**؛ الذي قدم أوراسيا في إطار حضاري من خلال تحديد لمحطات تاريخية وصفها بالمنتج للمتغيرات الحاسمة نظرا للإكتشافات التي ساهمت بعض الإختراعات في أوروبا أو في آسيا في تواصلها. والتي كان لها دور في خلق ديناميكية بحرية كانت نهايتها ربط الشرق بالغرب.

وتظهر بوضوح هذه التراكمات السبب الذي تمكنت من خلاله الحضارة التي يهيمن عليها المدنيون من نشر تجارتهم والسيطرة السياسية[1]؛ وهو ما أسهم في تقديم الأبعاد التنافسية للأقاليم لاعتبارات جيوبوليتيكية يحرك الصراع أهمية الهيمنة عليها وهو ما يلعب دورا في تحديد موازين القوى.

إن التقارب الجغرافي الذي قدم لإفرازات تاريخية، حضارية، وثقافية متعددة جعلت من الحرب محركا لأنماطها وتداخلاتها عبر التاريخ في جمع الكتلتين القاريتين ككيان جغرافي واحد هو أوراسيا رغم التجاذب الذي يشهده المصطلح عبر المراحل التاريخية التي

[1] Marshall. G. S. Hodgson ; **Rethinking World History** :Essays on Euroupe , Islam and Word History , Cambridge University Press, United Kingdom, 1993, p18.

حكمتها موازين القوى في تبيان دلالاته* إلا أنه يبقى الإقليم الأبرز الذي يقبل الإسقاط النظري لخصوصيات الإقليم والأدبيات التي عرفها الحقل، مقارنة بإفرازات واقعه رغم الأبعاد الجيواستراتيجية والمصلحية للدول، وبذلك يمكن الخروج بتحديد جغرافية الفضاء الأوراسي وفقا للخريطة التالية:

خريطة رقم (03): توضح جغرافية الفضاء الأوراسي.

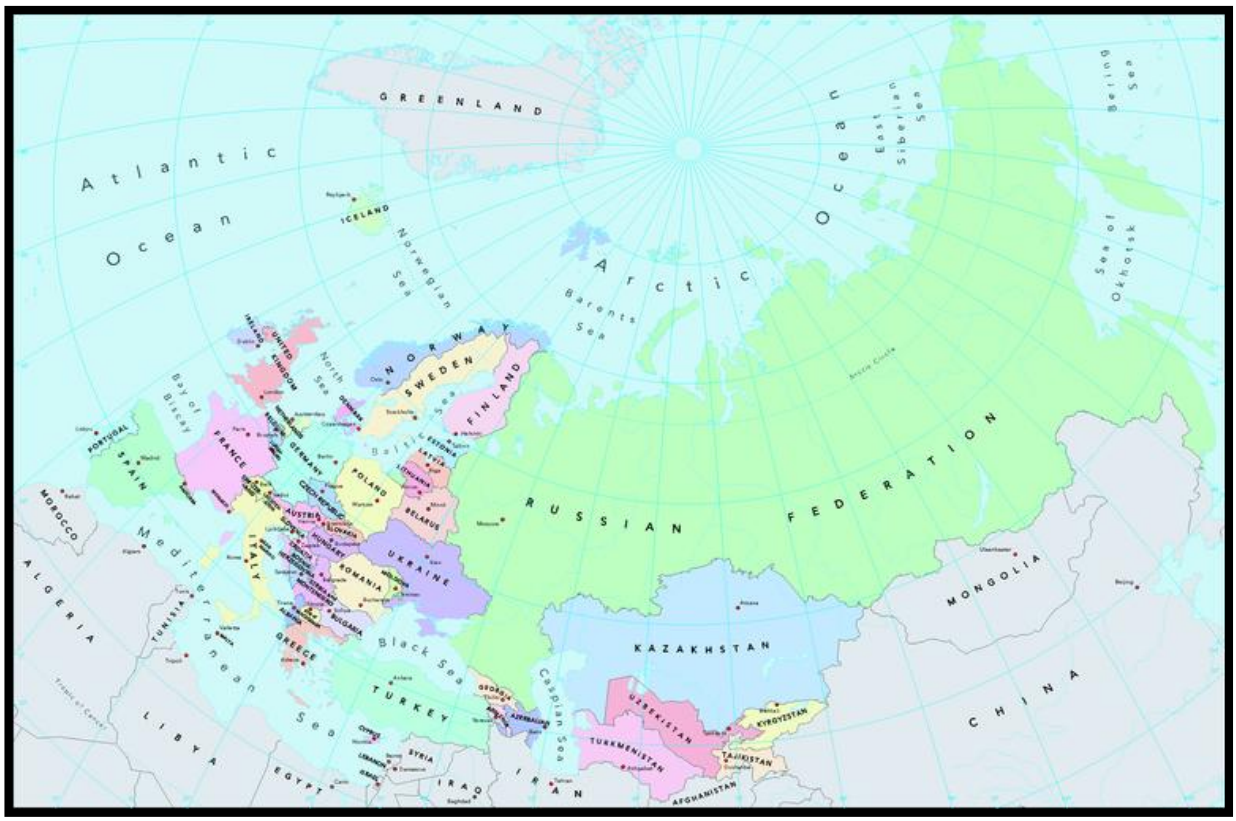

المصدر: http://www.eea.europa.eu/data-and-maps/figures/political-map-of-eurasia/cover_politic55color.eps/image_large

* إكتساب دلالات جغرافية مرتبطة بالهيكل الدولي العام وتوزيعات القوة فيه، فقد تغير منطق ماكندر مع بروز السيادة السوفياتية وسقوطها، حيث تحتل روسيا في تحركات المفهوم الثقل الأساسي الذي يوجه الإدراكات الأخرى، والتي تبرز حاليا في شكل إعادة إحياء إيديولوجي وفقا لما تمليه إعتبارات الوجود الجغرافي والهوياتي في المنطقة، إلا أن أوراسيا لا تقف عند الحدود التقليدية لروسيا التي تجمع تفكك الإتحاد السوفياتي فقط، بل تقدم لكيان فوق قاري.

المطلب الثاني: المحاور الإستراتيجية الكبرى في أوراسيا

يستمد الفضاء الأوراسي أهميته الجيوبوليتيكية من الإمتداد الجغرافي الذي يحتويه كأكبر يابسة عالمية، تربط بين أهم الأقاليم التي تمثل مركز الرؤى الإستراتيجية وتفاعلات الأدوار الإقليمية والدولية، والتي تم تقسيمها وفقا للمنطق الإستراتيجي الجغرافي إلى:

1. وسط آسيا:

تلخيصا لذلك الثراء الجغرافي والهوياتي في أوراسيا، يشكل هذا المحور الأساس الرابط بين عدة محاور جغرافية تجعل منه المحور الأساس الذي يشمل ويربط بين النواة الأوراسية التقليدية، والأطراف الآسياوية الأخرى كشرق وجنوب شرق آسيا، ويصنع الإمتزاج الأوروآسياوي في نقاط التفاعل الأساسية للتصادم الروسي بالغرب من خلال الأساس الذي يحصر جغرافيته في خمسة دول: كزاخستان، أوزباكستان، غريغيستان، تاجكستان، تركمانستان، التي ارتبط وجودها الفعلي كدول مستقلة بنهاية الإتحاد السوفياتي، في حين إكتسبت الأساس الجيواستراتيجي الحالي لها في الإدراك الدولي الإقليمي بعد أحداث 11سبتمبر وتحولات الرهانات الإقليمية؛ التي تحكم استراتيجيات الدول في الإقليم الأوراسي بشكل عام، والتي برزت أكثر مع التداعيات الجيواستراتيجية للأزمة السورية والأزمة الأوركرانية.

وهو ما يبرز أن حيوية الإقليم لا تتوقف عند حدود هذه الدول فقط بل تتعداها لتحتوي الإمتداد من بحر قزين إلى الصين ومنغوليا، ومن سيبيريا إلى أفغانستان إلى شمال باكستان.[1] ورغم ذلك فإنه لا يمكن تجريد الإقليم من الإقليم الأكبر الذي يحدد فاعلية الفاعلين فيه وهو وسط أوراسيا الذي يتحدد في ثلاثة أقاليم أساسية: الشرق الأوسط، وسط آسيا وشرق أوروبا، وتنقسم على ضوء ذلك تدرجات الفاعلين فبين الإستقطاب العام لمضامين الهيمنة وضرورات تفعيليها وفق ما تقتضيه مواطن السيطرة العالمية، إلى التنوع الفعلي الذي يبرز ديناميكية الإقليم من خلال أقطابه الأساسية، وتوجهات التعاون، القوة

[1] Sonia Jédidi ; Turbulences en Asie centrale, Cafés Géographiques de Toulouse, 25 Janvier 2006.
http://cafe-geo.net/wp-content/uploads/Compte-rendu-Asie-centrale-25.01.06.pdf
تم تصفح الموقع في:2017/03/17.

والمصالح التي تتحكم في مسارات التفاعل بين وحداته، وهو ما تعكسه إنتاجات الإقليمية في وسط آسيا إنطلاقا من الإقليم الذي يشمل محتوى الخريطة التالية:

خريطة رقم (4): توضح الدول الأساسية لإقليم آسيا الوسطى.

المصدر: http://www.un.org/Depts/Cartographic/map/profile/centrasia.pdf

2. الفضاء الأوروبي:

إن المد التاريخي الذي كان في صيغة تراكمية أطرتها الحرب، وتدافعت في تياراتها كل رهانات القوة وأساسات بنائها، وكان مبعث ميلادها القارة الأوروبية، في امتداد سطرته القومية وجماحات الدولة الوطنية، التي قدمت مضامين نسبية لمحاولات إحتوائها سلميا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمت في الشاكلة الجديدة للفضاء الأوروبي التي تجسد فيها ككيان فوق وطني، ليكون بذلك تمحور الإتحاد الأوروبي كإفراز لمدركات إستراتيجية قديمة كانت تحتكم إلى مرجعيات الهيمنة في إطار السمة الحربية التي يمكن اسقاط بعض انطلاقاتها من رغبات الهيمنة التي عنونتها سياسة الإمبراطوريات القديمة في أوروبا، وطموحات أبرز قادتها والتي كان أبرزها محاولات نابليون وأدولف هتلر في توحيد أوروبا.

قد تطال عموميات دراسة الأنظمة الفرعية في النظام الدولي، التفرد بالإقليم الأوروبي من حيث التحليل النظري الذي يصنع من خلال الجزئيات التي تجمع بين الجانب التقني، القوة التي تتدرج بين الشق المادي والهوياتي كما يبرزه الطرح البنائي في الأسس المعيارية والجغرافية التي توحد الإقليم عن غيره إضافة إلى طبيعة النخب السياسية وأدوارها، وهو ما يطرح دراسة الفضاء الأوروبي كنظام فرعي في النظام الدولي تجتمع فيه الخصوصيات التي تجعل من تعريف النظام يرتبط بمجموعة المتغيرات التي تصنع تناسقه وهو ما يؤكده ريمون آرون **(Raymond Aron)** بالنسبة للإقليم الأوروبي الذي تجعل منه المغيرات التالية[1]:

- التوازن المحلي بين الأحلاف الغربية والشرقية كخصوصية أوروبية.
- الوعي بإمتلاك حضارة خاصة.
- حقيقة أن أوروبا تمثل مجالا دبلوماسيا مستقلا، نظاما فرعيا في النظام الدولي.

قدم كانتوري وشبيغل **(Louis Cantori et Steven Spiegel)**، في محاولة تحديدهما لجوهر الأنظمة الفرعية، تقسيما للإقليم الأوروبي في الثلاثية التالية: أوروبا الغربية، أوروبا الشرقية دون الإتحاد السوفياتي و الإتحاد السوفياتي[2]. وهو ما يجعل من حدود الإقليم تتوقف عند الأبعاد الهوياتية، فهذا التقسيم يعد توظيفا لديناميكية الصراع الأوروبي الأوروبي، الأوروبي الأطلسي، مما يزيد من شتاة محاولات تحديد الإقليم الأوروبي كنظام فرعي في النظام الدولي، أو كأقاليم فرعية داخل الفضاء الأوروبي ككل. فمن الناحية الهوياتية تمثل توزيعات القوة فيه التي جدلا حاليا لتحديات الهوية ومسائل السياسة العليا للإتحاد الأوروبي الذي يجعل من طموح توحيد الشعوب وعدم الإكتفاء بتحالف الدول إفتراضا عاجزا مسبقا لبلوغ هدف الولايات المتحدة الأوروبية.

وبذلك يكون الفضاء الأوروبي بين ساحات الجذب التي تجعله متمركزا في الهوية الأوروبية المشتركة كإتحاد، يرتبط وجودها الفعلي برهانات الدولة القومية والقدرة على توحيد

---

[1] André Donneur ; Le système paneuropéen : un modèle d'analyse, Études internationales, vol. 4, n°1-2, 1973.
https://www.erudit.org/fr/revues/ei/1973-v4-n1-2-ei2973/700279ar/

تم تصفح الموقع في:2017/03/17.

[2] Ibid.

مسائل السياسة العليا التي تمثل الفيصل للإستمرار أو الإنهيار، والإنفراد الأوروبي بالعامل الهوياتي يجعل منه إقليما رافضا للأوراسانية خاصة وأن الشكل المستحدث للقوة في الإقليم يشكل إمتدادا غربيا، من جهة أخرى يشكل الفضاء الأوروبي الإدراك الإستراتيجي كمحور جيوسياسي أمريكي وهو ما يجعل متغيرات القوة مرتبطة بالعامل الهوياتي الذي يحدد التفاعلات داخله.

3. الشرق الأوسط:

يعد الشرق الأوسط أكثر الأقاليم هلامية وافتراضية، من حيث القابلية الجغرافية، الهوياتية والمواءمة من حيث توزيعات القوة والبنية الأمنية لما تطرحه أدبيات الإقليم، حيث يمثل الجزء الأكثر خلقا للتفاعل الدولي والإقليمي في تكوين يجعل منه منطقة العالم إستراتيجيا، إعتبارا لإمتيازات القوة التي تجعل منه خزانا للطاقة، قدرة الأطراف الخارجية على توظيف الأطياف الداخلية نظرا لتعدد مراكزها القيمية خاصة التي تطرحها النواة الإستراتيجية: إيران، السعودية والعراق إضافة إلى تنوعات الإقليمية التي تزيد من فاعليتها الوجود التركي الإسرائيلي.

تعود هلامية الإقليم إلى تمركز الرؤى المصلحية في تحديد جغرافيته التي يعود وجودها إلى المنطق الإستعماري التقليدي بشقيه البريطاني الفرنسي، فقد ارتبط الشرق الأوسط بالإستعمار البريطاني*، في حين كانت المنطقة التي تشمل: « مصر، دول الهلال الخصيب(سوريا، لبنان العراق الأردن، إسرائيل) »[1]، للتعبير عن الشرق الأدنى، إلا أن تغير موازين القوى أفرز منطقا جديدا يتحدد في ضوئه الشرق الأوسط وفقا لإستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية، بدأ بروزه مع نهاية الحرب العالمية الأولى وكانت بداية إسقاطاته التي تمركزت حول الأهداف الطاقوية تترجم التحولات الجغرافية الكبرى لمرحلة ما بعد الحرب

*تم توظيف المصطلح من قبل ألفريد مهان الكاتب والإستراتيجي الأمريكي، المدافع عن ضرورة إكتساب الدولة للقوة البحرية التي تحدد مصايرها في السياسة الدولية، لتحديد المسالك الغربية والشمالية للهند، والتي وصفها بأنها منطقة لا شرق أدنى ولا شرق أقصى، في إمتداد يشمل كل من تركيا، إيران ودول الخليج، لتحديد جيواستراتيجية المصالح البريطانية. والتي دافع فيها بريطانيا عن فكرة إقامة إسرائيل ككيان يضمن الدفاع عن مصالح الغربي المنطقة.

[1] Alexander Defay ; **Géopolitique du Proche Orient**, 5éme édition, Presses Universitaires de France, Paris 2011,p 06.

العالمية الثانية في التنافس الدولي الإقليمي الذي خلفه الإدراك بأهمية المنطقة إستراتيجيا وهو ما تبرزه الخريطة التالية:

خريطة رقم(05): تمثل توزيعات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط

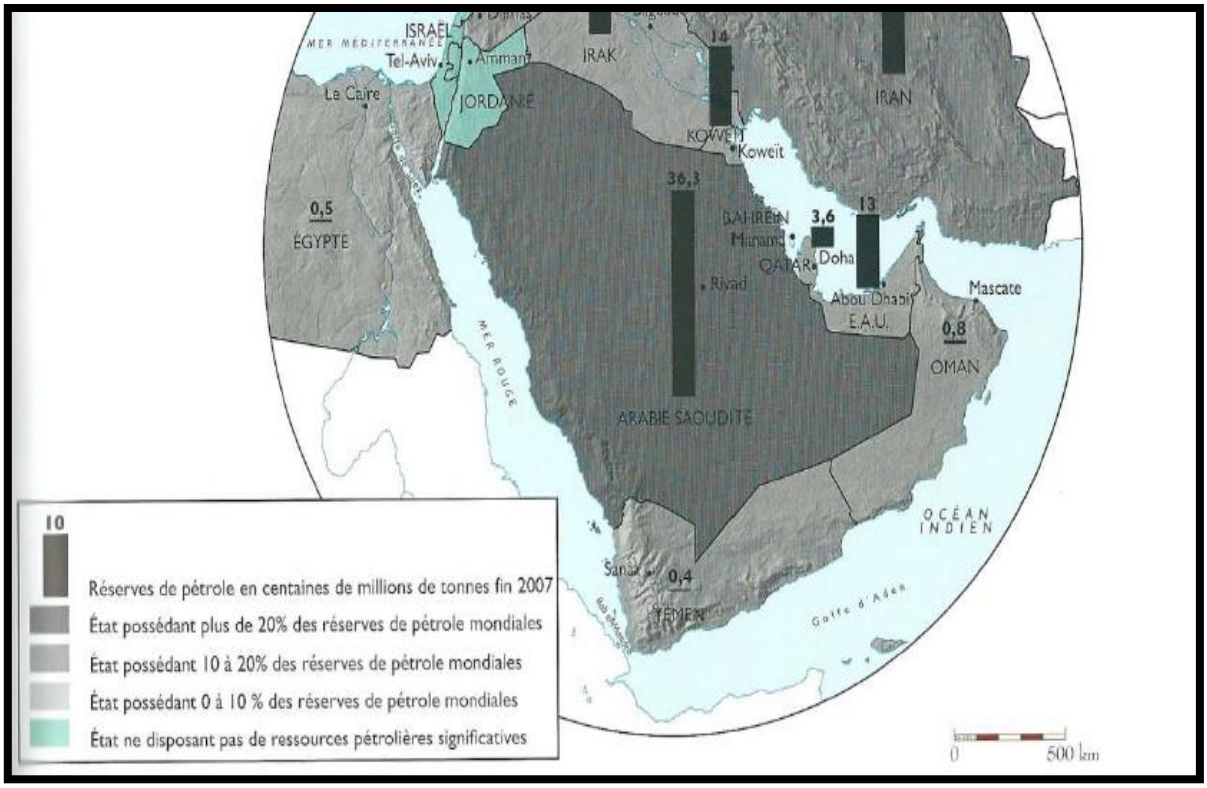

المصدر: www.ac-lyon.fr/lyc01/cotiere/IMGpdf/cours-proche.etmoyen-orient.pdf

يشكل الشرق الأوسط من حيث القوة الفارق الذي جعل من دول متفردة هوياتيا تبرز كقوى إقليمية متنافسة، حيث تبرز كل من إيران، إسرائيل وتركيا أقطابا التي تجعل من الشرق الأوسط بإمتداده العربي إقليما بزعامة إقليمة غير عربية، كما تلعب هذه الفوارق الجزء الحاسم في تكوين التفاعلات داخل الإقليم نظرا لما تحتويه من سيطرة العامل القيمي وتوظيفاته الخارجية، التي يعكس الوجود الأمريكي في المنطقة أهمها حيث ساهم العامل القيمي في تمرير الإنتشار الأمريكي بمستوياته التي تتضمن توظيفات الدول الرخوة، تغيير الأنظمة واللعب على المحاور الأساسية من خلال منطق الإبقاء أو العزل. وهو ما توضحه الخريطة التالية في أهم هذه المحاور:

خريطة رقم(06): أهم المحاور القيمية في الشرق الأوسط.

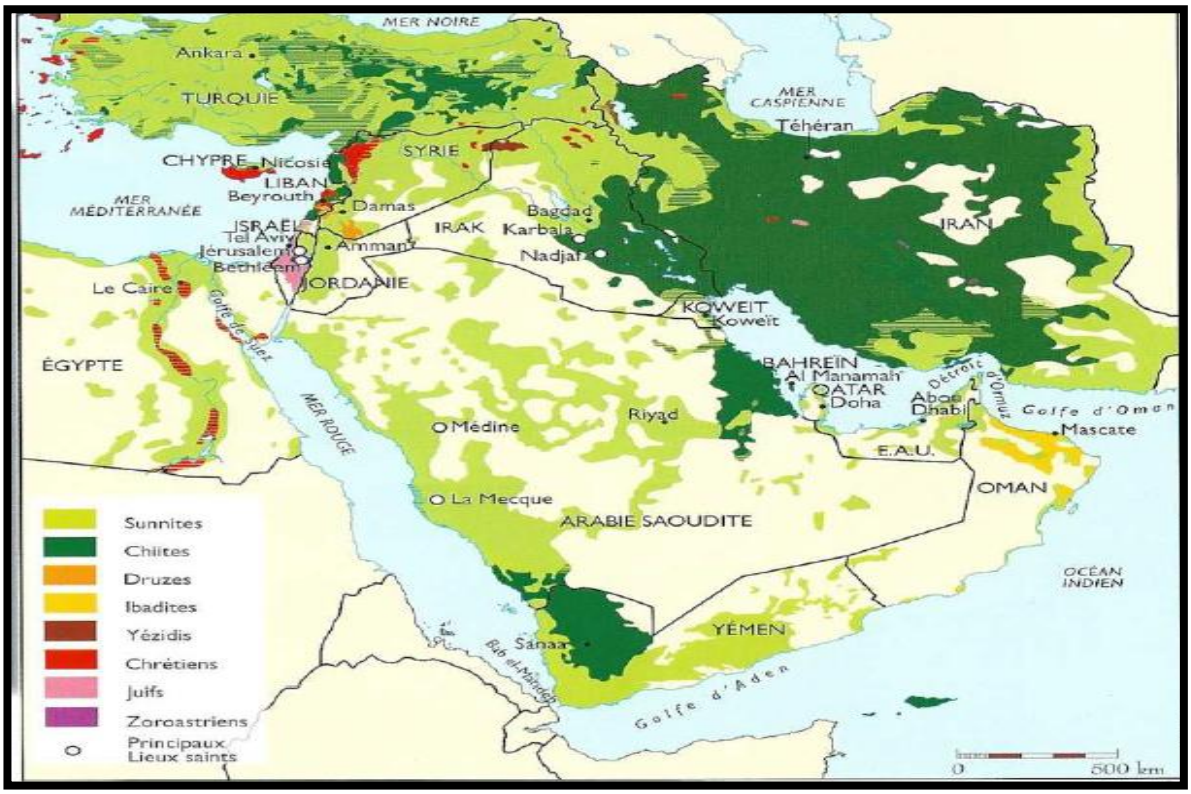

المصدر: www.ac-lyon.fr/lyc01/cotiere/IMGpdf/cours-proche.etmoyen-orient.pdf

من جهة أخرى فإن إرتباط الشرق الأوسط جغرافيا بالأحواض الجنوبية للبحر المتوسط، يجعل منه الإمتداد المباشر للهيمنة التي ترتبط مضامينها التقليدية بالبحر، في حين يزيد البعد الإقليمي من ديناميكيتها الجيواستراتيجية وهو ما يفرض حتمية الإنتشار الجغرافي.

المطلب الثالث: مركزية القوة في السياسة الدولية

إن الهدف من دراسة القوة في التفاعلات الدولية هو فهم الأسس المحركة لها، ونتائج ذلك بين القوى الكبرى التي تجعل موازين القوى في كل مرحلة تتغير، ورغم أن البيئة الدولية الجديدة التي تحكم مسار العلاقات بين الدول الكبرى كأقطاب تصنع انفلاتات القوة بينها رمزية لبروز محطات تاريخية يكون على أساسها إنبعاث الأنظمة الدولية، صوغت طرحا موازيا للقوة الصلبة إلا أنها تبقى الجوهر المحرك للتفاعلات بين الدول.

كان لنهاية الحرب الباردة تقديم شاكلة من التواصل بين الإطار النظري والعملي للقوة، والتي تم تداولها بشكل مكثف وفق ما يتصل بالهيمنة الأمريكية وتوظيفات القوة فيها على المستوى الدولي، إلا أنه لا يمكن فهم التوجهات العامة للقوة الجديدة إلا بإدراك خلفياتها التقليدية التي شكلت الحرب الباردة قاعدتها الأولى، مما أدرج محاولات لضبط مفهوم القوة في إطار التوازي بين القطبين، وهو ما نستلهمه من المحاولة التي قدمها روبرت دال **(Robert Dahl)** في خمسة نقاط تساهم في خلق نمط من جعل مفهوم القوة يمتلك صفة قابلية المقارنة بين قوتين تبرزهما شخصيتين قياديتين، تعكس كل منهما التوجهات العامة لكل دولة والتي حصرها في:

1) الإختلافات في قواعد القوة.
2) الإختلاف في وسائل توظيف هذه القواعد.
3) الإختلافات في نطاقات القوة؛ بمعنى في نوع الإستجابة المثارة.
4) الإختلافات في عدد المستجيبين؛ أو المشاركين القابلين للمقارنة .
5) الإختلاف في تغير الإحتمالات .

وعليه تكون النقطتين الأولى والثانية تمثلان الإختلاف في خصائص الفاعلين الممارسين للقوة، أما النقاط الأخرى فهي تتمركز في أنماط الإستجابة والمستجيبين[1].

تقدم هذه النقاط نوعا من التبسيط في إطار فهم مضامين القوة بين طرفين حيث تسمح بتبسيط أساسيات تدرجات القوة في مناحيها خاصة بين القوى الكبرى، في إطار عملياتي يتصف بالكمية التي قدمها روبرت دال لتأكيد دقة طرحه. إلا أن إخضاع مفهوم القوة في محاولات تأصيله مفاهيميا إلى نمط من المقارنات يفقده معانيه الأساسية التي ترتبط بالتفرد الخصوصي للدول، والذي تتحكم فيه توجهات أساسية معينة بالنسبة لكل دولة وبانسبة لتحركاتها في النسق الدولي من جهة أخرى؛ بمعنى أن إبقاء قوة دولة معينة محتوما بدرجات الإختلاف التي تمنحها دراسة مقارنة بينها وبين دولة أخرى وفق تراكمية لإحتمالات معينة يجعلها موضع اختزالية.

فنظرا للتحولات التي ترتبط بمفهوم القوة نفسه والتي تكون في أغلبها مرهونة بسياقات السياسة الدولية وتصورات القوة فيها؛ إذ تتمتع المتغيرات التي تحدد القوة بالمرونة بين أن تكون متغيرات تابعة وبين أن تكون متغيرات مستقلة، ومن أبرز أمثلة ذلك نجد أن التحول في مركزية الإقتصاد يؤكد تلك الخصوصية على المستوى الدولي أكثر منها على المستوى الداخلي للدولة، وهو ما يوضحه كينيث والتز (**Kenneth Waltz**) في قوله: « أن تأثير القدرة الإقتصادية القومية يختلف عبر القرون، فسابقا يكفي الإنتاج الوطني للحفاظ على قوة عسكرية كبيرة مهما كان الناس مقصرين بحق أنفسهم، وهو كفيل بجعل دولة قوة كبيرة، أما الآن فدون قدرة إقتصادية معتبرة لا يمكن لأي دولة أن تأمل الحفاظ على أي دور عالمي... فالدول في السياسة الدولية اليوم ليست في مجرد محاولة لتعظيم القيمة في الوقت الحاضر

[1] Robert. A . Dahl; The Concept of Power; pp 205- 206.
https://welcometorel.files.wordpress.com/2008/08/conceptpower_r-dahl.pdf

تم تصفح الموقع في:2016/08/014

ولكن لتأمين مواقفها المستقبلية»[1]. وهو ما يبرز أن مفهوم القوة لا يخضع لإعتبارات معينة كما أنه لا يفتح نقاشات التعدد من حيث المتغيرات، فبإمكان دولة تمتلك مقومات القوة في جانب معين أن تغير مواقف دولية، كما يثبت الواقع الدولي الحالي أن تغير القوة يكون بناء على التفاعلات التي تصوغها السياسة الدولية، إذ لا يمكن تعريف القوة بعامل واحد أو حتى بعوامل مجتمعة بصيغة ثابتة، فلكل مرحلة ميزات معينة يتم إسقاطها على مفهوم القوة وتبرز دلالتها وفقا لذلك، لكن النقطة التشاركية التي تشكل جزءا من تعريفات القوة في كل أشكالها هي: الأمن، فمن خلاله فقط تبرز جل مضامينها في إطار ما يمليه واقع الفوضى الدولية.

أبرز التضاد النظري حيزا من القدرة على الإنتقال بمفاهيم القوة من بؤرها التحليلة إلى الوجود الواقعي، وهو ما قدمه جوزيف ناي **(Joseph Ney)** في فكرة أن القوة تمثل العامل الأقل قابلية للتغيير؛ ذلك أن تجزئة السياسة العالمية إلى عوالم مختلفة جعل من القوة أقل تحولا مقارنة بعوامل أخرى، وهو ما يجعل القوة العسكرية صعبة التطبيق نظرا لمرتدات النهوض الإجتماعي الذي كان له دور إثارة القومية في الدول الفقيرة أو الضعيفة.[2]

هذا التحول في القوة أفرز أبعادا أساسها التعاون الذي يمنح تعزيزا لفكرة الديموقراطية في أبعادها الإقتصادية، وهو ما يجعل من السياسة العالمية في تفاعل تقيمه الأهداف المشتركة للدولة مما يقلص حتمية الفوضى والإدارة المسبقة لها، أي أن تشاركية المصالح تقلل من إحتمالية توظيف القوة العسكرية، كما أنها تمنح جانبا من القوة غير المعلنة للأطراف الأخرى، وبغض النظر عن ما يقدمه النموذج التشاركي لمجموع الدول المتبادلة فيه يكون للنموذج الإقتصادي والثقافي لدولة واحدة، قدرة الجذب الذي لم تستطع فعله القوة

---

[1] Knneth. N. Waltz ;The Emerging Structure of International Politics, International Security ; Vol. 18, No. 2. (Autumn, 1993) ;p63
http://www.ir.rochelleterman.com/sites/default/files/Waltz%201993.pdf

تم تصفح الموقع في: 2014/11/12.

[2] Joseph Ney ; Soft Power, Foreign policy, JSTORS, Autumn 1990, p159.
http://www.lionelingram.com/560_Nye%20Soft%20Power%20Foreign%20Policy.pdf

تم تصفح الموقع في: 2015/03/25.

العسكرية، وهو ما يمثل حسب جوزيف ناي الأساس المحرك لبقاء النموذج الأمريكي، الذي كان للحرب الباردة دور في تبيان ذلك، وأصبح الواقع الدولي بعدها يفرض إنتاج هذه الخصوصية مجددا أو مواصلة تفعيلها بطرق أخرى بعد إنتهاء المنافسة الأيديولوجية المعلنة.

رغم سيادة النموذج اللبرالي في أطره المؤسساتية، إلا أن الواقع الدولي يعيد في كل مرة إنتاجا لقيم من شأنها تغيير القوة؛ فحتى فكرة القوة الذكية التي تمثل الجزء الذي يعيد تشكيل المسار بين القوة الصلبة والقوة الناعمة؛ وهو ما تعكسه دراسة أرنست ويلسون **(Irnest Willson)**، في ضرورة إسراع الولايات المتحدة الأمريكية بتبني هذا النوع من القوة إنطلاقا من الأسس التي تفرض عليها ذلك، إذ يقدم ضرورات ذلك في كون الدول المتطورة تمتلك كل رهانات القوة التي تجعلها متحكمة في توظيفاتها إستراتيجيا وهو ما تبرزه الحالة الصينية، من جهة أخرى تبرز القوة الذكية في التحولات الصناعية التي أبرزها أرنست ولسون في لمجموعة الثمانية التي تسارع تحويل أدوارها من الصناعية إلى الإقتصاديات المابعد صناعية[1] التي تمنح قدرة خلق شبكة من التأثير على مستويات مختلفة تكون كفيلة بإنتاج بيئات معينة يوفر التصادم بينها أنماطا جديدة من الحرب، وعليه تكون نسب التحكم بين الأطراف مدرجة بين العسكري وأبعاد الأمن القومي بشكل عام حتى تلك التي تمتلك ميزات غير عسكرية.

إرتباطا بالزمن النظري الذي يزاوج بين فاعلية القوى المنتجة للقوة وواقع ممارستها، يجعلنا نعود إلى الطرح الواقعي في العلاقات الدولية الذي يجعل من القوة الصلبة حتمية لا تفارق السياسة الدولية، وهو ما تبرزه التفاعلات المحورية في أوراسيا التي تتدرج بين واقع الهيمنة وانبعاثات الصعود الإقليمي كرهانات أساسية لقياس لتقدم ولتراجع القوة بالإقليم.

[1] Irnest wilson ; Hard power, Soft Power, Smart Power, Annuls of the American Academy of Political and Social Science, 2008.
http://nghiencuuquocte.net/wp-content/uploads/2014/03/Hard-power-soft-power-smart-power.pdf

تم تصفح الموقع: 2016/08/17.

المبحث الثاني: تحولات البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

كان لمرحلة مابعد الحرب الباردة سمة بروز أشكال جديدة من الحروب، تزامنت مع التوزيعات الداخلية والعبر دولية للقوة، وهو ما أسس لتحولات نظرية قدمت تفسيرات لهذه الحروب وفقا للطرح العالمي الذي صاحب ظهورها، إلا أن بروز المرجعية الدولية في أوجهها الإستراتيجية يقدم في كل مرة جدلا حول هذه الحروب الجديدة، من جهة أخرى أثر التحول في القوة الدولية إلى وعودة الحتمية الجغرافية التي تبرز في العامل الأساسي المحرك لسلوكيات الدول سابقا والمتمثل في العامل الجيوبوليتيكي، الذي أعادت إحياءه بوتيرة أكبر الأزمتين الأوكرانية والسورية بشكل خاص، وإدراكات الدول التي تحددها طبيعة النظام الدولي بشكل عام.

المطلب الأول: تغير طبيعة الحروب

إن خروج الحرب من التأصيل المفاهيمي التقليدي وفق معطيات البيئة الدولية التي لم تغير من نمطية الحرب فقط، بل غيرت من مركزيتها المكانية أيضا، وجعلتها العامل المحرك لإستراتيجيات الدول على أسس قد تكون من خلال: صناعتها، توظيفها أو محاولة إدارتها وفقا لما تمليه المساعي الأمنية للدول؛ أصبح جزءا من الرهانات التي تحدد واقع ومستقبل التوجه العالمي.

لقد قدم التزاوج بين أنماط التهديد الجديدة وبيئات الحروب نقاشات حول إعادة تعريف الحرب وفق الموقع الجديد للدولة كفاعل في العلاقات الدولية، والذي يؤكده الطرح النيوواقعي في تحليله تحديدا في فكرة أن الدول ذات السيادة هي دول غير مستقلة في النظام الدولي؛ أي أنها تسلك سلوكات تمليها عليها الإدارة الفوضوية لتوزيع الأدوار والقدرات في البيئة الخارجية، وهو ما تزامن مع أفكار النهايات ليقدم طابعا جديدا لديناميكية الحرب كما هو الشأن بالنسبة لربط التحولات العالمية الجديدة بأنماط القيمية، كما عبر عنه صاموئيل هانغتنتون **(Samuel Hantington)** في وصفه لنهاية الحرب الباردة بالحدث الأول في التاريخ الذي أصبحت فيه السياسة العالمية متعددة الأقطاب والحضارات؛ ذلك أنه خلال معظم الوجود الإنساني كانت الإتصالات بين الحضارات متقطعة، أو غير موجودة ... فصورة مرحلة ما بعد الحرب الباردة شكلتها العوامل الثقافية، والتي تتضمن تفاعلات بين

الدول وجماعات من مختلف الحضارات[1]، وهو ما يواصل تقديمه بيرتراند بادي **(Bertrand Badie)** في فكرة موازية مفادها الحديث عن نهاية الحدود أو الأقاليم، نتيجة الإختراقات التي شهدتها السيادة.

ورغم الإنفلات الذي يشهده مصطلح الحرب عن معانيه التقليدية وما تحمله البيئة الجديدة المكونة له من حيث: الفواعل، الإنتشار، والوسائل إلا أنه يشترك معهما في النتاج المادي للعنف. وهو ما جعلنا نتناول هذا التغير في إطار تعريف أنماط الحروب الجديدة وخصوصيتها مقارنة بالحروب الكلاسيكية في قالب نقدي.

1. الحروب الجديدة التعريف والأنماط :

اقتصرت تحليلات مرحلة ما بعد الحرب الباردة للحرب في أبعادها القيمية، التي لم تخلو من اعتبارات الحداثة التي شكلت فيها العولمة حجر الأساس كمحرك للخصوصيات الجديدة للحرب، وهو ما عبرت عنه **(Marry Kaldor)** في مقدمة كتابها: **"New and Old War "** بضرورة فهم الحروب الجديدة من منطلق العولمة وافرازاتها الإيديولوجية، وهو ما نستقرؤه أيضا في الطابع الممارساتي لما قدمه التوجه الدولي الجديد؛ في تحديد أولى أهدافه التي شملت الإرهاب، كبعد من الأبعاد الرمزية. كل ذلك قدم منطقا متسلسلا على المستوى النظري لإعادة تعريف الحرب وفق مقتضيات تتنافى وما قدمه طرح كارل فون كلاوزوفيتز **(Carl Von Klausewitz)** ، الذي كان الغرض من التنظير للحرب عنده هو: « إثبات ما هية الحرب في الواقع، وليس ما يجب أن تكون عليه طبيعتها المثالية»[2]، كما قدمت التهديدات الجديدة فرصة لإعادة تقديم الحرب وفق مستجدات الطرح العالمي، مما طرح نقاشات حول إعتبار هذه الأنماط من الحروب حروبا فعلية.

في صيغة معينة تدافع ماري كالدور عن طرح الحروب الجديدة التي ترى أن منطقها يختلف تماما عن منطق الحروب القديمة وقد اشتقت هذا الإختلاف من حيث الفواعل، الأهداف، الأساليب و أشكال التمويل، وهو ما يجعل الحروب الجديدة حروب عصر

[1] Samuel Huntington ; The clash of Civilisations and the Remaking of World Order. http :www.stetson.edu/artisci/politicalscience/media/clash.pdf

تم تصفح الموقع في: 2015/03/26

[2] Carl Von Klausewitz ; **On War**, translated by Michael Howard and Peter Paret ,1st edition, Oxford University Press, new york ,2007, p240.

العولمة... في بعض السياقات يكون الفصل بين الدول وغير الدول، العام والخاص، الخارجي والداخلي، الإقتصاد والسياسة، وحتى الحرب والسلم قد انهارت كنتيجة وسبب للعنف[1].

إن الصدام الذي قدمته مرحلة ما بعد الحرب الباردة رغم اعتبارها في حدود دنيا مرجعا نظريا؛ قد أسهم في في إبراز دور كثافة الحروب في تعزيز نطاقات الجدل وهو ما يجعلنا نعود إلى تعريف لويس كوسر(**Lewis Coser**) للحرب بأنها: « اشتباكات بين فواعل مشتركة على قيم، قوانين، قوى أو موارد نادرة والتي يكون فيها هدف المنتصر محددا بإضعاف أو إلغاء منافسيه»[2]؛ فعلى نحو غير مباشر كان لذلك الإصطناع القيمي الذي تزامن مع ميلاد المنظومة العالمية، دور في تحرير الكبت السياسي والإقتصادي، في توظيف التوجهات الثقافية للشعوب؛ من خلال مخرجات العولمة واسقاطات القوة بأساليب جديدة، امتزجت فيها الخصوصية التي أبرزت النظام الدولي في أحادية قطبية لم تشهدها ترتيبات موازين القوى السابقة بالتدافع الهوياتي للتفرعات الهوياتية داخل الدولة، كما كان لحالات التقدم والتراجع في نطاق سيادة الدول استمرارية في تأكيد هذه الخصوصية، مقارنة بالأبعاد التقليدية التي كانت تحكم الحرب وهو ما قدمته ماري كالدور في تبيان ميزات الحروب القديمة عبر المحطات التاريخية من خلال الجدول التالي:[3]

جدول رقم:(01)الفروقات بين محطات الحروب القديمة عند ماري كالدور.

	القرن السابع والثامن عشر	القرن التاسع عشر	بدايات القرن العشرين	نهايات القرن العشرين
نوع السياسة	**دولة الحكم المطلق أو الإستبدادية**	**دولة قومية**	**تحالف الدول دول متعددة القوميات امبراطوريات**	**كتل**
أهداف الحرب	**أسباب الدولة صراعات السلالة دمج الحدود**	**الصراعات القومية**	**صراعات قومية وإيديولوجية**	**صراعات إيديولوجية**
نوع الجيش	**مرتزق/ احترافي**	**احترافي/ مجند**	**الجيوش الجماعية**	**نخب عسكرية**

[1] Marry Kaldor ; In Defence of New Wars, 2013.
https://www.researchgate.net/publication/272714067_In_Defence_of_New_Wars
تم تصفح الموقع في:2017/03/14

[2] Bénédicte Beauchesene ; **Relations Internationales**, ellipses , paris, 2008, p141

[3] Marry Kaldor ; **New and Old Wars** , Organized Violence in Global Era, stanford university press, California, 1999 , p15.

				علمية/جيوش احترافية
التقنية العسكرية	استخدام الأسلحة النارية المناورات الدفاعية؛ الحصار	السكك الحديدية؛ التلغراف؛ التعبئة السريعة.	قوة نارية ضخمة الدبابات والطائرات	الأسلحة النووية
اقتصاد الحرب	تنظيم الضرائب والإقتراض	توسيع الإدارة والبيروقراطية.	إقتصاد متحرك	مركب الصناعة العسكرية

2. خصوصية الحروب الجديدة:

رغم أن الحروب الجديدة تحمل صفة الجديدة في بعض أبعادها إلا أنها لا تلغ شيئا من الميزات التقليدية للحروب السابقة، كما أنها في بعض الأحيان لا ترق لإكتساب صفة الحرب؛ وهو ما يخص الحروب الإلكترونية التي هي إحدى السمات الأبرز في الحروب الجديدة خاصة في محاولات فهمها وفق إطارها الطبيعي وهو ما يشرحه توماس ريد**(Tomas Rid)** ، في فكرة أن الحروب الإلكترونية لا ترقى لوصفها بالحرب

يمثل الفضاء الأوراسي موقعا لجدل الحروب الجديدة التي تتجعل من الحرب الحروب الجديدة تكتسب صفة الحرب غير المنتهية، مما يدعم طرح الجنرال كرالاك (Krulak)* في توقعاته حول الحروب الجديدة التي أكد « أنها لن تكون شبيهة بعملية عاصفة الصحراء **" Operation Desert Strom"** بالقدر الذي ستكون عليه شبيهة بستابشايلد الشيشانية **" Stepchild of Chichnya"** »[1]. لكن الأبعاد الجديدة للسياسة الدولية تعيد مضامين القوة التي تجسد بقاء الدولة، وتضفي الصفة التقليدية للحروب التي لا تجعل من أساليبها وأطرافها قيمة جديدة لإعادة تعريف الحرب، وهو ما يثبته العامل الزمني في أنماط الحروب السابقة التي تباينت من حيث الأطراف والأساليب، وهو ما يجعل التحول في نمطية الحرب الحالية ، جزءا من تراكمات إستراتيجية لا ترتبط بالتهديدات الجديدة بقدر إرتباطها بالعامل المؤسس لها والذي يخلق فاعليتها ويحدد توظيفاتها أي الدولة.

*الجنرال كرالاك : أحد ضباط البحرية الأمريكية، التي أصبح فيها قائدا لجميع القوات البحرية في المحيط الهادي ، شارك في العديد من الحروب الأمريكية والتي كان أبرزها حرب الفيتنام.

[1] Frank Hoffman ; **Conflicts in the 21st Centery** : The Rise of Hybrid Wars, Potomac Institute for Policy Studies, Arlington, Virgenia, 2007,p17.

من جهة أخرى كان لتراجع أدبيات الديموقراطية التي شهدت رواجا في الحرب الباردة مقارنة بالفكر الإشتراكي الشيوعي وما كان عليه حال الدول المنتمية للقطب الشرقي مقارنة بالغربي دور في محاولة إعادة لبرلة العالم؛ ما استند إلى توظيف مفاهيم جديدة استكمالا للتراكم الإستراتيجي: كالحكم الراشد و الدول الفاشلة التي من شأنها تعزيز الأدوار الحربية بصيغ جديدة لم تكن لتؤكد حاضر الحرب الجديدة، بقدر فرضها لمنطق من مركزية الحرب بمفهومها التقليدي.

المطلب الثاني: عودة الحتمية الجغرافية

كان لمسار الهيكلة العالمية بعد الحرب الباردة قدرة على إعادة صياغة ترتيبات معينة على المستوى النظري والممارساتي، إلا أن واقع النشاط الدولي يعيد مجددا ترتيباته الكلاسيكية في إحياء العامل الجغرافي في مواجهة العامل القيمي والتوظيف التكنولوجي.

فقد بقي الطرح المناقض لأفكار النهايات يؤسس لحججه التي أعاد السياق الدولي بتغيراته الآنية تأكيد صحتها؛ في إبراز الأقاليم وترسيم الحدود واستمرارية الهيمنة الجيوسياسية التي ترتبط معانيها بمفهوم الإقليم الذي تؤطره الحتمية الجغرافية وتفعله المساعي الجيوسياسية.

ومن أبرز النقاشات التي تمنهج فكرة عودة الجغرافيا، بل تؤكد بقاءها ورسوخها نجد نقاش بيرتراند بادي **(Bertrand Badie)** وإيف لاكوست **(Yves Lacoste)** حول الأقاليم، حيث إنتقد هذا الأخير بيرتراند بادي صاحب طرح نهاية الأقاليم أو الحدود الوستفالية، التي تزامنت وموجة أفكار النهايات التي صاحبت بروز النظام الدولي الجديد تحت التفرد الأمريكي بالزعامة العالمية، والتي كان جوهر طرحها مستمدا من فكرة أن«السيادة مخترقة من أعلى – تقدم القانون الدولي، العولمة، التكامل الإقتصادي والسياسي في تجمعات إقليمية –،و من أسفل: – اللامركزية، انتشار القوات العابرة للحدود (وزن المنظمات غير حكومية، الشركات متعددة الجنسيات، وسائل الإعلام) وروابط عبر حدودية– عالم التدفقات ... أصبحت تلعب فيه المنظمات الدولية، الأفراد والأقليات دورا نشطا بشكل

متزايد على الساحة العالمية»[1]؛ مما يتيح فرصا لبروز أنماط جديدة من التفاعلات، تتصهر فيها الحدود الإقليمية للدولة لصالح التوزيع الهوياتي على مستوى الدول والتي تشكل صورة التنوع الثقافي الذي يقهر جغرافية الدولة من جهة، والذي تدعمه التوجهات الجديدة للعالم من جهة أخرى في أدوار الفواعل الجديدة، مقارنة بالتراجع الذي تم به تفسير هذه الظاهرة في أدوار الدولة وسيادتها، فرغم رواجه لفترة معينة إلا أن النقاشات المناقضة له تعيد في كل مرة بروز الطرح الوستفالي. وهو ما عبر عنه إيف لاكوست في تعبير: الأقاليم مرارا وتكرارا "**Encore et Toujours des Territoires** "، بقوله: «أن الحديث عن نهاية الأقاليم أمر مدهش، ذلك أن حديثنا عن الأقاليم يزيد شيئا فشيئا اليوم، من جهة أخرى فإن رواج مصطلح النقل "**délocalisation** " في الأوساط المهنية والإعلامية لا يعني أنه لا يوجد موقع بل يعني وجود موقع آخر، بالمقابل فحديثنا عن اللاإقليمية "**déterritorialisation**"، لا يعني عدم وجود إقليم بل وجود إقليم آخر»[2]

وهو ما يشكل جوهر الخروج من الإطار العالمي للتحليل والعودة إلى الأطر الدولية التي صنعت فيها الأقاليم الأصلية للدول؛ رغم توزيع بعض الأمم في أقاليم مختلفة خارج الدولة الواحدة، إلا أن الجغرافيا تعيد في كل نتاج للتحولات الدولية، بقاء القيمية الوستفالية وهو ما يعكسه انتفاء الإنصهار الكلي للدول في الأقاليم الفوق دولية، أو إنهيار هذه الأقاليم في أغلب الأحيان، نتيجة لبقاء خصوصية الدولة فيها والتي تحافظ عليها الميزة الأساسية للدول: "الأنانية"، التي قد يحتويها العامل الإقتصادي في أشكال مصلحية معينة، لكنه غير قادر على إحتوائها سياسيا.

وهو ما يثبته روبرت كابلان(**Robert Kaplan**) في مقاله حول إنتقام الجغرافيا " **The Revenge of Geography** "، الذي تمحورت فكرته الأساسية في: « أن الناس والأفكار تؤثر في الأحداث، لكن الجغرافيا تحددها، الآن أكثر من أي وقت ... وهو

---

[1] Michèle Bacot-Décriaud et autres ; **La Sécurité Internationale d'un siècle à l'autre, L'Harmattan** , France , 2001, p36.

[2] Jean Robert **;** Le territoire, lien ou frontière ?:introduction au débat entre Bertrand Badie et Yves Lacoste, Université de Paris IV, 1995.
http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers08-09/010014865-80.pdf
تم تصفح الموقع في:2017/04/16.

ما يؤكد أن الإنسان سيبادر لكن الطبيعة ستحكم»[1] ، وانطلاقا من ذلك بدأت تبرز أوجه نهاية النهايات. وعودة العالم إلى أنماطه التقليدية التي تؤطر الجغرافيا مساراتها الكبرى، خاصة الهوياتية منها، التي تظهر في نظم متفرقة تؤكدها على المستوى الدولي الأوجه الجديدة التي تطبع النظم الفرعية فيه أي النظم الإقليمية، وتوجيهاتها الهوياتية التي أصبحت أكثر ارتباطا بالحتمية الجغرافية منه بالإسقاطات الحضارية وصيغ العولمة، وهو ما تعمد الدول القومية إلى الإبقاء عليه كركيزة لإحتواء التنوع الثقافي، العرقي والطائفي فيها من خلال الإقليم، الذي يوحد هويتها بما تقتضيه المباديء الوستفالية المؤسسة للدولة الحديثة، وعلى أساس ذلك يكون بناء الإدراك بهوية الدولة على المستوى الخارجي، الذي تلعب فيه جغرافية الدول الأخرى مركزية في التفاعل، تتحدد استراتيجيات التعاون، التنافس والصراع الدولي على أساسه.

قدمت التفاعلات التي حكمت العالم وفق المنظور الأحادي للعالم لفترة كان فيها التفرد الأمريكي في ذروته، صناعة لمدارك مغايرة تتحدد معها الطرح الدولاتي في مواجهة افرازات الهوية داخل الدولة؛ والتي تمكن فيها النسق الذي كانت تؤطره في مناح معينة مخرجات العولمة، والذي لم يصمد كثيرا لتعود التفاعلات الكلاسيكية لأوجها مؤكدة بقاء الأقاليم التي أعلنت الموت النظري لما صحب نهاية الحرب الباردة من توجهات ألغت ديناميكية السيرورة العالمية، واختزلت جدلية التفاعل بين هذا البروز العالمي الجديد وأضداده في النموذج الأمريكي، فحتى فترة هيمنة هذا النموذج كانت مبنية على التوظيف الإستراتيجي للأقاليم. حيث لم يكن للأبعاد الحضارية التي كانت تجسد هذا الطرح في غالبية توجهاته،إلا تجسيدا لتعارضات إقليمية ضمنية تحركها الأهداف الجيوسياسية و الجيواقتصادية من خلال مضامين يحددها المنظور القيمي.

في إطار المستجدات الجديدة للقوة وأنماط توزيعها وعودة بروز القوى التعديلية أو الموازية على المستوى الدولي كان لبروز الأبعاد الجغرافية في المنظومة الدولية أوجه جديدة. بعد أن كانت دلالاتها واضحة في الصراع الدولي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ليكون

[1] Robert Kaplan ; The Revenge of Geography .
http://myweb.ecu.edu/mitchelsonr/mitchweb/Revenge.pdf

تم تصفح الموقع في:2017/03/27.

لها منحى آخر بعد ذلك في صراع الأقاليم بين الهيمنة، الإنتشار، والإحتواء في سياسة القطبين لتتغير بطبيعة غير مباشرة في اعتبارات الهيمنة والسيطرة العالمية التي ترجمتها القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي برزت فيها الأقاليم شبه مخترقة في محاولات تأكيد لصفة طغيان البعد الداخلي على الخارجي، إلا أنه حتى صفة محاولة الإختراق كانت تحمل بعدا جغرافيا، في إعادة ترسيم الخارطة وفق ما يتلاءم مع المصالح خاصة الترتيبات الإقليمية والتي لا تتحقق إلا بترتيبات داخلية على مستوى الدولة الواحدة، من جهة أخرى كانت ردود الفعل التي تأرجحت بين الإيجاب أو المقاومة داخل الدولة الواحدة مرتكزة على التقسيم الإقليمي وفق ما يحدده البناء الجغرافي وتوزيعات المصالح ودرجات الإستفادة؛ أي إستنادا لحتمية جغرافية معينة وما تقتضيه من منطق إدراك أمني على جميع الأصعدة ولكل الأطراف.

بالمقابل شهدت الفترة الحالية لتفاعلات مابعد الأزمة السورية والأوكرانية وغيرهما من التفاعلات الدولية الحالية توظيفات جديدة تمليها القدرة على استغلال الأقاليم، بعد الخروج بنتيجة عدم القدرة على تغييرها خاصة الإستراتيجية منها التي تشهد إحياء الأدبيات الكلاسيكية للأقاليم وواقع التنافس حولها بشكل يصعب فصله، وهو ما يجعلنا نستفيد من طرح والتر ميد **(Walter Mead)**، في فكرته عودة الجيوبولتيك وانتقام القوى التعديلية، والتي يحددها في السياق الإقليمي والدولي التالي: « إذا كانت القوات الروسية قد استولت على القرم والصين تبدي عدوانيتها في حدود مياهها الساحلية، واليابان تتجاوب باستراتيجية حاسمة متزايدة، في حين أن إيران تحاول إستخدام تحالفاتها مع سوريا وحزب الله للسيطرة على الشرق الأوسط ببساطة عودة المسرحيات القديمة للعلاقات الدولية.»[1] أي أن طغيان البعد التقليدي للسياسة الدولية يبقى حاسما حتى وإن تغيرت أوجه التفاعلات بين الأطراف.

[1] Walter Russell Mead **;** The Return of Geopolitics : The Revenge of the Revisionist Powers, heinonline , foreign affairs, 2014.
https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2014-04-17/return-geopolitics.
تم تصفح الموقع في:2016/10/03.

المطلب الثالث: الإقليمية في مواجهة الهيمنة الدولية

لم ترتسم معالم الهيمنة الدولية مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة عالمية بانهيار الإتحاد السوفياتي، حيث ترجع المضامين المؤسسة لذلك إلى تراكمات الإدراك الأمريكي وتحديد المناحي التي تجسده، والتي كان من أهمها بوادر العمل الممارساتي الذي قدمت نهاية الحرب الباردة بعضا من أوجهه بالإنتشار العملياتي للولايات المتحدة في أهم النقاط العالمية وهو ما يؤكده توسمون **(E. P. Tompson)** في مقاله :**" America and the war mouvement "** سنة 1985 بقوله: « أن أفراد الجيش الأمريكي هم الآن بعد كل شيء يتواجدون في كل مكان، في السالفادور، في السودان ولبنان، في انجلترا وغرب ألمانيا، في تركيا واليونان، في ديغوغارسيا* وكوريا الجنوبية والهندوراس، وحول الخليج الفارسي، ماذا يفعلون هناك، وبأي حق؟»[1]، رغم الغطاء الأيديولوجي الذي هيمن على الإجابة عن هذا السؤال إلا أن توسمون إختصره فيما وصفه بالهيمنة القومية **"Hegemonic Nationalism"**، ورغم ذلك فهو لا ينف أن« تسمية القوة في الولايات المتحدة هي ببساطة: الإمبريالية» [2]، وهو ما يؤكد أن توقف الولايات المتحدة عند قدر معين من التواجد العالمي أمر غير محتمل؛ فقد أسست مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي جعلت العديد من المفكرين الأمريكيين يتحدثون عن مابعد الهيمنة الأمريكية، التي تم تعريفها وفقا لمنظورات متعددة من حيث البداية التي عكستها أوجه التفرد العالمي، أو محاولات الإبقاء عليها، وهو ما نجد له محاكاة في طرح روبرت كيوهان **(Robert Keohan)** في فكرة التعاون كأساس لما بعد الهيمنة: **" After Hegemony "** في قوله: « أن القيادة المهيمنة بإمكانها المساعدة في خلق نمط من نظام، ذلك أن التعاون لا يتناقض مع الهيمنة. على العكس من ذلك؛ فالهيمنة تعتمد على نوع معين من لا تماثلية التعاون ... وهو ما يجعلها

*ديغو غارسيا: جزيرة بالمحيط الهندي، مستعمرة بريطانية سابقا وقاعدة عسكرية أمريكية حديثا رغم الإسهامات البريطانية في إنشائها مع بداية السبعينيات .

[1] Gearóid Ó Tuathail ;and others, **The Geopolitics Reader** , Taylor & Francis e-Library, 2003, p277.

[2] Ibid.

تلعب دورا مهما وحاسما »[1]، ومن ذلك كان تحديد توجهات التعاون، الإنسجام أو الإختلاف على المستوى الدولي كما هو مبين في المخطط التالي:

مخطط رقم (01):مخطط روبارت كيوهان يوضح علاقات الإنسجام، التعاون والإختلاف في السياسة الدولية.

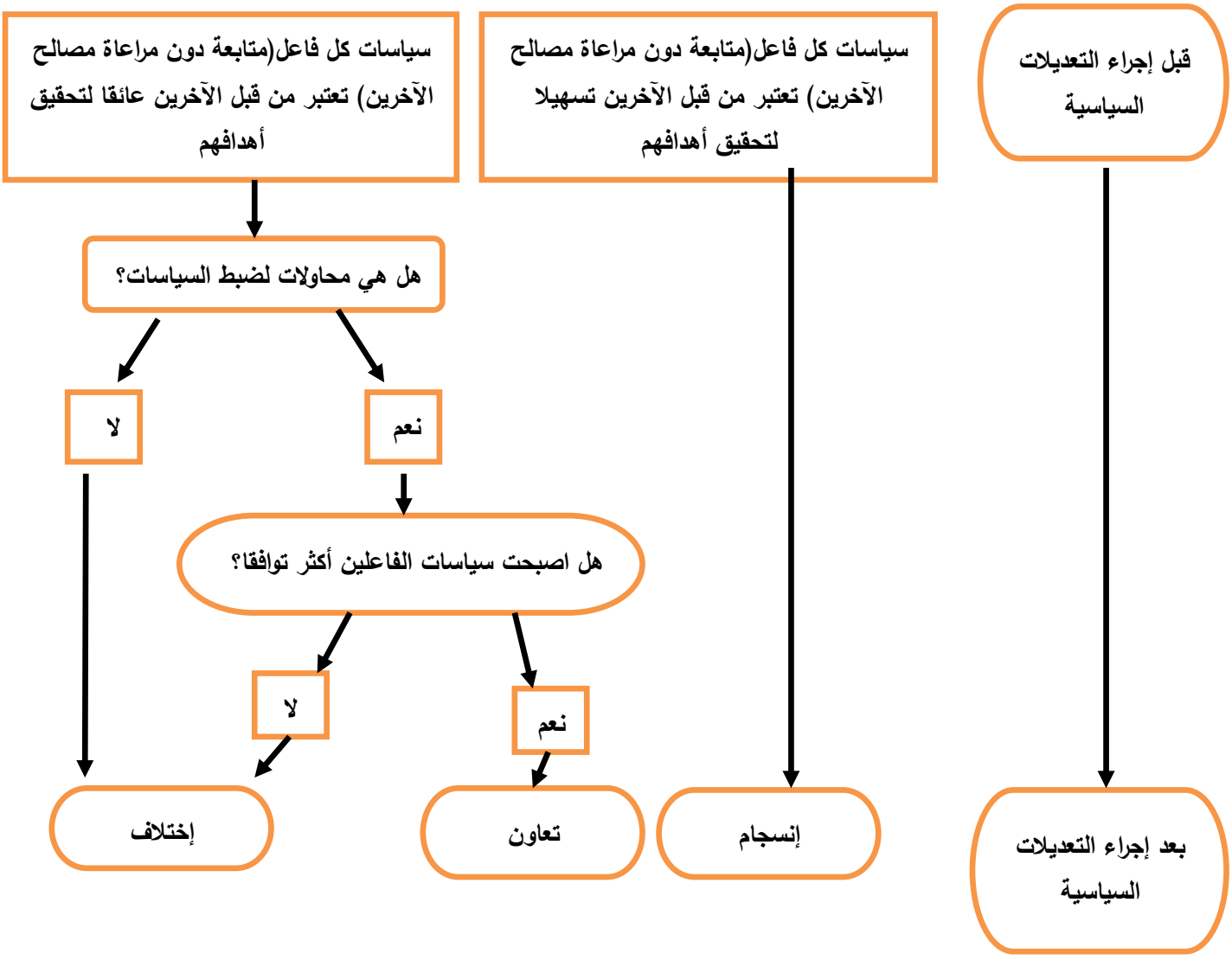

المصدر: **Robert.O. Keohane ; After Hegemony: Cooperation and Discord in The World Political Economy, princetion university press, p53.**

[1] Robert.O. Keohane ; **After Hegemony**: Cooperation and Discord in The World Political Economy, princetion university press, p49.

ومن ذلك تتأكد الإرتباطات الجديدة خاصة على المستوى الإقتصادي في تقديم أدوار الهيمنة ومحاولات تأكيدها ممارساتيا، وبذلك تكون بصيغة أخرى متفردة على المستوى القيمي، مسيطرة على المستوى الإقتصادي، منتشرة على المستوى العسكري.

وتبقى اسقاطات الهيمنة في كل مستوياتها أكثر ارتباطا بالنسق العسكري الذي يعكس درجاتها الحقيقة ويحدد مدى انتشارها وتوظيفاتها، مما يبقي اللبرالية المؤسسية في هذا الطرح قائمة من خلال فكرة التعاونية التي تسيرها الهيمنة والتي تجعل من بعض المؤسسات محركا لذلك، تترجم بعض أوجهها في بقاء واستخدامات الحلف الأطلسي، الذي لا يقدم تعبيرا لمخاوف إقليمية بقدر ما يمهد لهيمنة قوة عظمى، فحسب بينيديكت بوشاسن **(Bénédite Beauchesne)** « عدم ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في أوجه الأقلمة أصبح قديما ... لأن المناطق الإقليمية الواسعة أثبتت أنها أكثر سهولة للسيطرة منها في تجمعات إقليمية مهيكلة جيدا.»[1].

وهو ما يجعل بقاء الحلف الأطلسي أمرا واضحا، وتأكيدا لفكرة بقاء القوة الصلبة في العلاقات الدولية، حتى وإن تقلص استخدامها بين الدول، فإن توظيفاتها داخل وعبر الدول تظل حجة أساسية لدعم منطق القوة في جل أبعادها كوحدة أساسية للتغيير على المستوى الدولي، وبذلك نكون أمام ضعف القدرة على إحتواء أنانية الدول التي زادت الترتيبات الأمنية الحالية من عودتها الواضحة إلى الساحة الدولية. و التي يصعب لفكرة التعاون التي قدمها روبرت كيوهان في إطار مساعي الهيمنة على إحتوائها وهو ما يشكل تدريجيا بداية تراجع الهيمنة في حد ذاتها.

فانعكاسا لما تبرزه الدعامة الأولى للهيمنة الأمريكية، واستخدام الدول الأساسية فيها تبرز خصوصية كل دولة على حدا وهو ما تحركه وتؤسس له الفوضى الدولية ويجسده قول كينيث والتز **(**Kenneth Waltz**)** « في الفوضى لا وجود لإنسجام أوتوماتيكي»[2] ، ذلك أن البيئة الخارجية تحدد إرادات الدول مما يجعل روبرت كيوهان يناقض نفسه في دراسته للإنسجام، التعاون، والإختلاف بين الدول بقوله: « أن الإنسجام نادرا ما يحدث في السياسة

[1] Bénédicte Beauchesene ; Op.Cit , p133.
[2] Robert.O. Keohane ;Op.Cit ,p52.

الدولية».[1] وعليه تكون الدول أكثر لجوءا للتعاون الذي لا يكون إلا وجها من أوجه المصلحة، أو انتهاء علاقاتها بالإختلاف وفقا لتعارض تلك المصالح، وهو ما يجعلنا نعود إلى بداية بروز الهيمنة الأمريكية في جانبها الممارساتي الذي أسست له العديد من القناعات الغربية في مستواها النظري، والتي كان من أبرزها طرح فرانسيس فوكوياما **(Francic Fukuyama)** في فكرة نهاية التاريخ، التي تعد فكرة غير أصيلة بمعنى وجود أفكار سابقة لطرحه: تمثلت بالأساس في أفكار ماركس وقبله فريديريك هيغل، مما يجعل الأساس العام للفكرة يقتل نفسه بنفسه، إذ لا يعقل ربط الحركية الإنسانية والتاريخية التي يصنع سيرورتها التناقض الدائم وإفراز الأفكار ومخرجاتها المادية بما عكس نهايتها وفق طرحه، في النموذج الأمريكي بثلاثيته: الديموقراطية سياسيا، الرأسمالية اقتصاديا، والعولمة ثقافيا، في حين تسير التوجهات اللبرالية المناحي العامة للهيمنة؛ حيث أنه وكإجابة للسؤال المحوري في طرح فرانسيس فوكوياما: «هل وصلنا حقيقة إلى نهاية التاريخ؟»[2]، كان لمخرجات أحداث 11 سبتمبر 2001 وفكرة تأبيد الإرهاب رغم الإختلاف في دوافعه، دلالاته، وطرق توظيفه، إلا أن أهم الأدبيات التي حاولت تفسيره من خلال ربطه بالهيمنة، أكدت أن استمرارية الحركة العالمية التاريخية والإنسانية تحديدا لا تتوقف عند حدود معينة يبنيها انتصار ايديولوجي على آخر، وهو ما يؤكده جون بودريار **(Jean Baudrillard)** في كتابه روح الإرهاب بقوله :« الفرضية السيادية هي تلك التي تتصور الإرهاب فيما وراء عنفه المذهل، فيما وراء الإسلام وأمريكا، كبروز لعداء رجعي في قلب عملية العولمة ... قوة حيوية مضادة، تتصارع مع قوة موت النظام، قوة تحد لعالمية قابلة للإنحلال كلية، قوة ذات تفرد يصعب إختزاله، ويزداد عنفا بقدر توسيع النظام لهيمنته[3]».

هذه الهيمنة تزداد اتساعا مع استغلال الأزمات الداخلية أو الخارجية، في تقديم الوجه اللبرالي للعالم من خلال خصخصة قطاعات أساسية، وقد يتعدى ذلك إلى خصخصة دول بأكملها من خلال استغلال الحروب أو صناعتها، وتطوير نطاق التحولات التي تليها، لتعزيز النموذج الأمريكي في العالم، والذي بلغت تطبيقاته ذروتها مع الغزو الأمريكي للعراق

[1] Ibid.
[2] Gearóid Ó Tuathail ;and others, Op. Cit, p117.
[3] Jean Baudrillard ; **The Spirit of Terrorism**,verso ,UK, USA, 2003, pp57-58.

حسب نعومي كلاين **(Naomi Klein)** التي أكدت في كتابها عقيدة الصدمة :« أنه قبل الإحتلال كان الإقتصاد العراقي يرتكز على الشركات الوطنية للنفط ومائتي شركة تعود ملكيتها للدولة التي تنتج المواد الغذائية العراقية، والمواد الأولية الخام لصناعتها، بعد شهر من مجيئه إلى مهنته الجديدة، أعلن بريمر أن مائتي شركة سيتم خصخصتها على الفور قائلا : "أنه أمر ضروري لإنتعاش الإقتصاد العراقي"؛ ثم جاءت القوانين الإقتصادية الجديدة لإغراء المستثمرين الأجانب بأخذ حصة في عملية الخصخصة» [1].

كل ذلك في إطار زمني تكون فيه القناعات الداخلية تحت وطأة الصدمة التي تمثل قوة للطرف الرأسمالي، ولتوسيع نطاقات وجوده وتوفير دعائم الإستفادة منها، إلا أن الرواج الذي شهده النموذج الأمريكي مع بداية انهيار الإتحاد السوفياتي، وما كان له من إفرازات على المناحي الممارساتية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لم يوازي ما حملته شعارات الإنتصار التاريخي؛ فلم تحرز الأزمات التي أثارتها عبر العالم كوسيلة لاستكمال مسارات الهيمنة إنتصارات بقدر الإخفاقات التي أكدتها؛ خاصة من ناحية زيادة الأعباء المالية التي توضح الدائرة النسبية التالية إحدى حالاتها:

[1] Naomi Klein **; The Shock Doctrine** : the rise of disaster capitalism, metropolitane books, new york, p345.

الشكل رقم (02): دائرة نسبية توضح المشاركة العسكرية في عمليات حرب الخليج الفارسي

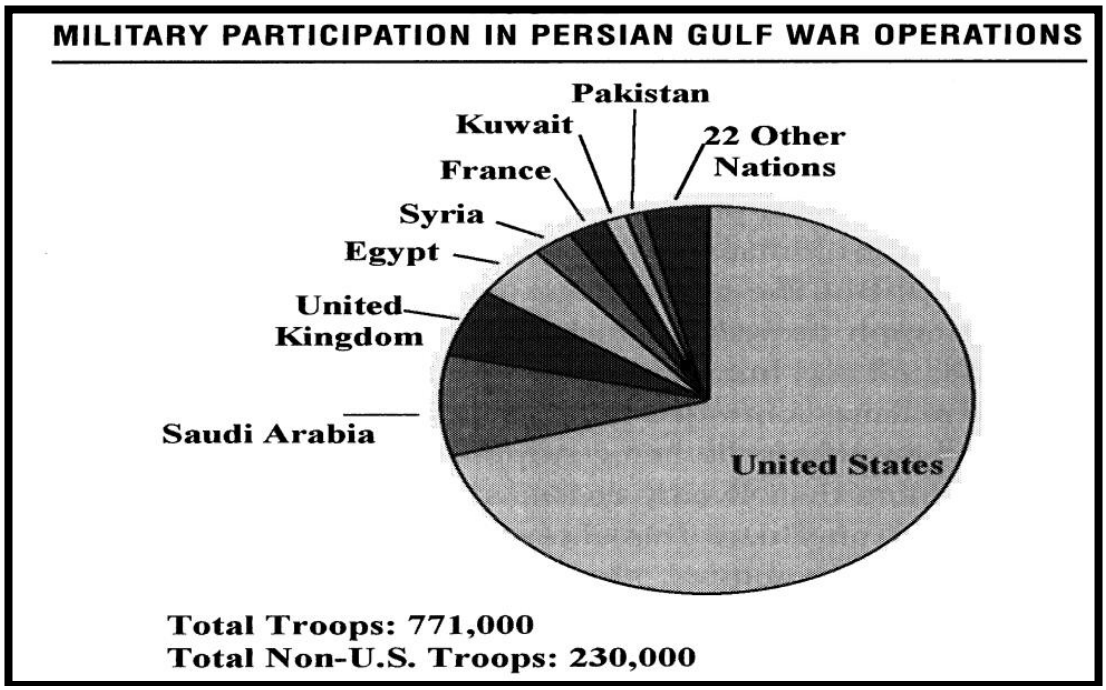

المصدر: Zbigniew Brzezinski ; Second Chance : three presidents and the crises of American superpower , basis books, new york, 2007, p71

مما إستوجب الإبقاء على حالات الصراع في العالم لخلق بؤر تموين جديدة، فبدلا من أن يحقق النموذج لنفسه استقطابا سلميا كان عليه ضرورة تبني منطق القوة لفرض نفسه، وهو ما أدى إلى استنزاف الطاقات بمختلف أنواعها واستمرار ضرورة إعادة توليدها، ونتاجا لذلك كان خلق أنماط من ارتباط القيادة الخارجية بالمتطلبات الداخلية؛ كما مارسته أدوار الإدارات الثلاثية المتعاقبة من (بوش الأب إلى الإبن مرورا ببيل كلينتون)؛ حيث تزامن الطرح النقدي للقيادة الأمريكية بنتائج هذه الإدارات والتي مثل زبيغنيو برجنسكي **(Zbigniew Brzezinski)** أحد أهم محاورها تحديدا في نقده لإدارة جورج بوش الإبن التي إعتبرها الأسوأ، ووصفها بـ: **"القيادة الكارثية Catastrophic Leadership"**؛ نظرا لنتائجها التي لا تعكس توجهات الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية بقوله: « فقط في بضعة أشهر أصبحت السياسة الخارجية للقوة العالمية الأولى محكومة بآثار استنزاف الحرب في بلد نائي ... حرب بدأتها الولايات المتحدة نفسها لكنها لا تستطيع إنهاءها»[1]، كل ذلك منح أبعاد جديدة للسياسة الدولية، وجعل القيادات الجديدة تستدرك أخطاء سابقيها، كما

[1] Zbigniew Brzezinski **; Second Chance** : three presidents and the crises of American superpower , basis books, new york, 2007,p 137.

أفرز الواقع الدولي بالمقابل أوجه أخرى للقوة أبرزتها ظاهرة الأقلمة في إطار إعادة بعث أنماط من المنافسة وتفكيك الأحادية التي سيرتها الهيمنة والحديث هنا يشمل حالة من التراكمية في إدراك أبعاد الهيمنة من الأطراف الإقليمية والدولية، وهو ما أسس لميلاد هذه الظاهرة سواء واقعيا أو افتراضيا لمجاراة التنافس الدولي.

إن الميزات التي طبعت النظام الدولي الجديد، قدمت نوعا من الخصوصية التي سمحت ببروز أشكال جديدة من التنظيمات التي وجدت في انتفاء العامل الذي يوحد الرؤى على المستوى الدولي بمضامين القوة التي أصبحت تعتمد على الأسس القيمية في تشكيلها، إلى جانب العامل الجغرافي الذي بقي فيه الإقليم المفهوم الأكثر أصالة، لتتشكل بذلك ظاهرة الأقلمة في إطار تقويض لأهم مباديء معاهدة وستفاليا "رفض السيادة المشتركة"، أو تشاركية القرار الخارجي. فقد برزت كأشكال مبسطة تهدف إلى تقويض أنانية الدول التي كانت أساس الحروب، من خلال دمجها في توجهات إقتصادية كان لها دور في خلق شبكة من التأثيرات المصلحية وفق نمطية الإعتماد المتبادل، وهو ما قوى من فاعلية أطراف إقليمية معينة وأكد أدوار تشكيلات أخرى في إعادة توزيع القوة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، وهو ما تؤكده دراسات أوران يونغ (**Oran Young**) للسياسة الدولية في فكرة الإستمرار والإنقطاع تحديدا في عمله: **"political discontinuities in international system"** ، من خلال ديناميكية الفاعلين الدوليين والإقليميين التي تخضع لاستمرارية التفاعل الإيجابي في حال تشاركية المصالح، ويؤدي العكس إلى الإنقطاع، وهو ما جعل يونغ يشدد على فكرة أنه: « توجد حاجة لتبني قرار نهائي بخصوص بؤر البحث ... ذلك أن المحللين يتعاملون مع الأنظمة الفرعية الإقليمية كمستوى تحليل وسيط بين الطبقات العالمية والوطنية ... كما أن للأنظمة الفرعية دورا في إختزال تعقيد السياسة الدولية»[1].

[1] William R. Thompson ; The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory, International Studies Quarterly, Vol. 17, No. 1. (Mar., 1973),p 91. https://www.academia.edu/598174/The_regional_subsystem_A_conceptual_explication_and_a_propositional_inventory

تم تصفح الموقع في: 2017/03/31.

تبني الأنظمة الفرعية في النظام الدولي وجودها وفق التفسيرات النظرية بين الأسس المادية التي تحددها الجغرافيا، وبين الأسس المعيارية الإجتماعية التي تحددها الهويات والثقافات المشتركة، وهو ما يزيد من إفتراضية الإقليم في حد ذاته وانعدام حدوده، وعليه فإن هذه الأطراف تخلق من إتحادها ثقلا إقليميا في مواجهة النظام الدولي، ما جعل من النظام الإقليمي أداة تحليلة تدعمها فكرة أن تحليل سلوك القوة الكبرى ليس كافيا لفهم سلوك الدول الأخرى أقل قوة وتأثير في النظام الدولي، وهو ما شكل بؤر جديدة لمحاولات فهم الصيغ الخارجية للأمن التي منح النظام الثنائي القطبية خصوصيات أمنية لتشكلها، في حين كان للنظام الدولي بعد الحرب الباردة دور في تطوير مساحات التفاعل التي ساهمت الفوضى الدولية في تحريك وتوجيه فاعلية الأقطاب الأساسية في الأقاليم.

المبحث الثالث: صناعة الإدراك الأمني بين السياسة الدولية وهوية الدولة.

تتغير طبيعة صناعة الإدراك الأمني وفق العوامل التي تتحكم في بيئتها، وهو ما يفتح النقاش حول الأبعاد الخارجية والداخلية التي تؤسس للفعل وردوده بين الفواعل، وبذلك كان المبحث دراسة للجدل بين السياسة الدولية والهوية الداخلية للدولة في تقديم طبيعة الإدراكات الأمنية وهو ما يقدم فاصلا لإعادة تعريف الأمن نقديا إنطلاقا من خلاصة ذلك وفقا لما تبرزه السمات المتحكمة في السياسة الدولية.

المطلب الأول: الإدراك الأمني كنتاج للسياسة الدولية(النقاش الواقعي- النيواقعي)

يبقى السؤال المحوري في العلاقات الدولية هو محاولات فهم السلوك الخارجي للدول وفق أسس نظرية تقدم لعملية تطوير الحقل التي خرجت من الجدل التقليدي الذي ربطها بأفكار النهايات، من خلال تأبيد فكرة أن نهاية العلاقات الدولية تكون بغياب الأساس المحرك لوجودها، أي بزوال رغبة الدول في البقاء مما يمنهج تدريجيا لإنتفاء دوافع القوة،المصلحة، كآليات لتحقيق أمن الدولة.

وعليه كان لتطورات التفاعل في السياسة الدولية فرض منطق الحديث عن أبعاد جديدة تشكل أهم محاورها: العلمية، القدرة على التحليل، والأهم من ذلك القدرة على إخضاع

ترتيبات معينة في النسق الدولي لمجال نظري يكون كفيل بشرح توجهات الدول في البيئة الخارجية، وفق حدود إدراكية معينة تتحدد من خلال المتغيرات التي تتبناها الأطر النظرية.

إنطلاقا من هيكلة النظام الدولي الذي تصنعه القوى الكبرى، في إطار تغير موازين القوى، وحالة من لامركزية السياسة الدولية المؤسسة على مبدأ الفوضوية الدولية، يدافع كينيث والتز عن طرحه الإنفرادي في التيار الواقعي، والذي جعله الأب المؤسس للواقعية الجديدة التي يقدم فيها تحليله للعلاقات الدولية من خلال فكرة إخراج التحليلات النظرية السابقة المفسرة لسلوك الدول في النظام الدولي من طابع البيئة الداخلية، التي تفقد بها حسبه العلاقات الدولية طابعها وقيمتها.

وبناء على ذلك يعكس طرحه الواقعي في كتاب: إنسان، الدولة والحرب **"Man the State and War"** سنة 1959، التوجهات العامة للتيار الواقعي في حين كان كتاب: نظرية السياسة الدولية، **"The theory of International Politics"**، أكثر تحديدا لتوجهاته خاصة في مكمن الفرق بين الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية، في توظيف النظام الدولي كمستوى تحليل بدل الدولة التي تمثل الفاعل الأساسي المحرك لنشاط العلاقات الدولية رغم وجود الفواعل الأخرى، إلا أن الدولة تصنع وحدوية التفاعل الدولي الذي تسهم الفوضوية المطلقة للنظام الدولي في توجيه سلوكياتها والتغير في ذلك يبنيه الجدول[1] التالي: الذي يشرح الفرق بين مستويات وأهداف تفسير العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة، ومن خلاله سيكون فهم المسعى من تحديد السياسة الدولية كعامل لتوليد الإدراك، الذي من خلاله تتحدد أهداف سلوكيات الدول في النسق الدولي:

جدول رقم(02): الفرق بين كتاب الدولة، الحرب والإنسان ونظرية السياسة الدولية لكينيث والتز.

الكتاب	مستوى التفسير	هدف التفسير
الإنسان الدولة والحرب 1959	الإنسان المجتمع العام أو الهيكلة الدولية بطرق خاصة	الحرب
نظرية السياسة الدولية 1979	الهيكلة الدولية	السياسة الدولية – السلوك والنتائج

[1] Iver B.Neumann and Ole Wæver ; op, cit , p73.

ارتبط التحليل الواقعي عموما للعلاقات الدولية بعامل القوة وهو ما يجعل التيار يوصف بعلم سياسة القوة، التي دافع عنها هانس مورغانتو **(Hans Morgenthaw)** بوصفه للسياسة الدولية على أنها سياسة قوة ومن أجل القوة، وهو ما أسس لعملية ترسيخ ذلك في أطر نظرية وفق ما أكده في قوله:« إن مفهوم المصلحة الذي يعرف على أنه القوة؛ ... يغذي النظام العقلاني في موضوع السياسة، وبالتالي يجعل الفهم النظري للسياسة ممكنا، أما على مستوى الفاعل، فهي توفر انضباط عقلاني للفعل مما يخلق استمرارية مذهلة في السياسة الخارجية تجعل الأمريكيين، والبرطانيين، والروس في عقلانية متواصلة، بغض النظر عن الدوافع، التفضيلات، والصفات الفكرية والأخلاقية لرجال الدولة المتعاقبين»[1].

وفي إطار ذلك كان لبروز النقاشات المنهجية الجديدة التي حولت بعض الأسس الإبستيمولوجية للواقعية الكلاسيكية من خلال ما تبناه الطرح النيوواقعي في الأفكار النظرية لكينيث والتز، التي تأسست على الإختلاف الأنطولوجي الذي أكده من خلال مساعيه البحثية التي تجعل من السياسة الدولية الأساس المحدد لسلوكات الدول، في قوله:« الأنظمة تتكون من البنية ووحداتها التفاعلية، للهياكل السياسية ثلاثة عناصر: نظام أساسي (فوضوي أوهرمي)، طبيعة الوحدات (وظيفية، متشابهة، أو متباينة)،وتوزيع القدرات.»[2]

وترتكز النقاشات الواقعية النيواقعية في تفسيرات المداخل المتحكمة في سلوكات الدول والتي تبنيها الواقعية على أساس السياسة الخارجية التي تتحكم فيها البيئة الداخلية للدولة التي جعلت من النظام الدولي وفق ما تطرحه مخرجات أنانية الدول في حالة فوضى، في حين ربطتها الواقعية الجديدة بفوضوية النظام الدولي التي أسهمت في جعل الدول أنانية على المستوى الخارجي، وهو ما تبرزه سلوكاتها. فالأساس الذي يحدد الإجابة عن سؤال: لماذا تسلك الدول سلوكات معينة في النظام الدولي؟، يتوقف على هيكلة النظام الدولي وتداعياتها، إضافة إلى تفاعل الوحدات في السياسة الدولية .

---

[1] Peter Sutch and Juanita Elias ;**International Relations** : The Basic, Routledge, new york,2007, p42.

[2] Martin Griffiths; **International Relations Theory for the Twenty-First Century**,1st edition, routledge , new york ,2007,p13

ويكون بذلك جوهر النقاش الواقعي النيواقعي متمركزا في: الفوضى الدولية ومحددات السلوك الخارجي للدول الذي نستلهمه من نقد كينيث والتز لما أسماه بالنظريات الإختزالية لطابع العلاقات الدولية، بإرجاع السلوك الخارجي للدول إلى الدوافع التي تمليها البيئة الداخلية لها، مما يلغي خصوصية العلاقات الدولية في حد ذاتها.

وعليه يكون لصناعة الإدراك الأمني أبعاد أخرى تحددها التوجهات الخارجية واسقاطاتها بدلا للبيئة الداخلية عند كينيث والتز، حيث قدم تفرده في التيار الواقعي بنظرية السياسة الدولية إجابات لتساؤلاته السابقة التي كانت مقدمة لكتاب: الإنسان، الدولة والحرب والتي تمثلت في[1]:

- هل هناك طرق للحد من الحرب وتعزيز فرص السلم؟.
- هل بإمكاننا تحقيق السلم في المستقبل عكس ما كان عليه في الماضي؟.

كل ذلك استنادا إلى الفرق الأساسي الذي يسمح بتقديم الرؤى الجديدة، والذي يكمن في الفروق الأنطولوجية التي تتضمن: مستويات ووحدات التحليل كإبراز لفاعلية البيئة الخارجية في تغيير المدركات الأمنية للدول. وهو ما يوضحه المخطط التالي في الفوارق بين نظرية السياسة الدولية ونظرية السياسة الخارجية في النقاط الأساسية للتحليل:

[1] Kenneth Waltz ; Man the State and War: a Theoretical Analysis, columbia university press, new york, 2001 , p3.

مخطط رقم(2): يوضح الفرق في القدرة التحليلة بين نظرية السياسة الخارجية ونظرية السياسة الدولية.

المصدر: مخطط من إعداد الباحثة.

إن فهم الأطر التحليلة للواقعية الجديدة يساهم في فهم الأبعاد المتحكمة في جوهر الأمن من ناحية توجهاته الممارساتية التي تظهر في سلوكات الدول، وهو ما جعل كينيث والتر يعبر عن النقاط التي تصنع تميز السياسة الدولية في تقريب الفهم النظري لتلك

السلوكات، والتي تتحدد عند والتز في فاعلية السياسة الدولية التي يبرزها في قوله: «إن العوامل التي تميز السياسة الدولية هي:

- أن رهانات اللعبة تعتبر ذات أهمية غير عادية.
- أنه في السياسة الدولية استخدام القوة ليس مستبعدا كوسيلة للتأثير على النتيجة.
- غالبا ما تؤخذ القاعدة الأساسية للعبة لتكون: إفعل ما يجب للفوز بها. »[1]

وعليه يكون الأمن مرتبطا بتوجهات البيئة الخارجية ذلك أن وزن وفاعلية القوى الأخرى تجعل الدولة تحدد مداركها وتوجهاتها، وبالتفاعل الذي تبرزه طبيعة السياسة الدولية يكون تبني سلوكيات معينة بدل أخرى حيث يتغير منطق الأمن بتغير أسباب التفاعل.

المطلب الثاني: صناعة الإدراك الأمني وفق الطرح البنائي

تحدد الدول مساعيها في النظام الدولي وأطر تحركاتها الإستراتيجية، وفق أدوار معينة بناء على مرجعية هويتها المصلحية، ذلك أن إدراك المصالح يتوقف أساسا على ما تحدده الهوية ومكانة الدولة في مسارات السياسة الدولية التي تبنى وفق الطرح البنائي إستنادا إلى:

1. <u>الأساس الإجتماعي الذي يتحدد في ضوء فكرة الهيكل الوكيل:</u>

تقوم الأطر النظرية للطرح البنائي وفق الأساس الذي يحتويه النظام الإجتماعي والذي من خلاله يتم فهم الهوية التي تجعل الفواعل تسلك سلوكات معينة في النسق الدولي، عبر تحليل العلاقة التي تجمع الثلاثية المحركة لسوسيولوجيا العلاقات الدولية: "الفعل، الفاعل والتفاعل"، في إطار الهيكل الذي يمثل النظام الدولي والوكيل الذي تقصد به الدول، من خلال ما تمنحه التفاعلات من قدرة على التغيير؛ حيث تشكل فكرة التغيير جوهر الطرح البنائي الذي تم استيحاؤه من الحياة الإجتماعية وقدمت تطبيقاته على مستوى التفاعل الدولي، من خلال تبني أنطولوجيا يتحدد على ضوئها مستوى ووحدات التحليل وفق منهجية فهم العلاقة بين الفاعل الذي يصنع العنف ويحتكر توجهاته في النظام الدولي، وفق ارتدادات سلوكاته كنتاج لإعتبارات البيئة الخارجية.

[1] Peter Sutch and Juanita Elias ; op. cit, p10

في أحد أهم حوارات العلاقات الدولية الذي تمركز بين العقلانيين والتوجهات المابعد وضعية للعلاقات الدولية كان لبروز التيار البنائي في إطار إعادة فهم العلاقات الدولية من خلال النقد الإبستيمولوجي، الميتودولوجي والأنطولوجي كحلقة لإحتواء افرازات الحوار النيواقعي النيولبرالي، الذي ظهر في الثمانينيات من العقد الماضي من خلال فكرة الهيكل الوكيل لتتحكم بعد ذلك في أهم الأدبيات المرتبطة بالعلاقات الدولية من خلال صناعة فاعليتها النظرية، التي ساهمت نهاية الحرب الباردة في إرسائها خاصة من خلال انفراد النظرية البنائية بتقديم أبعاد، متغيرات ووحدات جديدة في التحليل، ساهم في بروزها ظهور التحديات الجديدة على المستوى النظري التي عكستها خصيصا تراجع هيمنة الواقعية الكلاسيكية وبروز اللبرالية الجديدة على غرار التحديات التي واكبت التفاعل على مستوى السياسة الدولية الذي كان أساسها يقدم لضرورة أن « العلاقات الدولية لا تتصور في إطار أنها تصادم لكرات البيلياردو، ولكن كشبكة عنكبوتية من علاقات سياسية، إقتصادية وإجتماعية تربط الفواعل تحت وطنية، وطنية، عبر وطنية، دولية وفوق دولية »[1].

وهو ما فتح بداية النقاش اللبرالي النيواقعي الذي كان فيه الرد النيواقعي حول فكرة التعاون التي تم التأسيس لها لبراليا وفق معطيات إجتماعية ساهمت في إثرائها البيئة الدولية من خلال سياسات الإعتماد المتبادل متصلا بطرح كينيث والتز في قوله:«أن الدول تدرك موقفها في التسلسل الهرمي للقوة للدول، و تسعى بحد أدنى للحفاظ على هذا الموضع، وبحد أقصى إلى رفعه للسيطرة، لهذا السبب فإن النضال من أجل القوة هو السمة الدائمة في العلاقات الدولية، والصراعات تبقى متوطنة فيها، وفي مثل هذا العالم فإن التعاون في أحسن الأحوال عابر، وفي أسوئها غير موجود[2]». كل ذلك أثار نقاشات جديدة فتحت المجال لبروز محاولات إحتواء جديدة لدوافع صناعة الإدراكات الأمنية كان فيها للعوامل الإجتماعية الوجود الأبرز في الطرح البنائي.

[1] Scott Burchill and others ; **Teories of International Relations** , 3rd edition ; palgrave makmillan , new york 2005 , p189.
[2] Ibid , p190

ففي إطار تقديم البعد الإجتماعي للعلاقات الدولية ترتكز النظرية البنائية على تطبيق فكرة أن الإنسان في بيئته الإجتماعية، واستنادا لمنظومة القيم الأفكار والهويات يكون بإمكانه فرض نمط من التغيير رغم ما تمليه القواعد العامة للهيكل المجتمعي الذي يتواجد فيه وهو ما يطبق من جهة أخرى على الدول في النظام الدولي أو الفواعل الأخرى، وهو ما قدم له نيكولاس أوناف في كتابه عالم من صنعنا " **world of Our making**"؛ كأساس تمهيدي لشرح القيمة النظرية للطرح البنائي وإبراز وظيفية ذلك على مستوى العلاقات الدولية، وهو ما تتلخص فكرته في أن الفواعل لا تمتلك الحرية الكاملة لاختيار ظروفها؛ لكنها تصنع خياراتها في عمليات التفاعل مع الآخرين ونتيجة لذلك فهي تجلب فروقات لحقائق تاريخية، ثقافية، وسياسية إلى الوجود، وبذلك تكون العلاقات الدولية بناء إجتماعي أكثر من كونه وجود مستقل عن المعنى والفعل الإنساني فالدول والفواعل الأخرى لا تتفاعل كأفراد عقلانيين، بل تتفاعل في عالم ذي مغزى "**meaningful world** "[1].

فمن خلال تبني دور التفاعل في الأنساق المجتمعية تؤكد البنائية أن الأفراد والمجتمعات في إطار فكرة الهيكل الوكيل، المجتمع الإنسان، العالم والفواعل، تحتكم إلى مبدأ القواعد حسب ما عبر عنه أوناف في قوله: « أن الناس يحتاجون للقواعد في كل شيء؛ لكن في مواجهتهم لضرورة التعامل مع بعضهم البعض دون معرفة ما إذا كانوا يتبعون نفس القواعد ... فإنهم يصنعون قواعد أخرى هم بحاجة إليها»[2]؛ وذلك من خلال جوهر الفكرة الإجتماعية التي تقدم لأساسين:

- إحتكام العالم أو النظام المجتمعي لقواعد تحكم سلوكات الفواعل وتحدد مساراتها.

[1] Tim Dunne and others ;**Theories of International Relations**, 3rd edition , Oxford University Press, United Kingdom,2013 ,p189

[2] Iver B.Neumann and Ole Wæver ; **The Future of International Relations**, Routledge , new york , 2005 , p269.

- عقلانية هذه الفواعل تجعلها تكيف هذه القواعد وفق أهدافها وعليه في إطار تفاعلها مع محيطها تستطيع صناعة عالمها الخاص من خلال فهم منطق القواعد التي تحكمه.

2. لا حتمية الفوضوية الدولية:

تنطلق البنائية في طرحها من النقد الإبستيمولوجي للتيارات العقلانية التي تؤكد أن الفوضى الدولية حتمية من حتميات العلاقات الدولية والتي تتحكم في تحديد المصلحة واستراتيجيات تحقيقها، من خلال الدفاع عن فكرة أن الدول في النظام الدولي تسلك سلوكات الإنسان في النظام المجتمعي وهو ما يجعل منها فواعل عقلانية يحكم سلوكها طبيعة أهدافها التي تتحدد بطبيعة هويتها وما ينتج عن ذلك من إدراك، وعليه تكون الفوضى نتاجا لنمط من التفاعل العقلاني للدول في النظام الدولي وهو ما أكده ألكسندر وندت **(Alexander Wendet)** في عنوان كتابه: **"Anarchy is what states make of it"** ؛ بمعنى أن الفواعل لا تخضع لحتميات معينة، بقدر تمتعها بقدرة تغيير تلك الأوضاع الدولية، وهو ما يشرحه في قوله: « في تفسيرنا لظواهر السياسة الدولية، يجب علينا أن نفعل ذلك بمساعدة مقاربة هيكلية، ومقاربة وكيلية **structural and an agentistic approach**، ... بذلك يمكننا التحقيق في كيفية تأثير طرف في آخر، كيف للهيكلة الدولية إعادة تشكيل أو تحويل الدولة، وكيف للدولة إعادة تشكيل أو تحويل الهيكل الدولي، وعليه يكون التفسير الكامل لفعل الدولة بتبني كلا المنهجيتين»[1].

3. التذاتانية:

انطلاقا من التفاعل الذي يربط الدول في مواجهة النظام الدولي كوحدات أساسية فيه، والذي يمنحها حرية تقرير ما ستكون عليه حيث أنه يكون للهويات حسب ألكسندر وندت أن تكوَن القاعدة الأولى لتحديد المصالح في البيئة الدولية فطرح سؤال الهوية يؤسس على ضوء الإجابة التي تتبناها الدول لنفسها في البيئة الخارجية لإدراك مصالحها.

[1] Ibid ,p294

وعليه فالعلاقات الدولية تتحدد بعيدا عن الموضوعية وفق ما تؤطره هويات الدول وكل ما يندرج في صناعتها من قيم أفكار وخطابات هذه الأخيرة التي يعتبرها البنائيون أفعالا في طور التحقق، وعلى أساس ذلك حاول ألكسندر وندت تقديم نظرية هيكلية للعلاقات الدولية كان أساسها الأول هو إعادة نقد الأطر النظرية لنظرية السياسة الدولية التي قدم فيها كينيث والتز(**Kenneth Waltz**) تفسيرا للعلاقات الدولية على أساس هيكلية النظام الدولي، ومكمن الفرق بين الهيكلية الوالتزية وهيكلية وندت، محدد في دفاع وندت عن الأطر الإجتماعية ودورها في بناء الأنساق النظرية وتحليل العلاقات الدولية في قوله: «أنه لا يمكن تحليل العوامل المادية بعيدا عن الهياكل الإجتماعية التي تعطيها معانيها إذ لايمكن تبني الأفراد كوحدات ذرية في نظرياتنا في حين أن الدول ورجال الدولة غالبا ما يمكن القول بأنهم يتصرفون بطريقة عقلانية، فإننا بحاجة إلى نظرية ليس فقط لكيفية تشكل المصالح بل والهويات أيضا. »[1] .

حيث يقدم إنتقادا لفكرة توظيف المادية في التحليل الذي كان يسيطر على التيارات العقلانية؛ من خلال محاولة فقم العلاقات الدولية في أبعادها الإجتماعية، وهو ما يشكل أساس تذاتانية البنى المكونة لها نظرا للطبيعة المعيارية التي تحكم سلوكها، إضافة إلى نفي فردانية السلوكات على المستوى الدولي، ونظرا لأن مكونات البيئة الخارجية نفسها تخضع للمعيارية كون الدول والنظام الدولي فواعل مجردة، يبقى عامل الإجتماعية أكثر حضورا في توجيه سلوكها، بدل المادية وتكون بذلك الهويات مركز الإدراك، ولأن الهياكل المحددة لسلوكات الدول حسب البنائيين تخضع للتذاتانية فإن «هويات الدولة ومصالحها تمثل جزءا مهما تشكله هذه الهياكل الإجتماعية، بدل أن تعطى خارجيا من قبل الطبيعة البشرية أو السياسة المحلية»[2]، وهو ما يلعب دورا حاسما في تحديد التوجهات الأمنية للدول وفقا للأطر الإجتماعية التي تتحكم في صناعة هوياتها، هذه الأخيرة التي تشكل السياق العام لإدراكها الأمني على المستوى الدولي.

[1] Ibid , p 291.

[2] Martin Griffiths ; **fifty Key Thinkers in International Relations** , Routledge, new york 2001, p198.

المطلب الثالث: إعادة تعريف الأمن "نظرة نقدية"

يعتلي الأمن الجوهر الأساسي الرابط لتحركات الدول في النسق الدولي، وفق تنوع دائم لما تقتضيه الفوضى الدولية من جهة، والإنسداد الذي قد يمارسه بروز تهديدات أمنية جديدة تغير من واقع الأجندات الأمنية للدول، وهو ما يطرح القيمة الزمنية للنظرية في القدرة على إحياء صحة تفسير منطلقات فرضياتها للواقع الدولي.

كان لبداية سقوط الإتحاد السوفياتي وما حملته نتائج مرحلة مابعد الحرب الباردة دور في إبراز ارتباط مفهوم الأمن بأشكال إعادة تعريفه في أوجهه الشاملة، التي كانت تعبيرا عن انتقادات للطرح الواقعي وتأصيلاته لمفهوم الأمن في مرجعية الدولة، وعليه كان تقديم الشاكلة الجديدة التي أعيد من خلالها صياغة مفهوم الأمن وجعله أكثر ارتباطا بالإنسان، الفرد؛ والقيم الهوياتية للجماعة. لتبرز بذلك الإستخدامات الجديدة له ممثلة أهم النقاشات الجديدة في المواضيع النظرية للعلاقات الدولية؛ من خلال محاولات تقديم أسس نظرية تشرح الأمن في سياقه العام إنطلاقا من وضع تعاريف محددة، أو تبني نهج يقود إلى ذلك. وهو ما تم تبنيه في أولى النقاشات؛ والتي كانت مبلورة في فكرة محاولات إلغاء الإنقسامات التي تعانيها النظرية على المستوى الأنطولوجي من خلال تحديد مستويات ووحدات التحليل وهو ما أظهره باري بوزان**(Barry Buzan)** ، الذي يؤكد أن: « الأمن لا يمكن عزله في مستوى واحد، بالمقابل قدم انطباعا يناقض فكرته في استحالة تطبيق ذلك على المستوى المفاهيمي، أو اعتباره استراتيجية بحثية غير حكيمة »[1]؛ وهو ماجعله يصف مفهوم الأمن بالمتخلف **"Underdeveloped Concept"** في مقدمة كتابه عن الأمن: **"People States , and Fear "**؛ لغياب الأدبيات الأمنية أو افتقار مفهوم الأمن فيها لوصف شامل، وهو ما قدمته حسبه كل من النظرية المثالية والنظرية الواقعية، كمقاربتين مهيمنتين على الأدبيات الأمنية لعقود؛ جعل الأمن يلعب دورا فرعيا نظرا لإنعدام صفة العالمية

[1] David Baldwin ; the concept of security , Review of International Studies 1997. http://www.princeton.edu/~dbaldwin/selected%20articles/Baldwin%20%281997%29%20The%20Concept%20of%20Security.pdf

تم تصفح الموقع في: 2016/08/13.

وحصرها في مضامين القوة، فحسبه «يكون للعوامل الداخلية تأثير على سياسة الأمن القومي؛ ذلك أن القرارات التي تتحذها أجهزة الدولة تكون في الأغلب متعلقة بالمصلحة الداخلية »[1].

وعلى أساس ذلك انقسم مفهوم الأمن حسب الإفرازات الأمنية الجديدة إلى شقين: النقديين أو دعاة الأمن الشامل، والتقليديين الذين إن بدى طرحهم واضحا حسب الموجة الجديدة من الحجج التي قدمها منتقدوهم، إلا أنها تبقى أكثر موضوعية من حيث النقاشات التي تبرزها والطرح الذي تقدمه، وهو ما أبداه والفرز **(Wolfers)** الذي يشرح مفهوم الأمن في صيغة مخالفة مفادها أن: « الدول تختلف بشكل واسع من حيث تحديد قيمة الأمن، فقد تكون غير راضية عن الوضع الراهن، أو أنها أكثر إهتماما للحصول على قيم جديدة أكثر من اهتمامها بتأمين القيم التي لديها. وهو ما يطرح السؤال، هل الأمن مفهوم يحضى بالفهم؟ »[2].

يخضع مفهوم الأمن إلى جانب من المعيارية، سواء على المستوى النظري أو الطبيعة الممارساتية للأمن بين الدول، التي تحدد الهدف من سلوكات الدول في تبني إدراكاتها الأمنية، وهو ما يحول دون تحديد مستويات الأمن الذي يطرح مشكلة المأزق المفاهيمي، على مستوى محاولات الضبط المفاهيمي لمصطلح الأمن من جهة والتعقيد النظري الذي يقدم لصعوبة توحيد مستويات التحليل نظريا من جهة ثانية؛ نظرا لتعددها وتشابك متغيراتها نتيجة لإختلاف أنماط التهديدات التي تجعل من الربط بين الوحدة ومستوى تحليلها أمرا صعبا لإنتشارها على عدة مستويات: الدولي، الإقليمي، المجتمعي والفردي واتصاله بالقيم والهويات؛ وهو ما يكون من أبرز نتائجه تعدد المساعي البحثية وبروز انقسامات ابستيمولوجية في نظرية العلاقات الدولية.

وفي ذلك نجد مواصلة للطرح عند ستيفن والت **(Stephen. M. Walt)** الذي لخص المحاولات العلمية في مجال الأمن من خلال النقطة البحثية التي يثيرها في فكرة

[1] Barry Buzan ; **People ,States and Fear**: the national security problem in international relations , 1st edition, wheatsheaf books LTD, Great Britain, 1983, p239.
[2] David Baldwin ; OP. Cit, p11.

التركيز على تناول الدراسات الأمنية في إطار متغيرات قابلة للتلاعب **"manipulable variables "**، مما أفضى إلى إرتباط النظريات بتحليل الإهتمام الذي يحرك سلوكات الدول، رغم أن الإرتباط بين الإهتمام والسلوك لا يقدم قدرا كافيا لبناء علمية التحليل، وهو ما جعله يقر أن القوة العسكرية ليست المصدر الوحيد للأمن القومي، كما أن التهديدات العسكرية ليست الأخطار الوحيدة التي تواجه الدولة رغم أنها الأكثر جدية، في حين أنه لا ينكر التعريف العام للأمن في إطار تعريفه للدراسات الأمنية، بأنها: « دراسة التهديد، التوظيف و السيطرة على القوة العسكرية، أي أنها تستكشف الشروط التي تجعل استخدام القوة أكثر احتمالية والطرق التي يكون فيها توظيف القوة مؤثرا على الأفراد والدول والمجتمعات والسياسات المحددة التي تعتمدها الدول بهدف تحضير، منع أو الإنخراط في الحرب»[1].

إن ارتكاز النقاشات الجديدة الداعية لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من طابعه الموضوعي المادي يشكل جوهر النقاشات النظرية والمنهجية، والتي استندت أساسا إلى توظيف الأطر المعرفية المتعلقة بالجوانب الإجتماعية وتأكيد دورها في إعادة تعريف الأمن مما يمنح فرص إعادة صياغته تماشيا والتوجهات القيمية والإقتصادية التي تعيد خصوصية الفرد والمجتمع إلى الأدبيات الأمنية.

لكن خضوع مبدأ العلمية في العلاقات الدولية لمنطق الزمن النظري للنظرية الذي يعيد في كل مرة إعادة احياء الطرح الواقعي في تفسير السياسة الدولية الحالية التي جدد فيها الطابع الديناميكي كميزة لأهم الأزمات؛ خاصة الأزمة السورية التي تحولت من نطاقها الداخلي إلى الإقليمي الدولي، والأزمة الأوكرانية التي أعادت الخصوصية الإقليمية وأبرزت القوى الدولية على المستوى الدولي، تأكيدا لإعادة توجيه النقاش حول مفهوم الأمن في مناح جديدة؛ وهو ما يؤكد أن نداءات إعادة تعريفه تصطدم بالمقاومة لأنها لا تتفق مع الأسس

[1] Stephen. M. Walt ; The renaissance of security studies , p213.
http://n.ereserve.fiu.edu/010006796-1.pdf

تم تصفح الموقع في :27 /2017/03.

السياسية والمنهجية الأولية التي تقوم عليها الرؤى النيواقعية للأمن؛ فالمهتمون بتوسيع أجندة الدراسات الأمنية فشلو في رؤية أن الحقل لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظواهر الموضوعية التي تهدد حياة الإنسان.[1]

وعليه فإن ربط الأمن بالوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية يعود بنا إلى الإعتبارات الهيغلية والتأسيس الذي قدمه مؤتمر وستفاليا، كوحدة ينشط الفرد في عمقها والتي تمثل أرقى التنظيمات البشرية. أي أن تحديد مستويات التحليل في الدولة والنظام الدولي لا يجعل من رفض مركزية الفرد في الدراسات الأمنية إغفالا بقدر ما هو تأكيد لوجوده ضمنيا.

الإشكالية الأساسية في مضامين الأمن لا ترتبط بالقدرة المفاهيمية له أو إشكالية التعريف، ذلك أن الأمن القومي لا يتفاعل مع مواضيع متفرقة كونه تجسيد لإدارة واحدة ومستوى تعكسه القدرة الأمنية للدولة، التي تدفعنا للتساؤل في ثنايا أخرى تحددها مسارات ما وراء السلم والحرب والمجال الأمني الذي يتبلور من خلال بلوغ دولة لدرجة معينة من الإثنين ما يجعلنا نحكم بفيصل الأمن على حالتها وهو ما يقودنا لفتح نقاشات جديدة حول ما هو السلم وما هو الصراع؟، السلم الذي كان يعرف أنه المرحلة ما بين الحربين، لكن أهو حقيقة كذلك؟ هل يعرف على أنه عدم وجود توتر، ولا صراع، ولا أزمات، أم أنه يعود إلى أي وضع بدون عنف، أو استخدام للقوة ولا لأسلحة، أم لوضع بدون ضحايا، هل هناك شيء بين هذين العالمين؟[2]. هذه الأسئلة تدفعنا إلى تحديد خيارات أخرى بالنسبة لفهم أمن الدولة بعيدا عن الطرح النقدي، من خلال ضبط الأولوية بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية هذه التي تفرض وجودها في الأدبيات الأمنية والواقع الممارساتي للأمن بدرجة أكبر، والتي ظلت تعكس اهتمامات رجال السياسة كون التغير في السياسات الخارجية يحدد ترتيبات أمنية جديدة وعلى أساسها يكون التحول الأمني في سياسات الدول الأخرى التي تتشارك المصالح

[1] Keith krause , Michael. G. Williams ; Broading the agenda of security studies : politics and methods , mershon ISR 1996, p243.
http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/admininst/shared/docprofessors/krause_williams_mershon_1996%5B1%5D.pdf

تم تصفح الموقع في:2016/08/13.

[2] Robert Ondrejcsák ; **introduction to security studies** , Centre for European and North Atlantic Affairs **,** Bratislava 2014, p31.

أو تتعارض فيها، يقول أنتوني إيدن(**Anthony Eden**) أحد رجال السياسة البريطانيين: «لا وجود لشيء أكثر خطرا من سياسة خارجية تعتمد اللاواقعية »[1]، فالإستثناء الذي يبعث خصوصية تقديم طرح أمني وفقا لخلفيات إدراكية واضحة وحده يجعل مفهوم الأمن أكثر منهجية، وبذلك يكون للدول مجال معين للتحرك فيه أمنيا يجعل الفواعل الأخرى وعلى رأسها الدول تحدد بداية ونهاية أمنها.

وعليه فإن التطورات الآنية تقترح شكلا من المزاوجة الأمنية الإستراتيجية، حيث أن الرهانات الأمنية الجديدة تفرض فهم الأمن في دلالاته الإستراتيجة وترجمة الإستراتيجيات وفقا للإملاءات الأمنية، في إطار التفاعل الوظيفي بين القيمتين الذي يبق مفتوحا تستمر فاعليته في أن كلا القيمتين في إطار الضبط العلمي لم يبلغا التصور النهائي عند حدود معينة، وهو ما أطلق عليه" نقطة الإغلاق **Shutdown point** [2]"، عكس ما قدمه التيار النقدي في الأمن وفكرة توسيع الأمن تجعله أكثر تعقيدا؛ خاصة وأنها تربطه بالبعد الداخلي للدول؛ في حين أنه الرهان الثاني من الناحية العملية، في حين تبقى هيمنة البيئة الخارجية واضحة في توليد الأطر الأمنية، التي تجعلنا نقدمها كأولوية منطقية في تقديم تعريف للأمن كإجابة عن الإشكال الأساسي الذي تتمحور حوله الدراسات الأمنية بشكل عام.

مما يجعلنا بدون تعريف واضح ودقيق لمكوناته ونطاقه فإنه من المستحيل المبادرة بملاحظات تجريبية أو تقديم تحليلات للظواهر الأمنية [3]. ويبقى جوهر الأمن في العلاقات

---

[1] Bernard I. Finel ; New Thinking about Security?:Analytical Pitfalls and Applications to the Americas, National Security Studies Program, Georgetown University 1999, p61.
https://www.oas.org/csh/docs/Foro%20sobre%20seguridad.pdf

تم تصفح الموقع في: 2016/08/14.

[2] Petr Suchy **;** role of security and strategic studies within international studies, p09
http://www.mocr.army.cz/mo/obrana_a_strategie/2-2003eng/suchy.pdf

تم تصفح الموقع في:2016/08/13.

[3] Vladimir Šulovic ; Meaning of Security and Theory of Securitization , Belgrad Center for Security Policy, 2010.
http://www.bezbednost.org/upload/document/sulovic_%282010%29_meaning_of_secu.pdf

تصفح الموقع في:2016/08/13.

الدولية مرتبطا بعامل الفوضى التي تحدد سلوكيات الدول وتتحكم في المعضلة الأمنية كأساس لتفاعلاتها.

خلاصة الفصل:

يقدم الفصل دراسة لديناميكية السياسة الدولية وفقا لأم النقاشات النظرية التي تتحكم في متغيراتها، وتطبيقاتها العملية التي تمثل الإمتداد العام للصيغ الأمنية الجديدة والتي تمثل حجر الإنطلاق لرسم حدود الدراسة بالفضاء الأوراسي الذي لا يتجزأ من إفرازات هذه التفاعلات الجديدة.

يمثل الفضاء الأوراسي الإقليم الأكثر استقطابا للتنظير الجيوسياسي تقليديا والجيواستراتيجي حديثا، وهو ما تطرحه القيمة الجغرافية لأهم أقاليمه الصغرى وتحديدات الفاعلين فيها بين منطق الهيمنة والتقدم الإقليمي، وفقا لما تفرضه أسس القوة التي وإن تنوع توظيفها بين القوة الناعمة والذكية إلا أن القوة الصلبة تبقى جوهر العلاقات الدولية خاصة في هذا الإقليم، وهو ما تبرزه الحتمية الجغرافية التي أعادت إحياءها العديد من التعارضات الدولية بين القوى الكبرى والإقليمية، وحددها واقع الفعل الذي جعل من الإقليمية واجهة جديدة تحدد بدايات لبروز دولي جديد.

وعليه فإن السياسة الدولية تشكل الجوهر العام لفهم الأمن في نطاقه الدولي، حيث أن تحليل التفاعل الدولي الخارجي ومحاولات فهم سلوكات الدول الخارجية إستنادا إلى خصوصياتها الداخلية يجعل منه مجردا من مضامينه، كما أن واقع السياسة الدولية يفرض تبني مستوى تحليل النظام الدولي في فهم التحولات الأمنية التي يكون له دور في إنتاجها، وبذلك يكون فهم الترتيبات الأمنية الجديدة بالفضاء الأوراسي وفقا لذلك.

الفصل الثاني:

الفصل الثاني: الفضاء الأوراسي في الإدراك الإستراتيجي الدولي والإقليمي ومضامينه بعد الأزمة السورية والأوكرانية.

تمهيد:

إحتل الجانب الواقعي للتفاعلات في الفضاء الأوراسي دلالات مختلفة للقوة كنتاج لبروز تغير في الأدوار الإقليمية والدولية فيه، إلا أن الأبعاد الجديدة التي قدمتها مرحلة ما بعد الأزمة السورية والأوكرانية أفرزت واقعا دوليا إقليميا جديدا، كان لحيز الإدراك العام بالتوجهات العالمية الجديدة دور في تقديم إعتبارات تبنى على أساسها إستراتيجيات الدول وتحركاتها في الإقليم.

يمثل الإدراك الأساس الذي تقدر وفقه مجالات النفوذ بين الإرتباط الداخلي والأولويات الخارجية، وهو ما يجعل بدايات إرتباطه بالبعد الدولي الذي يحتكم لموازين القوى الدولية في صناعته، فالبيئة الخارجية هي التي تحدد إستراتيجيات الدول الكبرى وفقا لما تطرحه الإدراكات المقابلة للمنافسين، لكن الجديد الذي حمله التفاعل في أوراسيا يكمن في بروز الإدراكات الإقليمية التي أصبحت وجها من أولويات تحديد الإدراك بالنسبة للأطراف الدولية، خاصة بعد المخرجات الجيواستراتيجية للأزمة السورية والأوكرانية، وبذلك فإن الفصل يقدم فهما عاما للأزمة السورية والأوكرانية، إلا أن الغاية الأساسية لذلك هي إستنباط الفاعلية التي قدمتها الأوجه الإقليمية الجديدة والمدركات التي كان لإفرازات الأزمتين دور في بروزها على المستوى الدولي، وهو ما يجعلنا نخلص بتحديد الفاعلين الأساسيين في المنطقة بين الأدوار الدولية والإقليمية كمقدمة للتحديد المكانة الأوراسية في الإدراك الإستراتيجي لكل من الفاعلين الدوليين والإقليميين ونتاج الأزمتين في في تحويل أو الإبقاء على إدراك معين مما يسهم في بروز إستراتيجيات تحدد على أساسها التحولات الأمنية التي تفرض سياقات إستراتيجية معينة على المستوى الدولي والإقليمي.

المبحث الأول: التداعيات الجيواستراتيجية للأزمة السورية والأوكرانية

جسدت تفاعلات كل من الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية، إعادة إنتاج للميزات الأساسية في العلاقات الدولية والتي لا تخرج من واقع القوة ورهان الجيوسياسة للقوى الكبرى، في حين أن الميزة الأساسية لها كانت في إبراز الأدوار الإقليمية الجديدة، وتأكيد خصوصياتها،وهو ما سيقدمه المبحث من خلال محاولة الفهم العام للمضامين الداخلية للأزمتين وإفرازات ذلك على المستوى الإقليمي والدولي، وتحديد أهم نقاط التفاعل التي ستمثل نقاط الإدراك الأساسية للأطراف الأساسية.

المطلب الأول: الأزمة السورية والأوكرانية: من الإنفلات الأمني الداخلي إلى التعدد الخارجي.

مثلت الأزمة السورية محركا أساسيا للتفاعلات العالمية التي قدمت لتحولات أمنية على المستويات الإقليمية والدولية، إلا أن الداخل السوري بإنفلاتاته المتعددة عبر المحطات التي شهتها الأزمة، ورغم سرعتها إلا أنها توضح حيزا من أسباب بقاء النظام السوري قائما رغم إنتماء الواقع الزمني والمكاني للأزمة إلى حركية التحولات التي شهدتها المنطقة العربية، والتي برز فيها الثقل السوري مقارنة بالأنظمة الأخرى على عدة مستويات خاصة الإقليمية منها؛ التي جعلته يمزج بين المسارات الطائفية الداخلية وأنماط القومية الخارجية التي تنتشر في أشكال مبسطة للأمة على أطراف جغرافية مجاورة، من من ناحية أخرى إنعكست المواقف السورية على أساس ذلك في توجيه المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة أو جعلها مرنة في أغلب الأحيان.

كان ميلاد الأزمة السورية في سياق إقليمي عربي منحته حركية الدومينو وجودا خاصا، إلا أن الأزمة السورية كان لها إمتداد تفردي في نطاق مجموعة الحراك الذي شهدته المنطقة، فرغم ما حملته المشاهد الأولى للأزمة من تشاركية الأسباب إلا أن الثقل الإقليمي والدولي الذي تحاكيه الأبعاد الجيواستراتيجية للدولة السورية كان له دور في تقديم أنماط جديدة من التفاعلات انطلقت من الإدراك السوري نفسه ويترجم ذلك في البدايات الأولى

لتفنيد فكرة سقوط النظام السوري على يد المعارضة، خاصة وأن هذه الحركة ليست الأولى التي كان فيها النظام السوري في مواجهة انتفاضة شعبية، ففي أواخر السبعينيات، قوبلت ثورة مؤيدة للديموقراطية بالقوة، ما جعلها تتحول إلى مواجهة مسلحة بين الإسلاميين السنة والنظام البعثي الذي يسيطر عليه الأقلية، والتي تم إخمادها في مدينة حماة، ولا تزال هذه الأحداث جزءا من الذاكرة الجماعية، على الرغم من أنها ممنوعة من النقاش العام.[1]

تتحدد أوجه الإنفلات الأمني الداخلي من خلال تقلص بؤر نفوذ النظام؛ فقد كان للمناحي العامة للأزمة داخليا ولفترة عامين من إنطلاقها صفة التحول من أزمة نظام وشعب إلى أزمة طائفية يصعب الإلمام بمداركها لتشعب الأطياف الداخلية وفق ما توضحه الخريطة التالية:

[1]Aron Lund ; The Ghosts of Hama, The Bitter of Legacy of Syria's Failed 1979/1982 Revolution, Swedish International Liberal Centre.
http://www.silc.se/wp-content/uploads/2011/06/The-Ghosts-of-Hama-by-Aron-Lund1.pdf
تم تصفح الموقع في:2017/04/22.

خريطة رقم(07): توضح التوزيعات الإثنية والدينية في سوريا.

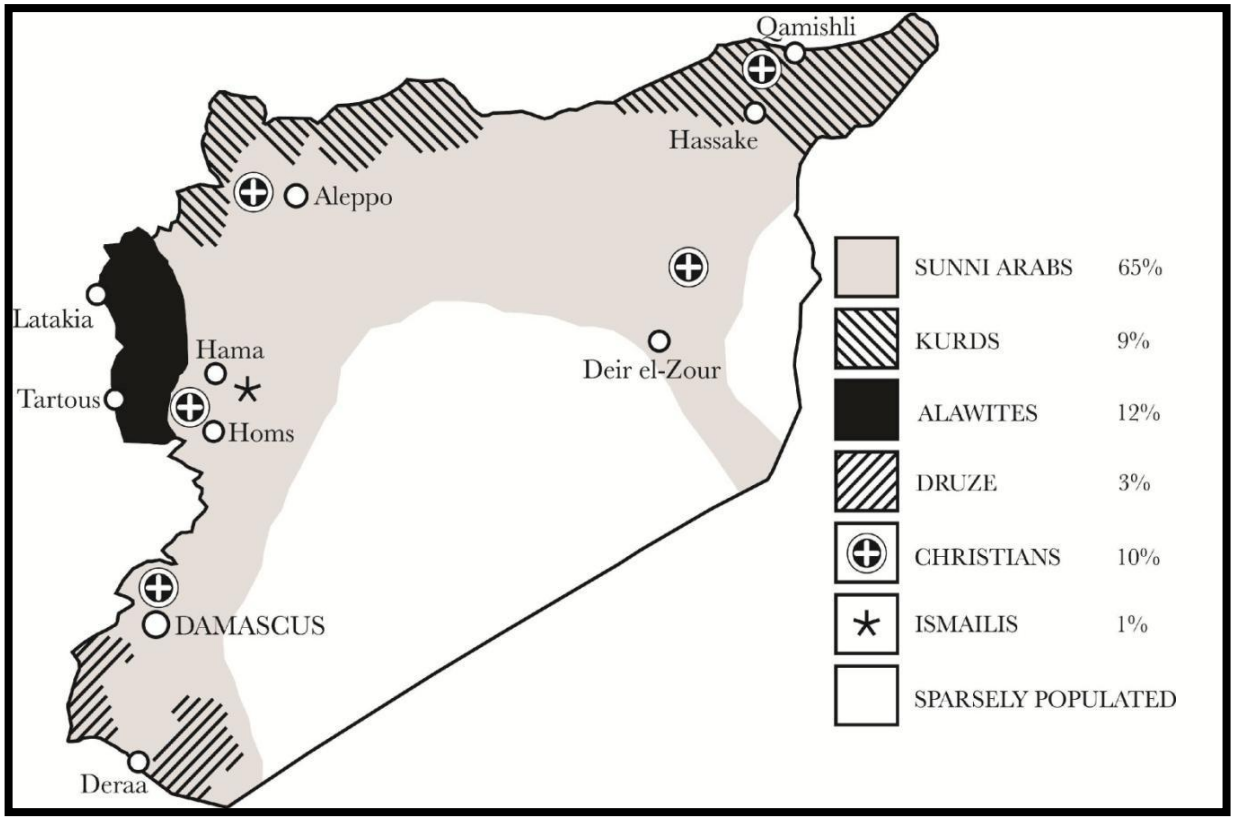

المصدر : http://www.silc.se/wp-content/uploads/2011/06/The-Ghosts-of-Hama-by-Aron-Lund1.pdf

وهو ما منح إدراكا لتوظيفاتها الخارجية؛ فقد قدم توزيع القوى الداخلية في الكيان السوري دورا في خلق ترتيبات خارجية خاصة في إطار التحول الذي فرضته الطائفية التي كانت تعتبر النظام محورا شيعيا.

وقد ساهم في تحول الحرب إلى أبعادها الأهلية والطائفية التوزيع الذي شهدته القوى الداخلية، خاصة بعد التراجع الأولي لمناطق نفوذ النظام، وتقلص إيراداته بفقدانه السيطرة على المناطق الشرقية التي تمثل مركز تمويلاته الإقتصادية*، والتي تأكدت بالسقوط الجزئي

* شكل سقوط المناطق الشرقية في يد المعارضة دور في فقدان النظام لحقول الغاز والنفط ومراكز الحبوب وخزانات الماء، وهو ما سمح بتراجع النظام في عدة مناطق أخرى بعد سقوط الرقة كأول مدينة في يد الجماعات المسلحة، ليشمل تراجع السيطرة الكلية للنظام في المناطق الحدودية لكل من تركيا والعراق، والجزئية لكل من الأردن ولبنان، وبروز دور الحركات الكردية في الشمال التي تسعى لتحقيق الحكم الذاتي.

لحلب العاصمة الإقتصادية السورية، وسيطرة المعارضة على المناطق المجاورة للرقة التي كانت أول مدينة يفقدها النظام كلية[1]، لكن هذه الصورة التي قدمها التدافع بين مختلف الأطراف المسلحة في المراحل الأولى من الأزمة لم تبق على حالها، حيث أصبح الجوهر الأساسي للأزمة السورية محصورا في بقاء النظام قائما، فقد أكد خروج الأزمة من طابع الحرب الأهلية، إلغاء فرضية سقوط النظام السوري الذي أصبح يغذي بقاءه تعدد الأطراف الداخلية، التي كان لها دور في تقسيم المعارضة وإضعاف أطرافها خاصة ببروز جماعات أخرى تتنافس جغرافيا.*

وهو ما يقلص من أدوار المعارضة في المناطق الحيوية للنظام، التي برزت فيها الإستفادة السورية من الخبرة العسكرية لحزب الله اللبناني، والدعم الروسي الإيراني، إضافة إلى الإرتكاز على مرحلة ما بعد الإنتخابات التي قدمت جانبا من الثقة للنظام السوري، أدت إلى إعادة إنتاج أنماط من التكتل حوله، كل ذلك يجعلنا نخرج بالخريطة الجديدة التي تبقي على التوزيع التقليدي الذي يجعل من الشرق جزءا لنشاط القاعدة يشكل فيه العراق القاعدة الخلفية الجغرافية الكبرى لها، في حين تبقى المناطق الشمالية متميزة بالتواجد الكردي، وللشق العلوي الهيمنة على المناطق الساحلية خاصة الممتدة من طرطوس إلى اللاذقية، إلا أن الخصوصية الإستراتيجية لسوريا غيرت من الواجهة التقليدية للأزمة بعد ما رافقته من فشل في إحتواء الأزمة على مختلف أصعدتها لا سيما دبلوماسيا وهو ما يعكسه فشل معاهدات جنيف، لتؤكد الإمتداد الإقليمي الدولي في إطار الإدراك الداخلي الذي منحت إفرازاته الأولية التوزيع الذي تبرزه الخريطة التالية:

---

[1] Eyal Zisser; The Deadlocked Syrian Crisis: The Fable of the Ants and the Elephant. http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan16_2ENG5_Zisser.pdf
تم تصفح الموقع في: 2017/04/21.

* من أبرز حالات ذلك تراجع دور الجيش السوري الحر، بعد بروز جماعات أخرى منافسة له جغرافيا وإيديولوجيا كالجبهة الإسلامية وجبهة ثوار سوريا، إستنادا إلى توظيف أساليب تعبئة مختلفة تنطلق أساسا من الحشد المحلي.

خريطة رقم(08): توضح توزيع المجموعات ومناطق السيطرة لكل طرف في سوريا سنة2016

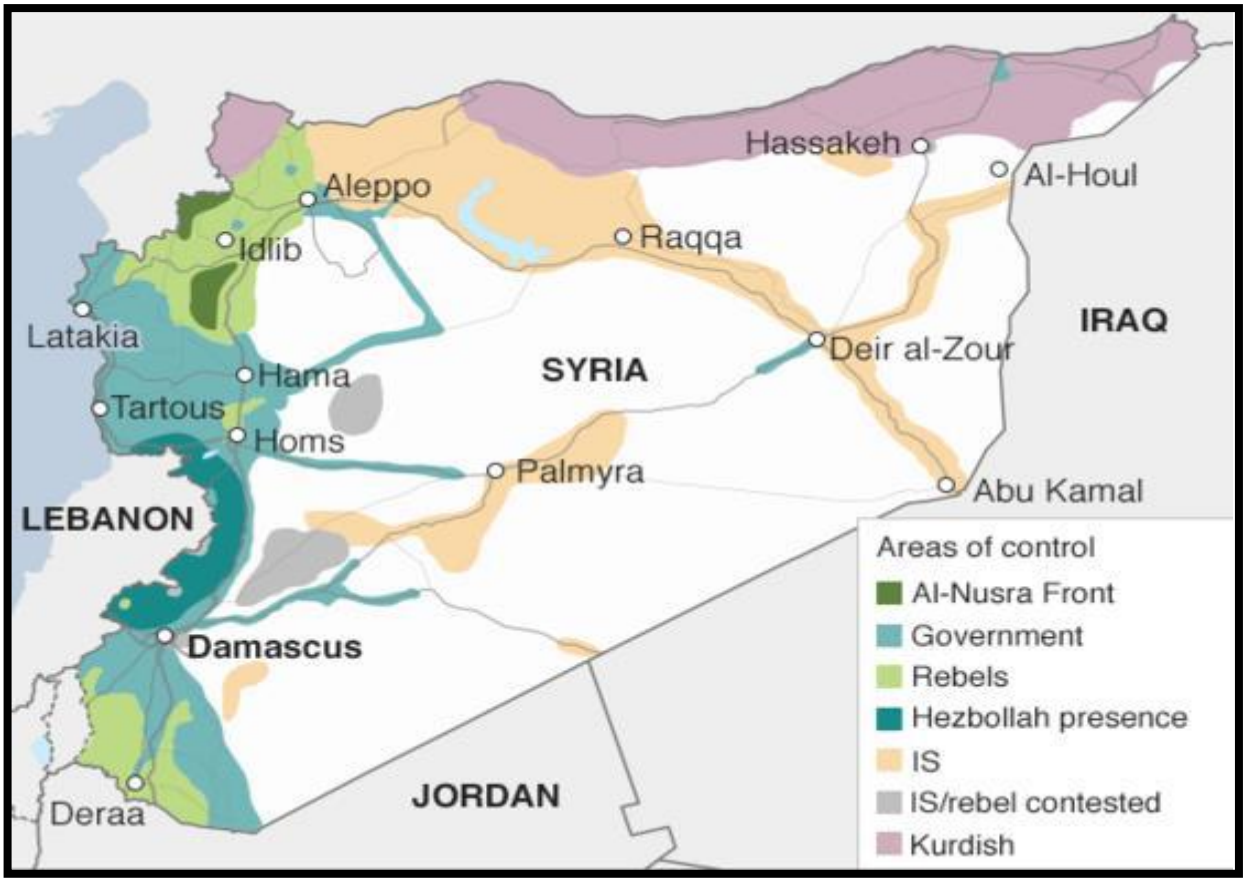

المصدر: https://www.ufrgs.br/nerint/wp-content/uploads/2016/07/Boletim-v1n1-peacetalkssyria.pdf

لكل محور إستراتيجي إنتماءاته الجغرافية الأصلية التي تجعل منه إمتدادا أساسيا لقوى أخرى قد تسهم في خلق توجهاته الهوياتية بشكل عام، وهو ما يجعل من أوكرانيا توصف "بروسيا الصغيرة "، والتي لم تكن الأزمة فيها مولدا حديثا بقدر ما عكست الإمتداد التقليدي للثورات البرتقالية التي تدخل في إستراتيجيات تقليص الأدوار الروسية في المنطقة، ورغم الإختلاف الذي شهدته الأزمة الأوكرانية عن سابقتها سنة 2004، إلا أن المضامين الدولية والإقليمة كانت تندرج في سياق جعلها إقليما إزدواجي التنازع تتحكم فيه المرونة التي تفرضها الأسواق الأوروبية وأهدافها الإستراتيجية المرتبطة بالطاقة، والولاء التقليدي الذي كان يربطها في مناحيه الإدراكية بروسيا.

لم يستثن واقع ما بعد الحرب الباردة أوكرانيا من الإرتباط الغربي، فقد كان لتلك الأحداث الداخلية التي كانت ردا على إلغاء توقيع إتفاق الشراكة والتجارة الحرة بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي، والذي يعيق المشاركة في الإتحاد الأوروآسيوي[1]، نظرا لما يحمله من تحويل للسياسات الأوكرانية نحو الغرب، دور في بروز صراع بين مؤيدي قرار الإلغاء وخصومه*، كان بداية لتحول الأزمة من شقها الداخلي الذي أعاد إفراز العداء الشرقي الغربي في أبعاده الجيواستراتيجية التي إنتهت ببروز الدور الإقليمي لروسيا عسكريا وفق ما تبرزه الخريطة التالية:

خريطة رقم(09):توضح النفوذ العسكري الروسي بعد الأزمة الأوكرانية.

المصدر: [1] Miguel Ángel Ballesteros Martín and others ; Geopolitical overview of conflicts 2014, Spanish Institute of Strategic Studies, Spanish Ministery of Defence, November 2014, p 18.

[1] Miguel Ángel Ballesteros Martín and others ; Geopolitical overview of conflicts 2014, Spanish Institute of Strategic Studies, Spanish Ministery of Defence, November 2014, p15 .

* تحت ضغوط روسية، كان قرار الرئيس الأوكراني فيكتور ايانوفيتش Victor Ianoukovitch برفض توقيع اتفاق الشراكة الأوروبية التي أدت إلى إنهاء ولايته وبروز مشاكل الهوية التي كانت مرتبطة باللغة الروسية.

ليكون بذلك الإطار الداخلي للأزمة جزءا من منظومة تحركها الأبعاد الجيوسياسية رغم طغيان المنطق الهوياتي والتي كانت نهايتها بضم روسيا لشبه جزيرة القرم كتأكيد لعودتها.

المطلب الثاني: الإفرازات الإقليمية والدولية للأزمتين.

ترتبط الإفرازات الأساسية للأزمتين بالوضع الإقليمي الذي لا تخرج فيه الأزمة السورية من الحيز الإستراتيجي العام للشرق الأوسط، وتوزيع القوة فيه في حين تشكل أوكرانيا جزءا من المجال الحيوي العام الذي ينطلق منه التراكم الإستراتيجي ويجعل منها قلب الحصن الجيوسياسي لكل من روسيا وأمريكا، وبذلك تكون الأزمة السورية جزءا من التوليفة الجديدة التي تقدم للإستراتيجيات الدولية في المنطقة والتي تعتمد على التغيرات الإقليمية في توظيفها، لاسيما الإيرانية منها التي تفتح مجالا لتأكيد الدور التقليدي للنواة الإستراتيجية بالشرق الأوسط والتي يتجسد فيها دور إيران في الأزمة السورية وفقا لإدراك ساهم في بروز أنماط جديدة من فاعلية الدور الإقليمي، الذي لا يحقق بالقدر الكافي توازيا دوليا بقدر ما يخلق ترتيبات أمنية جديدة، فقد كان للدور الإيراني في المنطقة دور في تحريك الأبعاد الإقليمية للأزمة السورية، حتى وإن كانت توظيفات حزب الله اللبناني في سوريا مقصورة في رهان التموين الذي تقدمه الأراضي السورية إلا أنه يخدم التواجد الإيراني في تقليص حظوظ سقوط النظام السوري وهيمنة دول الخليج، خاصة وأن إعتبارات القوة الإقليمية لا تفرض نفسها بشكل دائم، وهو ما يثبته الدور القطري.

التوجهان الإستراتيجيان اللذان يميزان النظام الإقليمي الجديد هما إنتشار الدول الضعيفة، وتراجع القوات الأمريكية في المنطقة وهو ما جعل ميزان القوة يتغير بسرعة ليس لأن دولا أصبحت أكثر قوة ولكن لأن دولا أصبحت ضعيفة [1]، وهو ما يفتح بابا للحديث عن

[1] Erzsébet N. Rózsa ; Geo-Strategic Consequences of the Arab Spring , European Institute of the Mediterranean , 2013, p14
https://www.files.ethz.ch/isn/182508/Paper_EuroMeSCo19.pdf
تم تصفح الموقع في: 2014/02/08.

الدور القطري لا سيما الطاقوي منه بعد تراجع كل من سوريا والعراق، مما يخلق ذلك التشابك بين النتائج الجيواستراتيجية لكل من الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية التي يصبح تدخل الدور الدولي فيها إنبعاثا لكسب الرهان الإقليمي، الذي يتحدد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في سوريا في: التعامل مع التهديدات الإقليمية الجديدة والتحولات الأمنية التي اصحبت مرحلة ما بعد الحراك العربي، أنماط التهديد الجديدة التي تجعل من نطاق الإرهاب جزءا من إستراتيجياتها، إبراز التموقع الخارجي لإسرائيل خاصة وأن وجودها أصبح أكثر عزلة ببروز هذه المتغيرات، والإبقاء على النفوذ الطاقوي في المنطقة.

بالمقابل فإن الإدراك الروسي الذي قدم لأدوار موازية في المنطقة تنطلق من الإستراتيجية المضادة لإعادة تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة التي تؤطرها مضامين خارطة حدود الدم*، والتي تستهدف التطويق الروسي بالأساس وكسب الرهان الطاقوي، الذي يبرز أساسا في الدول الأساسية للشرق الأوسط، العراق، إيران والسعودية كأهم محور طاقوي، وهو ما يحدد التقسيم الذي استند إلى توظيف الأبعاد الدينية والعرقية لترسيم الشاكلة الجديدة للحدود والتي كانت بدايتها عراقية وفق ما تبرزه الخريطة التالية:

* تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء كردية شمالا، شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط تضم إلى سوريا، إقتطاع مكة المكرمة والمدينة المنورة من السعودية لإنشاء دولة إسلامية مقدسة، إضافة جزء من شمال السعودية إلى الأردن وجزء من جنوبها إلى اليمن وجعل حقول النفط فيها جزءا من الدولة الشيعية.

خريطة رقم(10): تبرز تقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دويلات مصغرة إستنادا للعامل العرقي وخدمة للأهداف الطاقوية.

المصدر: http://www.peakchoice.org/pdf/new-mideast-map-legalsize.pdf

مواصلة لفهم التدرج الذي يستهدف النواة الإستراتيجية للشرق الأوسط، فإن الأزمة السورية بالنسبة للطرف الروسي تمثل الجانب الأكثر تأكيدا لأدواره الجديدة خاصة أن الهدف من إسقاط النظام السوري يكمن في تحطيم الحليف الإستراتيجي الأول لإيران في المنطقة وهو ما يسمح بتوسيع نطاق السيطرة من خلال ترسيم الحدود الجديدة للشرق الأوسط، وهو ما يثبته طرح روبرت فيسك(**Robert Fisk**) في مقاله: **"حرب سورية للأكاذيب والنفاق Syrian war of lies and hypocrisy "** ، التي يلخص من خلاله هدف الإستراتيجية الغربية بقوله: «السعي لضرب الدكتاتورية السورية لا يعود إلى محبتنا للشعب السوري أو كراهيتنا لحليفنا السابق بشار الأسد، ولا بسبب غضبنا من روسيا؛ كل هذا لأجل إيران ورغبتنا في سحق الجمهورية الإسلامية وبرنامجها النووي – إن كان

موجودا– »[1]، وهو ما تقدم بداياته بالسقوط السوري وتأجيج التنافس التركي الإيراني، من خلال إستغلال التهديد الكردي شمال سوريا لكسب مواقف مؤيدة للغرب في المنطقة.

"دفاع روسيا عن سوريا هو دفاع عن نفسها"، الوضوح الجيواستراتيجي للصراع السوري لم يكن مقتصرا على إعادة صياغة الترتيبات الأمنية في المنطقة وإملاءاتها الغربية فقط، حيث أن للأدوار الجديدة سواء الدولية أو الإقليمية نتاج عملي كان عاملا حاسما في تغيير بعض الأجندات، فقد خلق ذلك التدافع الغربي حول أهم القضايا الشرق أوسطية التي برز فيها الطرف الأوروبي واضحا في القضية الإيرانية، فالمرونة في إدراك المصالح قدمت لصراع الإرادات الخارجية، الذي تأكدت به صفة الأزمة على القضية السورية وهو ما منحه رهان الطاقة الذي يبقي الأزمة في حالة لا حرب ولا سلام، من خلال جغرافيتها كمحدد لمصير طاقوي إقليمي ودولي من خلال خطوط الطاقة العابرة لأراضيها*.

لقد كان للبعد الجغرافي الطاقوي لغة الحسم في الأزمة السورية والأوكرانية، وهو ما جعل التأثير الروسي في أوروبا يكون أكثر حضورا من سابقه في عهد الإتحاد السوفياتي، وهو ما يطرح الإنتقال من الحرب الباردة (Cold War) إلى الحرب الهادئة (Cool War) الأكثر محدودية والتي من شأنها أن تؤدي إلى تدهور واسع في العلاقات الإقتصادية، السياسية والعسكرية بين روسيا والحلف الأطلسي[2] ما يجعلها أكثر تعقيدا

[1] Robert Fisk ; Syrian war of lies and hypocrisy, Sunday, 29 July 2012, http://ac.matra.free.fr/FB/20120808fisk.pdf

تم تصفح الموقع في: 2017/09/10.

* من قطر والسعودية عبر الأردن وسورية والبحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، من إيران عبر جنوب العراق الشيعي وسورية إلى البحر الابيض المتوسط زمنه إلى أوروبا.

[2] Stephen Larrabee ; The Ukrainian Crisis and European Security : Implications for the United States and U.S. Army, RAND Corporation,2015. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR903.readonline.html

تم تصفح الموقع في:

وديناميكية، بالمقابل تبرز الأوجه الجيوإستراتيجية للعلاقة الروسية الأوروبية في فاعلية المصادر الطاقوية التي تحتل فيها روسيا الثقل بتوفيرها لـ: 30% من الغاز و18 % من البترول الأوروبي، وهو ما يجعل الطرف الأوروبي في تبعية لحالات القطع أو إرتفاع الأسعار بسبب الأزمات الدولية[1] وهو ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم(11): توضح إمدادات الغاز إلى أوروبا.

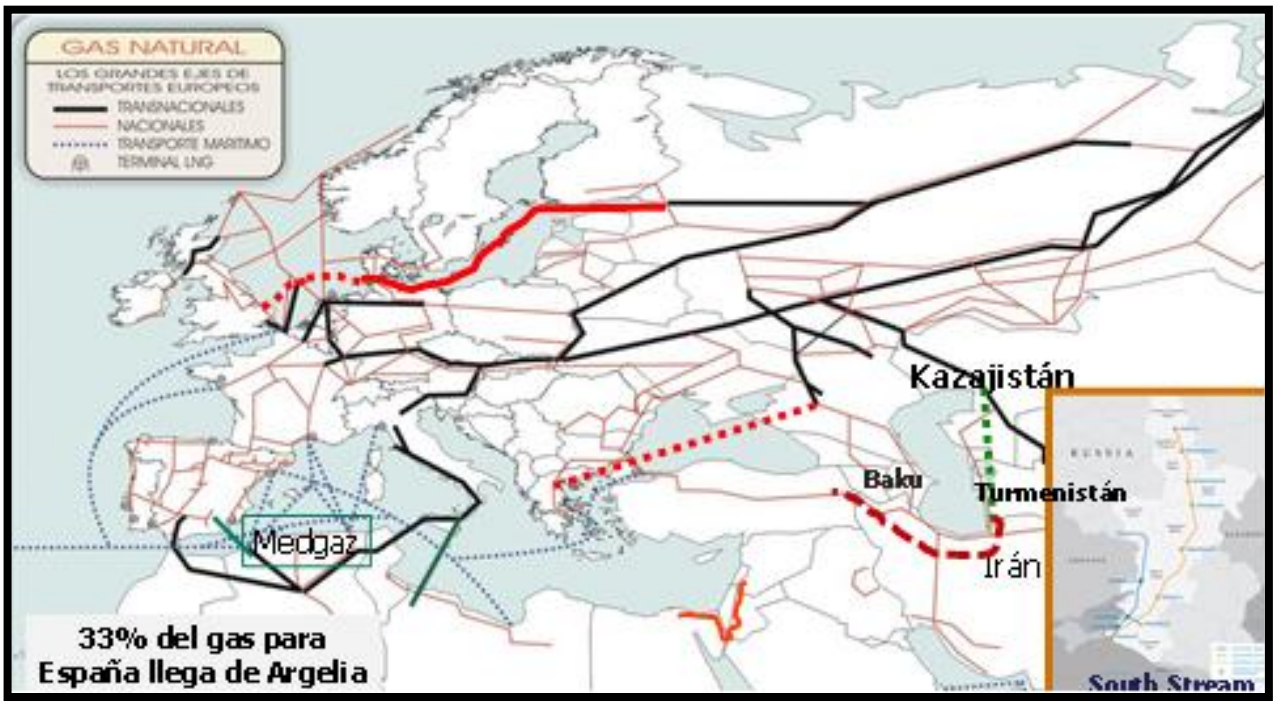

المصدر: Miguel Ángel Ballesteros Martín and others ; Geopolitical overview of conflicts 2014, Spanish Institute of Strategic Studies, Spanish Ministery of Defence, November 2014, p23.

كما أن الشق القيمي لا يستثنى من واقع هذه العلاقات التي كان لها دور في تفعيل الوجود العسكري وزيادة إستخدامات القوة، التي منحت لروسيا خصوصية التقدم نحو الغرب، والعودة الجيوسياسية التي أكدت بدايتها في ضم شبه جزيرة القرم* التي تجعل التقدم الروسي

[1] Miguel Ángel Ballesteros Martín and others ; op. cit, p 23.

* رغم أن شبه جزيرة القرم، لا تثبت تاريخيا كجزء من الأراضي الروسية إلا أن الإهتمام الروسي كان واضحا بالمنطقة وهو ما تجسده حرب القرم 1856-1885 ، التي قلصت من النفوذ الروسي في المنطقة ، في حين كان ضم الجزيرة بأوكرانيا بعد الحرب العالمية الثانية التي كانت عربونا للوحدة بين روسيا وأكرانيا بقرار من نيكيتا خروتشوف، وإعادة ضمها

نحو البوسفور والدردنيل، وتؤكده في البحر الأسود، وهذا التقدم الروسي يقابل بتقدم غربي تحكمه صفة إنهاء العودة التقليدية لروسيا وهو ما جسدته الأزمة الأوكرانية التي كانت أزمتها تعبيرا عن الحد الذي يبقي فضاء ما بعد الإتحاد السوفياتي، جزاء من الجغرافية الروسية التي قدمت ردودها الإستراتيجية في إيقاف محاولات التقدم الغربي سواء السلمية التي تعكسها الإتفاقيات الإقتصادية أو الحربية التي يفعلها حلف الناتو.

وبذلك تكون التحركات الإقليمية والدولية التي برزت مع إفرازات الأزمتين، نتاجا لواقع الإدراك الذي تتحكم فيه المصلحة والقدرة على توظيف القوة إقليميا، في حين ترتبط بقدر أكبر بالواقع الدولي ومآلات المكانة العالمية المستقبلية للدول الكبرى.

المبحث الثاني: أوراسيا في الرؤى الإستراتيجية الغربية والقوى التعديلية

تمثل القوى الدولية الأساس المحرك لتفاعلات الإدراك وإفرازاته بالمناطق الإستراتيجية والذي يتحدد وفقا لتراكمات إستراتيجية وأسانيد نظرية، تجعل من المنطق الجيواستراتيجي للدول يتغير بتغير موازين القوى التي تحكم البيئة الدولية ونشاطها في الأقاليم الإستراتيجية، وهو ما يقدمه المبحث من خلال تناول أهم الإدراكات الإستراتيجية للفضاء الأوراسي وتحليلاتها وفقا لمنظورات جيوبوليتيكية.

المطلب الأول: أوراسيا في الإدراك الأمريكي الأوروبي

يحتكم الفهم الأمريكي للعالم إلى الأطر التاريخية التي تسلسل محطاته لإعادة بناء التوجهات المستقبلية إنطلاقا من الفهم العام الذي يوفره توزيع منطق القوة، ومن أبرز الأعمال البحثية التي تعكس الترابط بين التاريخ، المنطق الإستراتيجي الذي تحدده بنية الأقاليم والرؤى المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الأوراسية، العمل الذي قدمه "نيكولاس سبيكمان" **(Nicholas Spykman)** تحت عنوان: **"الولايات المتحدة الأمريكية**

مجددا إلى روسيا يدخل في إعتبارات الخطأ الجيوسياسي الذي أدرجت فيه المحافظة الأوكرانية على حدودها حتى بعد نهايةالإتحاد السوفياتي.

وتوازن القوة: الإستراتيجية الأمريكية في السياسة الدولية، "United States and The America's Strategy in World Politics The Balance of Power"، ردا على طلب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفالت**(Franklin Roosevelt)**، وهو ما تميز بالإخراج الجديد لفكرة قلب الأرض عند "ماكندر" بفكرة تحاكيها من ناحية المعنى الجيوبوليتيكي وتناقضها في الدلالة الجغرافية والتي تمحورت في طرح حافة الأرض **"Rimland"**. كميلاد جديد في الفكر الجيوبوليتيكي وموجها للهيمنة الأمريكية التي بدأت إفرازاتها مع نهاية منطق العزلة الدولية ودخولها في الحرب العالمية الثانية، التي كان لها دور في بناء الإدراك الإستراتيجي الأمريكي بعدها، وفقا لتراكمات المراحل السابقة؛ حيث يمثل هذا العمل إطارا منهجيا حاسما في فهم التوجهات الأمريكية بالمنطقة الأوراسية.

يتحدد الإطار الجغرافي لحافة الأرض في المنطقة التي أهمل "ماكندر" أهميتها والتي تنعكس حسب "سبيكمان" في: دول أوروبا الغربية ودول الشرق الأوسط، الهند وجنوب شرق آسيا، الصين، كوريا واليابان... وهو ما يجعل منطق السيطرة يكون وفقا للمعادلة التالية: من يسيطر على حافة الأرض يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يسيطر على مصير العالم[1]، وهو ما توضحه الخريطة التالية في الفرق بين الحدود الجغرافية لنظرية حافة الأرض وقلب الأرض لكل من" سبيكمان" و"ماكندر"

[1] Yves Lacoste ; Le pivot géographique de l'histoire : une lecture critique, **Hérodote**, n° 146-147, La Découverte, 2012.
https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=HER_146_0139

تم تصفح الموقع في: 2017/03/17.

خريطة رقم(12): توضح الفرق بين حافة الأرض وقلب الأرض جغرافيا.

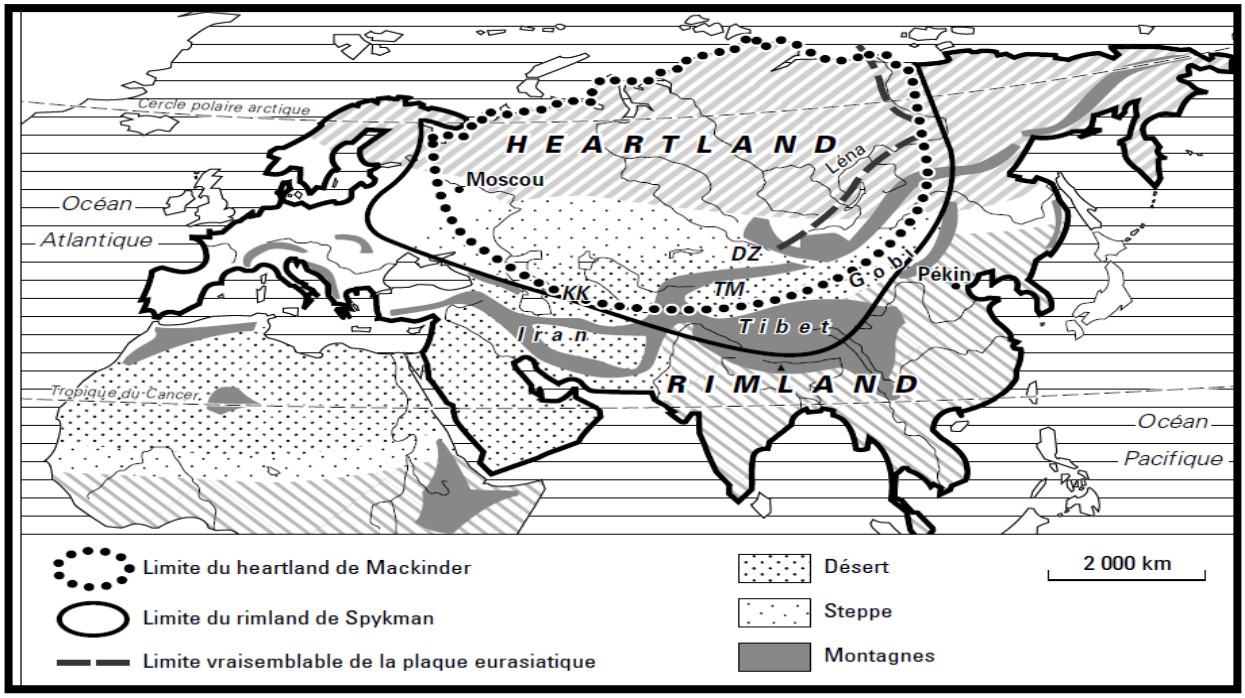

المصدر: Yves Lacoste ; Le pivot géographique de l'histoire : une lecture critique, Hérodote, n° 146-147, La Découverte, 2012

https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=HER_146_0139

وهو ما يعكس التوجهات العامة للإدراك الأمريكي في منطقة أوراسيا، التي واصل تقدم الصعود الأمريكي فيها وفقا لما تقتضيه الضرورة الإستراتيجية بعيدا عن الإعتبارات الهوياتية التي تنعكس في قلب أوراسيا الصغرى التي تتضمن : روسيا، تركيا وكزخستان كصورة للأوراسانية بهويتها الجغرافية يمتد الإدراك الأمريكي إلى الصورة الأعم لأوراسيا في جغرافيتها القارية، وهو ما أسس له مبدئيا التراكم الإستراتيجي إنطلاقا من فهم توجهات القوة وتحركات اللاعبين وفقها في المنطقة، وهو ما سهل للولايات المتحدة الأمريكية التحرك إنطلاقا من الأساس الذي يمنحه تعريف المصلحة في المنطقة والأطراف المندرجة في ذلك.

فقد صنع الإدراك بأهمية المنطقة في رسم مسار الهيمنة العالمية، إنطلاقة إستراتيجية كانت دعامتها الأولى في الإحتواء الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال

التطبيق العملي لنظرية "سبيكمان"؛ بداية من خلال[1] توظيف أسطولها حاملات الطائرات، ثم احتواء أوروبا الغربية ليتلوها الشرق الأوسط واليابان، وبداية في كوريا بعد إضطرارها لمواجهة الهجوم الشيوعي في 1950، ثم في الصين من خلال تشكيل تحالف سري مع السلطة الشيوعية ضد الإتحاد السوفياتي سنة 1972 قبل نهاية الحرب في الفيتنام.

لتتحدد بعد ذلك أوراسيا كجزء من الأمن القومي الأمريكي بتوصيفات جديدة، وهو ما تحدده الأجندات الأمنية الجديدة التي تبرز في نطاق التعامل مع المسائل السياسية الحالية وما يمنحه ذلك من خصوصية الإنفراد بتحليل سلوك اللاعبين الأساسيين وتحركاتهم في المحاور الأساسية لأوراسيا والتي لا يمكن فهم تفرعاتها إلا بالعودة إلى المنظور الجيواستراتيجي الذي قدمه "زبيغنيو بريجينسكي" في فكرة رقعة الشطرنج الكبرى، بقوله: «أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها اللعب على صراع الزعامة العالمية ... ورغم انها شبيهة بلعبة الشطرنج إلا أن أوراسيا لا تجذب لاعبين فقط بل هي متعددة اللاعبين على إختلاف قدرات القوة لديهم »[2]، هذا الإختلاف في القوة خاصة بين دول أوراسيا يشكل عائقا للهيمنة الأمريكية التي تختلف مضامينها حسب برجنسكي عن الإمبراطوريات الكلاسيكية، فقد تتمتع بالتأثير الحاسم لكن ليس بالهيمنة المباشرة، خاصة أمام التنوع المبهر للقارة الأوراسية واتساعها وهو ما توضحه الخريطة التالية:

[1] Ibid.
[2] Zbigniew Brzezinski ; **The Grand Chessboard: American primacy and its geostrategic imperatives**, Washington, 1997, p 19

خريطة رقم(13): توضح رقعة الشطرنج الأوراسية.

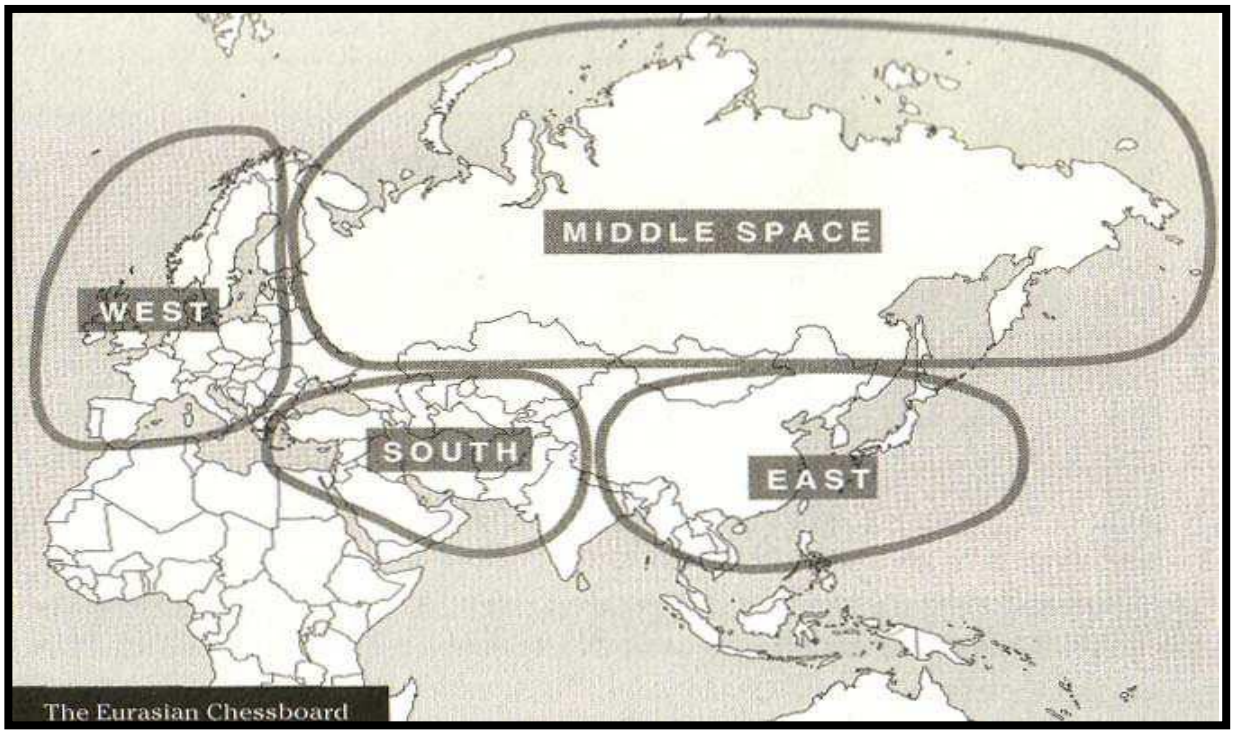

المصدر: Zbigniew Brzezinski ; The Grand Chessboard American primacy and its geostrategic imperatives, Washington, 1997, p 19.

هذا الإدراك بأدوار اللاعبيين والعقبات التي تطرحها الخصوصية الأوراسية كإقليم ساهم في تحولات الدور الأمريكي بالمنطقة، خاصة في إطار الصعود الجيوسياسي للأطراف الإقل يمية وهو ما فتح التوجهات الأمنية الجديدة لأمريكا في شقين، يختص الأول بتحولات الأدوار والسياسات، في حين يهتم الثاني بالمصلحة الأمريكية التي تتحكم فيها المقومات الأوراسية كموطن للقوة الإقتصادية والسياسية.

بالمقابل يشكل الطرف الأوروبي ورغم إرتباطه بالهيمنة الأمريكية محورا أوراسيا في أجندات الهيمنة، خاصة أنه الإقليم الأكثر تداولا من حيث البعد الجيواستراتيجي، ورغم إرتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية جيوسياسيا إلا أن الإتحاد الأوروبي يمثل إنعكاسا للهوية الجغرافية في أوراسيا التي بقت فيها المركزية الأوروبية مهيمنة خاصة أوروبا الغربية التي لا يربطها بأوراسيا سوى المنطق الطاقوي والعداء الروسي.

فالإنتعاش المتناقض للفكر الجيوبوليتيكي في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة يمثل إعلانا لعهد جديد؛ حيث تبين أنه بوقوع أزمات هوية في السياسة الخارجية تصبح السهولة المزعومة وتحديدات الفكر الجيوبوليتيكي مفيدة لتوفير بعض التوجهات، لكن بعض هذه التوجهات ليست بالضرورة باقية [1]، وهو ما يجعل الإتحاد الاوروبي أكثر ارتباطا بالهوية الأوروبية خارجيا وهو ما يعيدنا إلى الطرح البنائي لتحليل جيوبوليتيك الإتحاد الأوروربي كصورة منظمة للتوجه الإدراكي الأوروبي في أوراسيا، لكن صعوبة تحقيق الإنسجام على المستوى الخارجي والذي تحركه أنانية الدول الأوروبية يجعل مركزية الطرح الواقعي أقوى في فهم البعد المصلحي لكل دولة على حدا، وعليه يمكن القول أن التوجهات الأوروبية نحو أوراسيا يغذيها البعد الهوياتي المشترك الذي تطبعه المركزية الأوروبية والتي تخضع في مجملها للهيمنة الغربية، من جهة أخرى فإن للإنهيار السياسي في لإتحاد الأوروبي قدرته على توجيه الرؤى الأحادية وإبراز منطق التنافس الدولي خاصة في مجالات الطاقة التي تمنهج للتبعية الروسية، وختاما فإن الطابع التنافسي بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي لايخرج من نطاق الإختبارات الأمريكية التي يتحدد فيها الفضاء الأوروبي كخلفية جيوسياسية للنفوذ الأمريكي، وكنطاق عام للهيمنة الجغرافية التي تبرز فيها التوظيف العسكري لدول الإتحاد في الحلف الأطلسي.

يرتبط التفوق الإستراتيجي للدول المنافسة للولايات المتحدة بالواقع الذي يجعل من هذه الهزائم أخطاء جيوسياسية، وهو ما تقدمه الأزمة السورية والأوكرانية في هذا السياق يعود بنا إلى التعريف الذي قدمه برجنسكسي لأوروبا: « أوروبا هي الحليف الأمريكي الإعتيادي، يتشاركان نفس القيم، يتقاسمان على الأغلب نفس الإرث الديني، ويمارسان نفس الديموقراطية السياسية، كما أنها تمثل الوطن الأم للأغلبية الأمريكين»[2]، وهو ما يقدم لبناء إدراكات مزدوجة تنطلق من الفاعلية الطاقوية التي تقدمها الأزمتين كتهديد للإتحاد الأوروبي

[1]Christian Reus-Smi and Nicholas J. Wheeler ; **The Return of Geopolitics in Europe?, Social Mechanisms and Foreign Policy Identity Crises** , Cambridge University Press , United States of America , 2013, P275.
[2] Zbigniew Brzezinski ; op. cit n, p 30.

من جهة ومخرجات النظام الدولي الذي منحته هذه الأزمات فاعلية خاصة وهو ما ستحتكم إليه نطاقات الرد الإستراتيجي التي تكرس بقاء النظام السوري من جهة وتقدم لأجندات تفعيل الوجود الغربي في أوراسيا.

المطلب الثاني: مركزية أوراسيا في المنظور الإستراتيجي الروسي.

لقد قدم الإنفلات الأمني الذي غير بعض موازين القوى على المستوى الدولي إلى بروز قوى تعديلية في مواجهة الهيمنة الدولية الأمريكية خاصة في المناطق الإستراتيجة، التي يدعمها في ذلك الطرح الجيوبوليتيكي المفعم بالقناعات الهوياتية لموقع الدول في السياسة الدولية، وهو الشأن بالنسبة للتوجهات الروسية في عالم ما بعد الإتحاد السوفياتي الذي وصفه الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين" في خطابه الموجه للبرلمان الروسي سنة 2005 بأنه: «أعظم كارثة جيوبوليتيكية للقرن»[1].

إن الإعتبارات الجغرافية التي تقدم روسيا كمحور سيادي في أوراسيا وفق إمتداد لدول الإتحاد السوفياتي السابقة يبقي الإقليم الأوراسي الحصن الجيوسياسي المتقدم لروسيا الذي أصبحت تتجدد فيه أدوارها وفق ما يرسمه الإدراك العام للتوجه الروسي. وبذلك لا يمكن فهم الإستراتيجية الروسية في المنطقة خاصة بعد قدوم" بوتين" بعيدا عن الأساس السوفياتي السابق الذي يحاول لم أجزائه وإعادة كيانه وإيقاف التفكك، خاصة في أهم محاوره التي يشكل فيها القوقاز أهمية كبرى وهو ما تترجمه الحروب الروسية في المنطقة، من جهة أخرى لا يمكن عزل الإستراتيجية الروسية في أوراسيا عن التوجهات العالمية لروسيا والتي ترتبط بشاكلة من الترتيبات الأمنية التي تجعل من روسيا محورا في صناعة المواقف الدولية بما يرتبط بالمصلحة القومية الروسية وتعدد إمتداداتها الجيوبوليتيكية.

[1] Frederick Starr and Svante E. Cornell ; **Putin's Grand Strategy**: The Eurasian Union and Its Discontents , Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2014 ,p10.

لا تقدم أوراسيا الموطن الجغرافي لروسيا إستراتيجيا فقط، بل تمثل وجودها التاريخي الذي تسعى لإعادة إحيائه، وهو ما يجعل روسيا أمام مبدأ تحديد الذات إقليميا ودوليا مما يسمح بإعادة التمركز في النظام العالمي، وهو ما تساهم السياسة الخارجية الروسية في تأكيده خاصة على مستوى الأطراف الإقليمية من خلال تبني منطق التعاون وإحتواء الدول في منظمات إقتصادية أمنية، إلا أن المواقف الدولية تتأسس من خلال تحقيق قدر من الأمن الداخلي لا يلعب فيه الدور الإقتصادي الدور الأهم بقدر ما يكوَن الحفاظ على الكيان الهوياتي لروسيا الجزء الأكبر للإهتمام الروسي وهو ما تؤكده التوجهات الروسية للإبقاء على الجزء الشمالي من القوقاز بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي لإيقاف استمرارية السقوط التاريخي والتراجع الجيوبوليتيكي لروسيا في المنطقة خاصة وأن روسيا تمثل الكيان الأبرز من حيث القوة ومن حيث الإعتبارات التقليدية للإنتماء الأوراساني.

تخضع الإستراتيجية الروسية في منطقة أوراسيا استنادا لمحركات الإدراك الروسي وفقا للإعتبارات السابقة إلى نوع من الإحتواء الجديد ومحاولة إعادة الحدود الكلاسيكية وفق الإمتداد العام لأوراسيا وحتى خارج أوراسيا، إذ تمثل الحدود قوام الجيوبوليتيك الروسي وهو ما تؤكده الرؤية حول دول أسيا الوسطى وغيرها من الدول التي كانت جزءا من الإتحاد السوفياتي وبرزت كدول مستقلة مع انهياره بأنها لم تصبح دول إلا بعد 1991، كما أن الهوية الأوروبية والهوية الآسياوية لا تتعارض مع ما وصفته "هيلاري كلينتون" بمحاولات "بوتين" لإعادة **سفيتة** المنطقة، ذلك أن أساسها يستند إلى الجغرافيا التي تسمح لروسيا الإبقاء على مجالات نفوذها خاصة الطاقوية منها والتي وجدت إنعكاساتها في التعاون الأوراسي من خلال إحكام السيطرة على أهم المعابر وتعزيز التبعية الأوروبية من حيث الطاقة لروسيا، فرغم أن الأوراسانية لم تكن تعن للإتحاد السوفياتي سوى المحور الجغرافي لحدوده التي تمهد له للسيطرة العالمية، حسب التفرعات التي قدمت لنظرية قلب الأرض عند

"ماكند"+ر فإن التوسعات التي شهدها الإتحاد السوفياتي والتي مكنته من السيطرة على« شرق أوروبا ومنغوليا التي تمثل تحديدا قلب الأرض لسنة1919 »[1]؛ حسب التطور الذي عرفته فكرة قلب الأرض وهو ما تبرزه الخريطة التالية:

خريطة رقم(14): توضح الإختلافات حول مفهوم قلب العالم

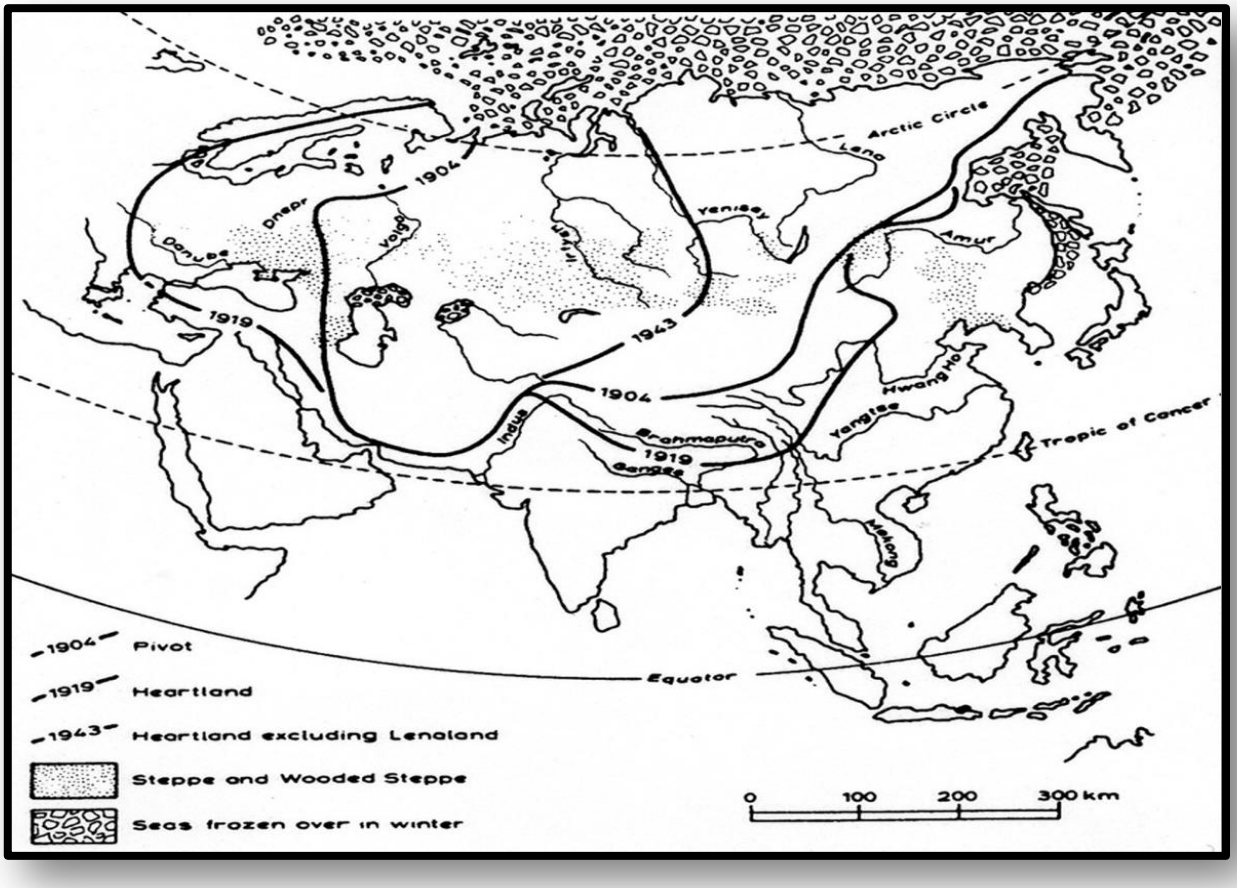

المصدر: Gérard Dussouy; Les théories géopolitiques : Traité de Relations internationales, Pouvoirs comparés,p141

[1] Gérard Dussouy ; Les théories géopolitiques : Traité de Relations internationales, Pouvoirs comparés, p142.

ورغم أن هذا الإنتشار لم يمكنه حسب منتقدي نظرية قلب الأرض من السيطرة على أوراسيا، وهو ما يجعلنا نعود إلى الفكرة الأساسية في طرح ماكندر، والتي تلعب فيها القوة القوة البحرية دوراأساسيا ذلك أن السيطرة الأرضية غير كافية، من جهة أخرى كانت السيطرة على أوراسيا مرهونة بوجود قوة أخرى منافسة مهيمنة على قلب الأرض بمفهومه الحديث والذي تشكله أوروبا الغربية وهو ما قوض من الهيمنة السوفياتية على المنطقة الأوراسية.

إلا أن الشاكلة الجديدة من الترتيبات الأمنية التي منحت روسيا أبعادا جديدة من الإدراك خاصة بعد ترجمة دواعي الإنهيار السوفياتي في قالب حركي انطلق من إعادة ترميم الداخل الروسي، والتداخل الوظيفي على المستوى الدولي بالعالم الغربي، مما منح روسيا ديناميكية جديدة ناتجة عن تراكمات مستمرة بين الإدراك والفعل، قدمت الأوجه الجديدة التي تحدد أوراسيا كبعد قومي روسي مبدئي تكون منه القاعدة الأولى للهيمنة العالمية، وهو ما تبرزه الخطوط التي تحاول من خلالها روسيا الإبقاء على الأجزاء السابقة للإتحاد السوفياتي في شبكة من التفاعل مما يضمن الهيمنة الجزئية عليها، كما استفادت روسيا من الثقل الإقليمي الذي تمثله كقوة جعل الدول المحيطة بها تبلور قوتها إقليميا في توجهات التعاون الجديدة.

كانت العديد من الأزمات مقدمة للبحث في إعادة إحياء صور جديدة من التفاعل الدولي الذي يبنى على السياسة الخارجية للدولة، وهو ماطرحته أزمة كوسوفو والأزمات الإنسانية التي جاءت بعدها، في الحوارات الغربية التي تزعمتها الولايات المتحدة وحلف الناتو، مما شكل بادرة روسية لجعل السياسية الخارجية تستجيب للأسئلة التالية[1]:

[1] Andrei Melville and Tatiana Shakleina ; **Russian Foreign Policy In Transition** : Concepts and Realities , Central European University Press, New York, 2005,p 281.

1. هل الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو تقدم لدلالات إنقسام جديد في العالم؟.
2. ما هي البدائل السياسية المواجهة لروسيا والقوى الدولية الأخرى "الصين تحديدا" التي تمتلك رؤى خاصة للعالم، التي هي في استعداد للدفاع؟.
3. ما هي الديناميكيات والملامح العامة للنظام الدولي الذي هو في طور التشكل؟.

تأكيدا لفكرة أن روسيا بميزات الضعف الإقتصادي والسياسي وحالة اللااستقرار سيكون مصدرا غير مسبوق لعدم الإستقرار في أوروربا، أوراسيا والعالم[1] كان هذا منطلق للإدراك الروسي، فقد بقي المحفز الأساسي لروسيا في النظام الدولي هو فكرة العودة إلى السياسة الدولية التي ترى أن النظام الدولي فيها لم يتحدد بعد، في حين كان النظام الدولي السابق أكثر إستيعابا للأمن من سابقيه.

التحدي الأهم لروسيا في أوراسيا يكمن في إحتواء بقايا الإنهيار السوفياتي الذي قدم لبروز حوالي 25 مليون إثني روسي و4 ملايين شخص ينتمون إلى مجموعات إثنية أخرى بوطنية روسية يعيشون خارج الحدود الروسية... إنها قومية مقسمة **"Divided Nation"**[2] ما يشكل صياغة لأبعاد جديدة كمحاولة لعزل التحركات الغربية في منطقة النفوذ الروسي، وكأساس يجمع بين محاولات الربط الكلاسيكية بحالة التقدم المكاني لأمريكا في أوراسيا وربط هذه الأخيرة، بحالات التراجع أو نهاية أوراسيا في مجالات الإستراتيجية الروسية خاصة عند ربطها بالحدود والمشاكل الإثنية، إلا أن التغير في مسارات القوة من شأنه إحتواء الإنشقاقات الداخلية وهو ما تحاول السياسة الروسية تبنيه في سلوكياتها مع الدول المشكلة للمحاور الكبرى في أوراسيا، والتي أثبتت أدوارها الجديدة تبعا لمناحيها الإدراكية في الأزمتين من

[1] Ibid ; p282.
[2] Dmitri Trenin,**he End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization** , Carnegie Moscow Center , Washington , 2001 , p260.

خلال الإستفادة من الموازاة التي تقدمها الصين كقوة تعديلية، والإقليمية التي تلعب فيها الأطراف الإقليمية للأزمة السورية الإدارة المبدئية لعودة روسيا عالميا من خلال قاعدة المواجهة بالأمر الواقع فلم تغير هذه الأزمات من الوجود الروسي بقدر تعزيز التراكم الذي صحب إعادة البناء الداخلي وتقييم الرؤى الخارجية التي ترتبط بترسيم وجودها في المياه الدافئة.

المطلب الثالث: الأبعاد الجديدة للمنطق الإستراتيجي الصيني في أوراسيا

لقد شكل البروز الصيني بهوية عالمية جديدة ارتقت به من دولة نامية إلى دولة كبرى منافسة على المستوى العالمي، مما منح إطارا جديدا لتكثيف الأدوار على المستوى الإقليمي وتوجيه المواقف على المستوى الدولي وهو ما تطرحه الفلسفة الصينية المعقدة التي تبرز في حالات المزاوجة بين الواقع الإقتصادي كحتمية للبروز على المستوى الدولي بأوجه سلمية؛ في حين أن الإدراك الصيني يقوم على فكرة أن هذه الحتمية تخضع لضرورة حماية المصالح الوطنية وتعزيز السيطرة على أهدافها الحيوية.

بعيدا عن الأبعاد الحضارية التي جعلت من الصين قطبا متفردا في آسيا وأسهمت في توطين ذلك على مستوى السياسيات الداخلية والخارجية للصين بإبرازها كنموذج خاص يميل إلى القوة الناعمة أو يبرزها مبدئيا في بلوغ أهدافه، كان للإقتصاد دور في إعادة إحياء أنماط جديدة من القوة؛ فعلى خلاف السلوك الخارجي الذي تميزه القوة والمصلحة بالنسبة للقوى الغربية يمتد السلوك الصيني عالميا في غطاء القوة الناعمة إلا في بعض الإستثناءات الإقليمية.

قدم الإنفتاح الصيني على العالم الغربي بعد التحولات التي صاحبت الإدراك الصيني في النصف الثاني من الثمانينيات، والتي أخذت مجراها السلمي خاصة بتوقيع

معاهدة نزع السلاح النووي في جنوب المحيط الهادي سنة1987[1]؛ وهو ما أكد بداية لأنماط جديدة من العلاقات على المستوى الدولي والإقليمي تعززت أكثر بإنعكاس هذا الإنفتاح على التطور الإقتصادي للصين الذي أصبح يحاكي التجارب الغربية في إطار الإبقاء على الخصوصية الداخلية، فالحديث عن النموذج الصيني سياسيا واقتصاديا لا يعود بالدرجة الأولى إلى ميزة النماذج الغربية سواء قاعديا أو من خلال التطورات التي شهدتها مراحل تكونه؛ إذ يعد نموذجا أنتجته الرؤى الصينية ومجموعة الإدراكات التي صاحبتها بمصلحة الصين الداخلية والخارجية.

وعلى أساس ذلك قطعت الصين أشواطا في المناحي الإقتصادية جعلت من الناتج المحلي الإجمالي للصين يفوق الناتج المحلي الإجمالي لليابان سنة 2011، وحولت الصين إلى أول قوة تجارية في العالم استيرادا وتصديرا سنة 2013[2]، هذا التحول قدم لخلق أبعاد في الفكر الصيني ميزها بروز البعد الجيوبوليتيكي خاصة في الفضاء الإقليمي للصين من جهة والبحث في مستقبل الصين العالمي من جهة أخرى.

ترتبط الإستراتيجية الصينية في أوراسيا بالأمن الإقليمي للصين الذي أصبح يمتد تدريجيا من حماية الحدود الصينية، إلى بروز مجال نفوذ الصين الذي تبلور خاصة مع نهاية الإتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى؛ ثم السعي الصيني إلى خلق المجال الأوسع لربط الصين بمختلف أقاليم أوراسيا.

بنت الصين أبعادها الإستراتيجية في منطقة أوراسيا إنطلاقا من أنماط متعددة من التعاون؛ فقد قدم التراجع الروسي في منطقة آسيا الوسطى فرصة لبروز الصين كلاعب

[1]François Gèze et autres ; L'état du Monde 1987-1988 : **annuaire économique et géopolitique mondial** , la découverte , paris P104
[2] Pascal Boniface ; op. cit , p 139.

محوري من خلال العمل على ربط الأهداف الإقتصادية بالأهداف الأمنية؛ فإدراك الصين لإرتباط بقائها الإقتصادي بالطاقة جعلها تطرح إتفاقيات من شأنها ضمان ذلك والتي كان أهمها منظمة شنغهاي للتعاون[1]، التي حملت أبعادا أمنية وتعاونية لخلفيات جيوبوليتيكية، فالطابع الدولي للتعاون في جل مراحله يعكس التوجهات المصلحية للدول الكبرى التي تجد فيها الدول الصغرى تعبيرا للقوة التي تُحمى من خلالها مصالحها في إطار وجود قوى كبرى وهو ما يفسر إنضمام الدول الصغرى بالمنطق النيواقعي إلى المنظمات الإقليمية.

لم تلعب الصين أدوارها الإقليمية إستنادا للطابع الذي يفرضه التوجه الإقتصادي فقد بل كان للتاريخ الصيني دور في صياغة التوجهات الحديثة التي يدعم الإقتصاد بدرجة كبيرة عملية تحقيقها واقعيا خاصة في تحصين المجال الجيواستراتيجي للصين، والذي يشكل فيه البحر الجنوبي للصين الأهمية الكبرى؛ وهي أهمية تجعلنا نستقريء الجانب التفردي للصين في المنطقة مما يجعلها تمزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في بلورة أهدافها؛ وهو ما تبرزه حيوية البحر الجنوبي للصين في الخريطة التالية:

[1] منظمة شنغهاي Shanghai Cooperation Organization (SCO) للتعاون تم تأسيسها بتحفيز من الصين سنة 2001؛ تضم كل من: الصين؛ كزخستان؛ أوزبكستان؛طجكستان؛ غريغزستان وروسيا، ترتكز مجالات عملها حول الأمن والتعاون الإقتصادي.

خريطة رقم: (15)توضح البحر الجنوبي للصين.

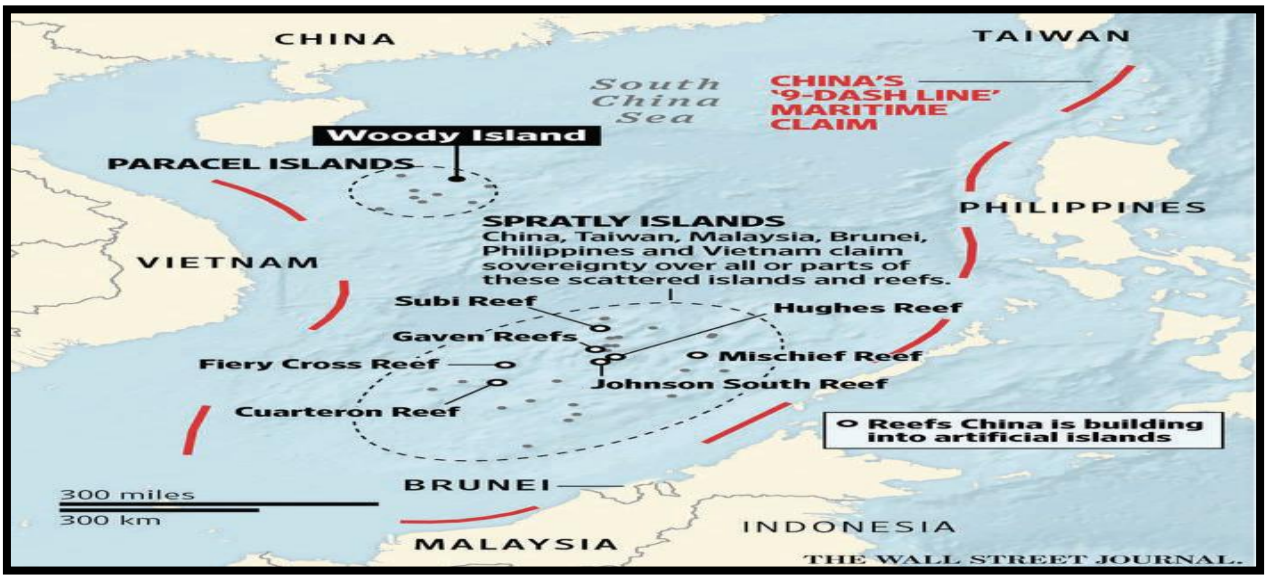

المصدر : Peter Brookes and others ; Report to Congress of the U.S.-China Economic and Security Review Commission , November 2016https://www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/Executive%20Summary%202016.pdf

فقد تواصل الصين عدوانيتها في المنطقة موازاة مع المواقف المضادة لكل من تايوان، اليابان والفليبين؛ حيث كان الرد الصيني على حكم هيئة التحكيم بمحكمة التحكيم الدائمة بلاهاي بعدم قانونية الأفعال الصينية بالبحر الجنوبي لها ردا على قضية رفعتها الفلبين سنة 2013؛ بإنشاء بنية تحتية عسكرية ومدنية حول الجزر الإصطناعية التي أحدثتها سنة 2013 ؛إضافة إلى استكمال بناء مدرجات إقلاع وهبوط الطائرات وتعزيز حظائرها على ثلاث مواقع؛ مما يسمح بكشف وتتبع القوات البحرية وقوارب الصيد الأجنبية[1].

[1] Peter Brookes and others ; Report to Congress of the U.S.-China Economic and Security Review Commission , November 2016 ,p10

https://www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/Executive%20Summary%202016.pdf

تم تصفح الموقع في: 2017/03/17.

وهو ما يبرز أن الأهمية الثانية بعد حماية الحدود هي تطويق مجال النفوذ، إضافة إلى اللعب على الأطراف الإقليمية المتنازعة والتي تتمثل بالنسبة للصين في كل من الهند وباكستان لضمان بقاء الهيمنة، وبذلك يكون استنادا للرؤية الجيوبوليتيكية لماكندر السعي الصيني للهيمنة على الجزيرة العالمية والإقتراب التدريجي ومن الحدود الأوروبية والهيمنة على البحار والممرات البحرية؛ من خلال محاولات الإحتواء السلمي والإستفادة من المنظمات التعاونية السابقة في مجال الإقتصاد والأمن التي جمعته بدول أسيا الوسطى خصيصا.

وهو ما تعكسه إستراتيجية الصين تجاه أوراسيا في فكرة طريق الحرير "SilkRoad" التي جاء بها الرئيس الصيني سنة 2013، بعد سنتين من خطاب "هيلاري كلينتون" بالهند والذي استخدمت فيه مصطلح طريق الحرير الجديد "New Silk Road" والذي وصفه بالحزام الإقتصادي "Economic Belt" [1]، وتتأكد الرؤية الجيوبوليتيكية للصين في القدرة على إدراك الفرص واستغلالها حيث مثل التراجع الدولي النسبي في المنطقة لكل من روسيا والولايات المتحدة في وقت محدد استثناءا ضرفيا لتوسيع نطاق الإستراتيجية الصينية في أوراسيا، كما ساهم في توضيح نسبي للرؤى الإستشرافية الصينية للعالم خاصة وأن تاريخ ما قبل 1949، يلعب دورا حاسما في تحديد أهداف الصين العالمية التي انطلقت بداياتها إقتصاديا، وبذلك تكون الأهداف المستقبلية في أوراسيا والعالم مرهونة بالبقاء الإقتصادي للصين كقوة وقدرتها على تطوير ذلك وهو ما يوفره طريق الحرير أو" Belt and Road"

[1] Theresa Fallon ; The New Silk Road: Xi Jinping's Grand Strategy for Eurasia , American Foreign Policy Interests, 37:140–147, 2015.
https://www.ou.edu/uschina/texts/Fallon.2015.AFPI.New_Silk_Road.pdf
تم تصفح الموقع: 2017/03/17.

في صيغه الجديدة الذي يمنح للصين القدرة على إبقاء المحاور الجيوبوليتيكية، الطرق التجارية، والممرات البحرية وهو ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم:(16) توضح المبادرة الصينية: الطريق والحزام

المصدر: Peter Brookes and others ; Report to Congress of the U.S.-China Economic and Security Review Commission , November 2016

https://www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/Executive%20Summary%202016.pdf

لطالما جادل الطرح الواقعي في أن البروز السلمي للصين لن يبقى على حاله، فلا مجال لإفتكاك المكانة الدولية إلا بالقوة العسكرية، وهو ما قدمته الأوجه الجديدة للتحركات الصينية بعد الأزمتين، التي تبرز في مناحي الإنتشار الصيني نحو الغرب والتقدم العسكري في الأحواض الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط التي لم تشهد ذلك من قبل، وهو ما يغير الإدراكات الصينية التي ساهمت البيئة الخارجية في توليدها وخلق التحركات الصينية وفقا لها.

المبحث الثاني: أوراسيا في الإدراك الإقليمي بين الهوية الجغرافية والرؤى المصلحية.

شكل الإنبعاث الجديد للأدوار الإقليمية قاعدة لمخرجات جيوبوليتيكية جديدة كان للأبعاد الإقتصادية والجغرافية دور في بلورة توجهاتها الإدراكية خاصة من ناحية تثبيت وزنها السياسي على المستوى الإقليمي، مما خلق تفاعلات جديدة تتفاوت نسب تأثيرها وفقا لمعطيات القوة التي تحددها، وانطلاقا من ذلك شكل الحيز الأوراسي المنطلق الأول لإندماج إهتمامات الدول الإقليمية بما تقتضيه هوياتها الجغرافية وأهدافها المصلحية، وهو ما يبينه المبحث في أهم الدول الإقليمية.

المطلب الأول: إنبعاث الأوراسانية التقليدية "تركيا كزخستان"

إن الحديث عن امتزاج تذاتانية الطرح البنائي بالطرح الواقعي يجد محاكاة له في قلب الفضاء الأوراسي، الذي تجسده تركيا في توجهاتها الجيوبوليتيكية الجديدة التي تمتص جذورها من الإمتداد العثماني ومن جهة أخرى يشكل العمق الإقليمي الكزخستاني المحور الإستراتيجي الجديد للتنافسات والإدراكات الجديدة في أوراسيا.

لقد كان لمخرجات السلوك التركي بمفاهيمه الجديدة التي حددتها مرحلة مابعد الحرب الباردة وأكدت إفرازات الأزمات الحالية لاسيما السورية منها بقاء سمة التغيير الدائم فيها؛ إذ يمثل النموذج التركي بخلفياته التوجه الأكثر دفاعا عن جيوبوليتيك الدولة وفق الطرح الذي تقتضيه فكرة **"الهوية الجغرافية"**؛ وهو ما يمهد للحديث عن الهيمنة التركية بشاكلة جديدة تستمد قوتها من الإدراك الجغرافي وسياقه الجيوبوليتيكي العام الذي يبرز تعارضاته بين المسألة الكردية، المحاور الأوراسية، وكذا التنافسات الشرق أوسطية، حيث تمثل أوراسيا الفضاء الذي تتحد على ضوئه إدراكات السلوك الخارجي التركي، وارتباطه بالتحولات التي تجعل منه أكثر ديناميكية في التجاوب مع إفرازاتها في أهم محاوره التي تكون فيها الهوية التركية في تضارب بين الأوروبية والأوراسانية جغرافيا، والهيمنة والتنافس في الشرق الأوسط قيميا.

يبدو أن نظرية صفر مشكلات التي صاحبت عقيدة العمق الإستراتيجي لم تصمد كثيرا رغم الرواج الذي تزامن في بداياتها، فالمحيط الجغرافي والفوضى الخارجية التي تجعل الدول أنانية في اختياراتها مهد للعودة إلى مقولة سلال بيار (**Celal Bayar**)* سنة 1959: «تركيا ستعمل على محاكاة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يمنحها قدرة لتصبح يوما ما أمريكا صغيرة ازدهارا وسكانا»[1]. مما يقدم ضبطا لتوجهات السلوك التركي في النهج الواقعي ومدركات تحددها طبيعة الرهان الجغرافي وتأثيراته على الهوية التركية التي ترفض الإنقسامات وتتمسك بهوية الإقليم، وهو ما تلعب فيه المسألة الكردية المتناثرة عبر أقاليم جغرافية تشكل الجوار التركي أو المجال المحيط به أحد أبرز التهديدات التي تجعل تركيا تتخذ المنحى الواقعي في التعامل مع التهديدات الجديدة.

لم يعد للمقاربة التي جاء بها "أحمد داود أوغلو"(**Ahmet Davutoglu**) في الإبقاء على مرحلة الخروج من الإقتصاد المنغلق وبناء علاقات تفاعلية تستند إلى منطق يقضي بتبني قاعدة صفر مشكلات من خلال الضرورة التي يفرضها **«إقتصاد متعدد الإتجاه والأبعاد multi-directional/multi-dimensional** »[2]؛ بهدف القضاء على العلاقات العدائية في المنطقة، إلا أن التطور الإقتصادي بطابعه يخضع لمنطق البراغماتية

---

* سلال محمود بيار : (1882–1986) الرئيس التركي الثالث حكم في الفترة ما بين 1950–1960 ، ووزير أول لتركيا من 1937–1939 ؛ وممثل للحزب الديموقراطي.

[1] Malik Mufti; A Little America: The Emergence of Turkish Hegemony , Brandies University, Crown center for Middle East Studies.https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB51.pdf

تم تصفح الموقع في:2015/02/18.

[2] Cengiz Dinç ; Turkey as a New Security Actor in the Middle East: Beyond the Slogans, Osmangazi University, Eskişehir,Turkey. perceptions, Summer 2011, Volume XVI, Number 2, pp. 61-80.

http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/01/cengiz_dinc.pdf

تم تصفح الموقع في :2015/02/18.

وعلى أساس ذلك فإن المراحل الأولى من التحول الذي شهدته تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، كانت محاولة لخلق نوع من إحتواء النمط اللبرالي ممارساتيا في أوجه من التعاون، إلا أن التهديدات السياسية تطغي المصلحة في تركيا على التعاون الإقتصادي وبذلك تكون الأشواط التي قطعتها تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إقتصاديا جزءا من تنفيذ إدراك إستراتيجي تقوم عليه الصورة المصغرة لأمريكا فالتعاون الإقتصادي يضمن قدرا من التحالف في حين تضمن القوة والمصلحة القدرة على البقاء، المنافسة والهيمنة، وهو ما يؤكده" سوكرو إليكداغ" **(Sukru Elekdag)** السفير التركي السابق بواشنطن حول " إتفاق التعاون الدفاعي defence cooperation agreement" المبرم بين اليونان وسوريا سنة 1996 والذي قال فيه « أن الرد التركي يجب أن يكون تحضيرا لحربين ونصف حرب، "two and a half wars" ؛ بمعنى حربين شاملتين ضد سوريا واليونان، وحرب طويلة منخفضة الكثافة مع حزب العمال الكردستاني».[1]

فعلى أساس التوجهات المصلحية يبنى الإدراك التركي في منطقة أوراسيا الذي تتجاذب فيه التهديدات والتوجهات الهوياتية لتركيا من جهة أخرى وهو ما تفسره الرؤى الجيوبوليتيكية التركية بين التوجهات الأوروبية، الآسياوية والفاصلة في الشرق الأوسط التي يتحكم فيها الموقع الجغرافي لتركيا. فقد شكل الصعود الإقليمي التركي في المناطق التي تمثل هويته الجغرافية أساسا لمضامين الفعل الخارجي والتي تشمل أهم مسارح العملياتية في «البلقان، البحر الأسود، جنوب آسيا الوسطى، روسيا، البحر الأبيض المتوسط، العراق وإيران، إضافة إلى السعودية والولايات المتحدة»[2]؛ فقد شهدت المحاولات التركية الفاشلة في كسب رهان الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي إعادة إحياء لمقومات الجيوبوليتيك من خلال الإستفادة من الموقع الجغرافي الذي يمنح لتركيا صفة الإمتياز بإمتدادها على الجسر البري

[1] Ibid.

[2] Michael Emerson and Nathalie Tocci ; Turkey as a Bridgehead and Spearhead : Integrating EU and Turkish Foreign Policy, EU-Turkey Working Paper No. 1/August 2004 , Centre for European Policy Studies.
http://aei.pitt.edu/6765/1/1143_01.pdf

تم تصفح الموقع في: 18 /2015/02.

الذي يربط جنوب شرق أوروبا بالجنوب الغربي لآسيا من جهة أخرى تمثل محورية تركيا حول أهم البحار السمة المميزة لجغرافية المنطقة التركية، والمنطقة التي تجعل منها المعبر الأساسي الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، مما يجعلها مركزا للتجارة عبر البحار ويزودها بفرص طبيعية لتصبح قوة إقتصادية، كمقياس فاصل في إسترجاع بعض من مقومات الإرث العثماني الذي لعبت فيه الجغرافيا دورا حاسما، كل ذلك لتحقيق منطق الهيمنة الإقليمية وفقا لمعيار القوة الذي يتراجع أكثر في منطقة الشرق الأوسط لصالح قوى غير عربية في ظل التنافس الإيراني الإسرائيلي، وفقدان الإقليم للدولة القطب خاصة بعد الحرب الباردة والغزو الأمريكي للعراق إضافة لمخلفات الحراك العربي الذي مهد للدور القيمي التركي في المنطقة، وهو ما يجعل الرؤية التركية لأوراسيا مبنية على الأطراف الجغرافية بين الإنتماء الأوروبي الآسيوي وضرورة تنافسات الهيمنة في الشرق الأوسط من جهة أخرى.

ولأن للأوضاع الجغرافية الحساسة القدرة في توليد المعرفة الهوياتية بين الدولة والإقليم، فإنه لا يمكن فهم الأبعاد الإقليمية لكزخستان في توجهاتها الحالية بعيدا عن الأطر الجغرافية التي جعلت منها محورا كلاسيكيا سوفياتيا في السابق وجزءا من الترتيب الأمني الحالي لروسيا، إلا أن ذلك لا يلغ الخصوصية التي ترتبط فيها المسارات الإقليمية للدولة حاليا بتعددية الفواعل التي يلعب فيها الإقتصاد الجزء الأكبر للإدراك الأمني الكزخستاني، في إطار سياسة مرنة تحافظ من خلال الميزة الجغرافية لها كمحور في وسط آسيا على حالات الربط والإتصال بين الأقطاب الأوراسانية والحفاظ على المنطق المصلحي مع غيرها.

فعلى الرغم من أنها شريك لروسيا تبقي كزخستان على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بالإضافة إلى الحلف الأطلسي، حيث تمثل الشركات الأوروبية

والأمريكية أهم المستثمرين في الصناعة البترولية الكزاخستانية[1]، كنتاج لما تقدمه تشاركية عدة أبعاد في تشكيل الرؤى المستقبلية للدولة، وهو الشأن بالنسبة لكزخستان حيث تلعب الخصوصية الإقتصادية، الجغرافية والهوياتية دورا مهما في السعي لخلق أدوار على المستوى الإقليمي.

فقد سمح تفردها على عدة مستويات مقارنة بدول الجوار في خلق إدراك هوياتي ينطلق أساسا من الرؤية الأوراسانية للدولة، ما ينعكس في إعتياد المسؤولين والمحللين الكزخستان في عرض بلادهم، لا على أساس الخصوصية الأوروبية ولا كمحور وسط آسيوي بل كدولة أوراسية»[2]، وهو ما شكل عامل السبق لكزخستان في تحريك التفاعلات الأوراسية خاصة على مستوى التعاون الإقتصادي مما سهل للأطراف الدولية تحريك بعض الترتيبات الأمنية وفقا لما تقتضيه مصالحهم نظرا للدور الذي تلعبه كزخستان على مستوى التعاون الإقليمي خاصة في النزاعات العبر إقليمية حول مشكل المياه في المنطقة من جهة، وما تمنحه طبيعة الدولة من خصوصيات إقصادية جعلت منها شبكة للتفرعات الإقليمية لاسيماالنفطية* منها التي تلعب دورا مهما في الإقتصاد الكزخستاني، إضافة إلى كونها دولة عبور وتحويل في المنطقة.

يبقى الإدراك التركي مرنا حتى ببروز أهم الأدوار وتفاعلاتها الإقليمية بعد الأزمة السورية، رغم ما يحتكم إليه من التهديدات الداخلية التي ترتبط بالجزء الكردي، والمنافسات الجوهرية في المنطقة، إلا أن البعد الدولي يتحكم أكثر في الأدوار التركية وتحركاتها في

[1] Andrew C. Kuchins and others ; Central Asia in a Reconnecting Eurasia : Kazakhstan's Evolving Foreign Economic and Security Interests , center for strategic and international studies, 2015.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/legacy_files/files/publication/150612_Kuchins_CentralAsiaKazakhstan_Web.pdf
تم تصفح الموقع في : 2017/08/02.

[2] Ibid.

* تمتلك كزخستان أربع أنابيب لتصدير الغاز : من تركمانستان عبر أوزباكستان وكزخستان إلى روسيا، أوزباكستان إلى كزخستان إلى روسيا، أوزباكستان إلى غريغيستان إلى كزخستان، من تركمانستان إلى الصين.

المنطقة، من جهة أخرى تمثل كزخستان بعد الأزمة الأوكرانية إنعكاسا لتخوف الصراع الغربي الروسي حول ميزاتها الطاقوية التي قد تجعل منها أوكرانيا الثانية.

المطلب الثاني: صعود الدور الإيراني في أوراسيا وأبعاد المواجهة الإسرائيلية إقليميا

تمثل إيران في سلوكها الخارجي الوحدة التي تعيد إحياء القيم الوستفالية للدولة وهو ما تجسده سياستها التي تتمتع بجرعة من الواقعية، وإنعزالية مصلحية وفق ما تحدده الرؤى الإستراتيجية، والتي يتجسد منحاها في إطار المساعي الإقليمية التي تشترك في جعل إيران قطبا إقليميا مزدوجا بشقين في أوراسيا، يمثل الأول الشرق الأوسط بأبعاده التاريخية والحضارية في حين يشكل وسط أوراسيا البعد الجغرافي الذي تمتد فيه المصالح الإيرانية على مستويين:

- آسيا الوسطى: كزخستان، غريغستان، تركمانستان، أوزبكستان، تاجكستان.
- جنوب القوقاز: أذربيجان، أرمينيا، جورجيا.

تمثل الرؤى الإستراتيجية الإيرانية لهذه المناطق جزءا من تراكمات ميلاد الدولة الإيرانية وتوجهاتها العامة رغم أن منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز تعتبر جزءا لا يتجزأ من إيران قبل أن تضطر إيران للتنازل عنها لروسيا نتيجة لمعاهدتي 1813 و1827، ما جعلها تتخلى لروسيا عن ما يعادل حاليا جمهورية أرمينيا و معظم جمهورية أذربيجان شرق جورجيا... ومناطق أخرى[1]. وهو ما يجعل هذه المناطق أجزاء إستراتيجية لإيران وفقا لما تمليه الإعتبارات التاريخية، ويربطها إضافة إلى ذلك حاليا البعد المصلحي الذي تعزز مع اكتشافات الغاز والبترول في وحول بحر قزوين سنة 1980 الواقع في الحدود الشمالية

[1] Mohsen Milani ; Iran in Reconnecting Eurasia : Foreign Economic and Secutity Interests , A Report of The CSIS Russia and Eurasia Prpgram , Center for Strategic and international Studies.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160420_Milani_IranReconnectingEurasia_Web.pdf

تم تصفح الموقع في:2017/05/07.

لإيران.[1] مما ساهم حاليا في زيادة الإدراك الإيراني لأهدافه في أوراسيا تزامنا والصراع الطاقوي عبر الممرات وأنابيب الطاقة.

رغم التفرد الذي تحمله الدولة الإيرانية مقارنة بالعديد من الدول على مستوى الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز من الناحية الهوياتية للدولة إلا أن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية أصبحت أكثر ديناميكية وواقعية تتحكم فيها التحولات الخارجية بالدرجة الأولى، فحتى العامل الديني لا يمكن إعتباره أساسا في فهم قوام التحركات الإيرانية إلا بإدراجه في حيز الفهم العام للمصالح الإيرانية وهو ما تبينه التحالفات العامة لإيران التي تعكسها كقطب مواز للإتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا في مواجهة الإنتشار الأمريكي، رغم الخلفية الدينية للإتحاد السوفياتي أو روسيا حاليا.

تعود بدايات الإدراك الإستراتيجي الإيراني المبني على أسس ما تفرضه الطبيعة الخارجية تحديدا في الجوار الإقليمي إلى ما بعد الثورة الإيرانية، فقد كانت قطيعة للمرحلة التي سبقتها والتي امتازت بالعلاقات الإيرانية الغربية الجيدة، فقد برز الصعود الإيراني رغم العوائق الإقتصادية التي كانت نتيجة لتراكمات الحرب الإيرانية العراقية فقد« استنزفت الحرب جل العوائد البترولية من 6 إلى 7 مليار دولار في السنة، سنة 1986 قام العراق بضرب أهداف إقتصادية إيرانية محطات بترولية، مصافي، مراكز إلكترونية ... »[2] وهو ما أسهم من جهة أخرى في بلورة الرغبة الإيرانية في الهيمنة الإقليمية التي تحددت ملامحها مع بروز الأطياف الإقليمية المعادية والتهديدات الأمنية المتوالية التي أكدت ضرورة تطوير البرنامج النووي الإيراني الذي انطلقت أزماته بعد سنة 2002 وشهدت إيران تطويقا غربيا لتأثيرها الإقليمي بمحطاته، وهو ما يجعلنا نجرد إيران كمحور من حيث التوافق الإقليمي إلى نمطين الشرق والخليج العربي الذي تحتدم فيه العلاقات الإيرانية بين أقطاب تريد تزعم الشرق الأوسط " النواة الإستراتيجية للشرق الأوسط" المشكلة من إيران العراق والسعودية، إلى جانب التواجد الإسرائيلي والذي يشكل فيه هذا القطب العداء التقليدي لإيران من النواحي

[1] Ibid.
[2] François Gèze et autres ; op. cit, p189.

الإيديولوجية والأمنية وهو ما جعلها أكثر حضورا من الناحية الإستراتيجية في هذه المنطقة، في حين يبرز النمط الثاني من العلاقات التي تحتويها إيران في كل من آسيا الوسطى والقوقاز ورغم أنها لا تشكل منحى عدائيا، فإن البروز الإيراني فيها يتبلور بصورة مركزية لكنها ضمنية ترتبط أكثر بالوجود الروسي في المنطقة وما تقتضيه توظيفات القوة، إلا أنه لا يمكن إقصاء إيران كلاعب أساسي خاصة وأنها « محور هيدروكاربون أساسي في جوارها الأوراسي... الذي ورغم حالة اللاعداء التي تحكم العلاقات الإيرانية بدوله إلا أن دول وسط آسيا وجنوب القوقاز، بالكاد تبدي تحمسها لتطوير علاقات وثيقة مع إيران عدا تخوف كل من أذربيجان وطاجكستان من تصدير الثورة الإيرانية وهو ما يبقي العلاقات الدبلوماسية بين المنطقتين و إيران في مستوى يسمح بعدم خلق عداء مع موسكو، بيكين أو أنقرة»[1]. مما يخلق نوعا من ضعف القدرة الإيرانية على تنفيذ استراتيجياتها المحاطة بالمنافسة الإقليمية والدولية، كما كان لإفرازات التطويق الأمريكي لإيران انطلاقا من الإحتواء المزدوج في الحرب العراقية الإيرانية والحصار الذي مارسته جراء تصاعد تعقيدات الملف النووي الإيراني دور في تأخير النفوذ الإيراني في هذه المنطقة خاصة وأنها تشكل جزءا من محور الشر في المنظور الأمريكي كما أنها تبقى محكومة باعتبارات الوجود الروسي الذي يشكل فقط حليفا مؤقتا لتبادل الأدوار على الساحة الإقليمية أو لوجود عدو مشترك في المنطقة هو الولايات المتحدة الأمريكية فالتعاون الروسي الإيراني يشكل الخط الموازي المعادي لذلك.

وبالعودة إلى الطرح الواقعي نجد أن المصلحة تطغى دائما على سلوكات الدول في النظام الدولي، التي تجعل آسيا الوسطى أهم أولويات السياسة الخارجية الإيرانية التي تقدم تنافسا في ضرورة تحديد الأدوار الجديدة لإيران في هذه المنطقة وهو ما يبرزه وزير السياسة الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي(Ali Akbar Velayati) في قوله أن: «الأمن القومي الإيراني جزء لا يتجزأ من السلام، الإستقرار والتطور الإقتصادي في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين»[2]، وبذلك تكون التطلعات الإستراتيجية لإيران في المنطقة مبنية على

[1] Mohsen Milani ; op. cit.
[2] Manochehr Dorraj and Nader Entessar ; Iran's Northern Exposure: Foreign Policy Challenges in Eurasia , center for international and regional studies , Georgetown University.

أسس المصلحة والتنافس، فالإدراك الذي يجعل منها حليفا لروسيا وجزءا من استراتيجيتها يجعلها أيضا منافسا لها في المنطقة، فالسعي الإيراني لا يتوقف عند الحدود التي تؤكدها القوى الإقليمية لكن الرهانات الإقتصادية والتجارية تحديدا تفرض منطق التعاون الحذر الذي تستغل فيه الميزات الجغرافية للدول وإيديولوجياتها وهو الشأن بالنسبة لإيران التي «تقع في قلب محور البترول الأهم في العالم، كما يمنحها التعدد الداخلي إمتيازات خاصة في المنطقة قد تعلوها السمة الأساسية التي تجعل منها جمهورية إسلامية في المنطقة رغم التنوع الداخلي، وهو ما توضحه الخريطة التالية في الإمتزاج بين الجغرافيا وهوية الدولة الإيرانية في أهم خصوصياتها الأساسية.

خريطة رقم (17): توضح التعدد العرقي و المحورية الطاقوية لإيران.

https://www.files.ethz.ch/isn/170119/DorrajEntessarCIRSOccasionalPaper13.pdf
تم تصفح الموقع: 2017/05/07.

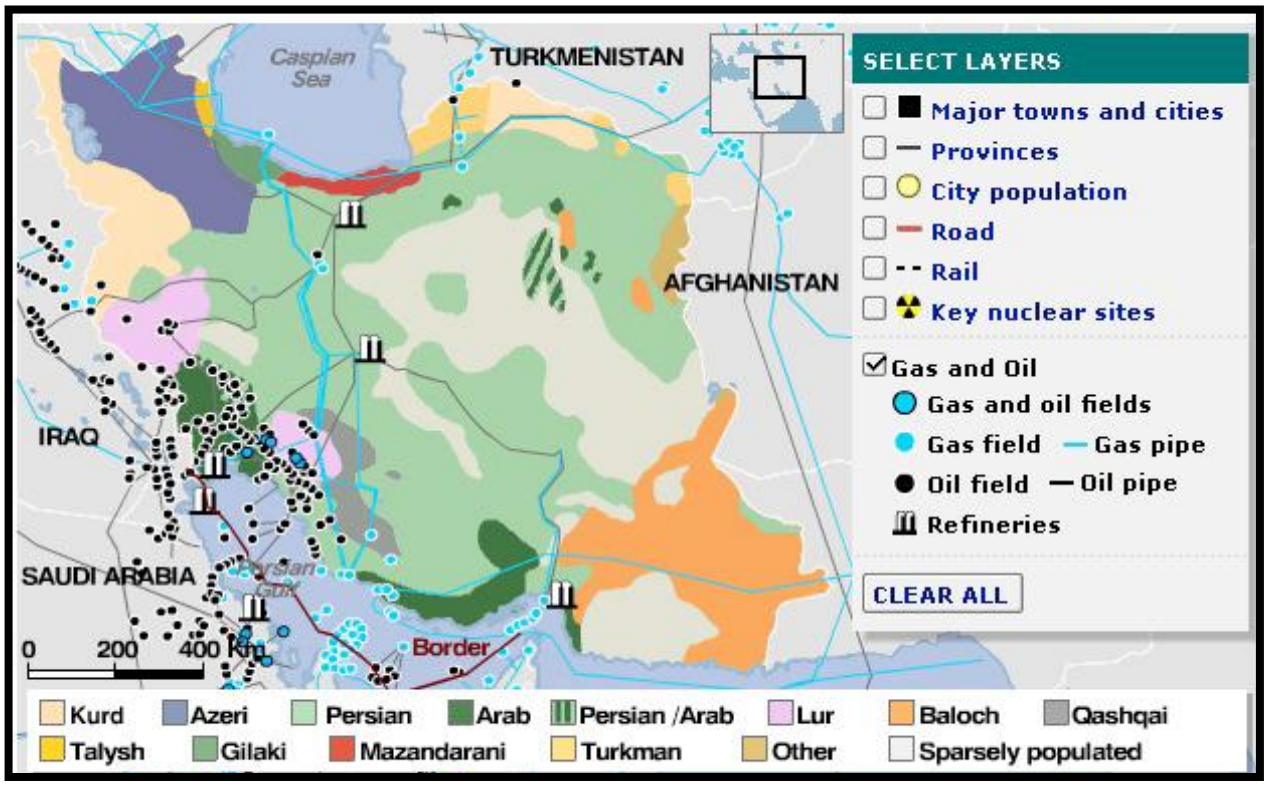

المصدر : http://www.peakchoice.org/pdf/new-mideast-map-legalsize.pdf

كان للأزمة السورية دور في إبراز الجيواستراتيجية الإيرانية أو توضيحها مبدئيا، رغم أن الدولة السورية كانت تحتل الإستثنائية العربية في الأجندات الإيرانية قبل الأزمة، أوجدتها الميزة العلوية ومركزية الموقع السوري في خدمة تمويلات حزب الله اللبناني الذي كان سندا إيرانيا يلعب أدوارا غير حكومية لصالح الوجود القيمي الجيواستراتيجي لإيران في المنطقة، لتكون بذلك سوريا الحليف الإستراتيجي العربي لإيران.

وترتطم المواجهة الإقليمية الإيرانية الإسرائيلية في موضوع الملف النووي الإيراني الذي تعتبر إسرائيل من خلاله إيران التهديد الأول في الشرق الأوسط كما يقدم التحليل الإسرائيلي للأزمة السورية الذي يقدمه في أنه من الصعب تحديد ما إذا كان بقاء النظام سيكون أفضل لإسرائيل ذلك أن سقوطه يمثل تهديدا للحدود الشمالية كما يشكل بقاء النظام قوة لمحاور أخرى،وبذلك تبقى إسرائيل غير قادرة على التأثير في تسلسل الأزمة خاصة أمام إنهيار التوقعات التي جعلت من النظام يكتسب جوانب أخرى من الثقة، ويكون أكثر تبعية

لحزب الله وإيران، أي حرا من القيود التي جعلته يمارس التحفظ سابقا تجاه لبنان الأردن وضد إسرائيل.[1]

إن ذلك التراجع الإستراتيجي الإيراني الذي أنتجته سياسة الإحتواء المزدوج وقابلته بداية التحقق من الوجود الفعلي لإسرائيل في المنطقة ككيان يبحث عن مكانة إقليمية وسط حزام من الدول المعادية، والذي منحته العديد من التراكمات الإستراتيجية خاصة الدعم الأمريكي وجودا خاصا لاسيما عسكريا، قدم لتوجهات جديدة في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية التي تحولت فيها إيران من **"مرجعية الصديق الجيواستراتيجي سنة 1987، إلى التهديد العالمي سنة 1992"**[2]، كمرحلة جديدة لإدراك يحكمه منطق الصراع حول الزعامة الإقليمية الذي خرجت فيه إيران بعد الحرب العراقية الإيرانية بأهداف جديدة، يحتل في مقدمتها البرنامج النووي الإيراني بالنسبة لإسرائيل أهم التهديدات الأساسية في المنطقة.

المطلب الثالث: بروز الإدراكات الإقليمية الجديدة للهند في أوراسيا.

تمثل المخرجات الجديدة للهند في المنطقة جزءا من التفاعلات الدولية التي تجعل من طموحها رهانا دوليا بقاعدة إقليمية، ساهمت الأوضاع التي أنتجتها في تتابع إقليمي بين آسيا الوسطى، التجاذبات النووية والنزاعات الإقليمية إضافة إلى المجالات الحيوية للطاقة إلى خلق وجود يحتكم في أساساته الأولى إلى الإقتصاد لتكون بذلك جزءا من التفاعلات الدولية التي تمنحها مستقبلا في المكانة الدولية.

---

[1] Eyal Zisser ; op. cit , p44.

[2] Trita Parsi ;Israeal Iranian Relations Assessed : Strategic Competition from The Power cycle perspective, Iranian Studies , Volume 38, number 2, June 2005. http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00210860500096329?scroll=top&needAccess=true

تم تصفح الموقع في: 2017/09/12.

يمثل الإنتشار الإقتصادي الهندي عبر المنظمات التعاونية جزءا من الإستراتيجية الصاعدة للهند التي تمنحها دورا فاعلا في الإبقاء على مركزية الدور الإقليمي وهو ما تجسده أدوارها في خلق شبكة من التواصل الإقليمي الدولي التي تبقيها في حالة إرتباط دائم بالبيئة الخارخية*، والتي تتعزز وفقا للأساس الذي تفرضه سياستها الخارجية رغم التحول الذي أكسبها خروجا من حالة "عدم الإنحياز non-alingment إلى حالة تعدد الإنحياز multi-alignment "[1] في سياستها الخارجية مما منح علاقاتها أكثر ديناميكية حتى مع الأعداء التقليديين.

تعتبر العلاقات الروسية الهندية، الركيزة الأساسية للهند في المنطقة لبلوغ الأهداف الإستراتيجية الجديدة، فالإدراك الهندي لم يتحرر من التوجهات السوفياتية والمواقف الروسية التي تبويء المكانة الروسية كقطب إقليمي، يقدم وجوده لخلق نمط من التوازي من شأنه تأكيد الميزة الإقليمية للمنطقة وإنهاء الأدوار الخارجية فيها لاسيما الأمريكية، مما يمكن الهند الإستفادة من دوافع الأوراسانية الروسية التي ترى أنها شرعية تأيدها البيئة الجغرافية، كما أن المواقف الروسية تجاه القضايا الإيرانية بقيت تجسد التوافق السلمي الذي يعكسه الرئيس الأول للهند في قوله: «أي طفل في الهند، إذا سئل عن أفضل صديق للهند سيكون جوابه روسيا»[2].

* وهو ما تترجمه أدوارها في منظمة البريكس " البرازيل، روسيا، الهند،الصين وجنوب إفريقيا"، ومجموعة العشرين، كما تحدد أدوارها الإقليمية في بعض أوجه التعاون التي تربطها بمنغوليا، الصين وروسيا وما عكسته أدوارها بعد الأزمة الأوكرانية في زيادة نشاطها تحديدا في المحاور الأوراسية الأساسية.

[1] Gulshan Sachdeva ; India in Reconnecting Eurasia Eurasia : Foreign Economic and Secutity Interests , A Report of The CSIS Russia and Eurasia Prpgram , Center for Strategic and international Studies.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160428_Sachdeva_IndiaReconnectingEurasia_Web.pdf

تم تصفح الموقع في:2017/05/17.

[2] Ibid.

تشكل الإمتيازات الطاقوية في المنطقة محركا لإستراتيجياته التي يتحكم فيها منطق الإستيراد الخارجي لثلاثة أرباع لإستهلاكاتها الطاقوية أغلبها من منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت أكثر إضطرابا[1]، وهو ما يقوي من رغبة الهند في تقليص تبعيتها للشرق الأوسط، وتركيزها في الأوساط الآسياوية التي أصبحت تمثل في إستراتيجيات الهند الخطأ الإدراكي الكلاسيكي، الذي جعل الهند تتجه نحو مناطق أخرى لتأمين مصادرها الطاقوية نظرا للإرث التاريخي الذي كانت فيه إضطرابات المنطقة مصدرا لتهديد الأمن القومي، إلا أن هذه الرؤية تغيرت إستراتيجيا فقد أصبحت الإمكانيات الطاقوية* لوسط آسيا أساسا للإستراتيجيات الجديدة للهند التي تبرز في سياقاتها السلمية.

لم يعد لهذا التجديد في السياسات الهندية إرتباط بالجانب الطاقوي فقط، فالطابع القيمي الذي يحكم المنظومة الهندية لا يستبعد النتائج التي قد تبرزها الدول الأساسية في المنطقة والذي تحتل فيه إيران أهم المشاركات في تحديده ، حيث يلعب الدور الديني إلى جانب جملة التوجهات التي تحكم أفغانستان والخلفية الأساسية للصراع الهندي حول الوجود الغسلامي في المنطقة المتمثلة في الهند، والتي منح فيها التواجد الأمركي إلى غاية 2014 بإنسحاب قوات حلف الناتو من المنطقة جزءا من حيثيات أمنية جديدة في شمال الهند، قد تفقد في بعض حالاتها الأوجه السلمية للمبادرات التعاونية، فرغمأن الهند برزت بتوجهات جديدة إلا أن طابع الإزدواجية بين المصلحة الطاقوية والقيمية الأمنية التي تمثل الأولويات في الإدراك الهندي تبقي الهند بين ميزان التوجه العالمي في شقين:

1) الإستفادة من أدوار القوى الدولية خاصة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يمنحها التدخل الأمريكي في أفغانستان قدرا من الثقة لضمان أمنها القومي تجاه

[1] Ivan Campbell ; India’s role and interests in Central Asia , Saferworld, October 2013, https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/indias-role-and-interests-in-central-asia.pdf

تم تصفح الموقع: 2017/09/12.

* تمثل آسيا الوسطى موطنا لإحتياطي 4 % من الغاز العالمي، و3 % من إحتياطات النفط، إضافة إلى اليورانيوم القابل للتخصيب الذي يشكل جزءا من الأمن القومي الهندي.

هيمنة الأطراف الإسلامية على الحكم، في حال سيطرة حركة طالبان على الحكم في أفغانستان، في حين تعزز القوة الروسية تأمين مجالات النفوذ التي ترتبط بالإتحاد السوفياتي سابقا، والتي تلعب فيها أسيا الوسطى المحور الأكثر جاذبية مما يؤمن مجالات النفوذ الجديدة للهند.

2) الحفاظ على العلاقات السلمية بالقوى الإقليمية لضمان أمنها الطاقوي لاسيما الدول المحورية في الشرق الأوسط التي تشكل إيران أهم محاورها، وإشراك الدول التي تدخل في الإدراك المصلحي في علاقات تعاونية تزيد من تعقيد شبكة التحديات المشتركة، حتى الدول التي تشكل جوهو التهديدات الهندية.

تمزج الهند في سلوكاتها الخارجية لاسيما الإقليمية بين الطابع اللبرالي الذي يمنحها حرية التعاون ويضمن المكاسب لا سيما الإقتصادية، خاصة بعد الصعود الصيني الياباني إقتصاديا وهو ما يعكسه الإفراط الهندي في الشراكات الإقتصادية والتجارية والتي تمثل جوهر تحركاتها الجديدة التي تلعب فيها العلاقات السابقة بالإتحاد السوفياتي أدوارا في بناء علاقات تجارية مع جمهورياته السابقة، إلا أن البعد الأمني لا يستثني التوجهات المصلحية التي تنعكس فيها براغماتية الدولة خاصة الهوياتية منها رغم أن التسلح الهندي يحقق مجالا واسعا في الأبعاد الأمنية.

يقدم رهان القوة الذي يجعل من الهند قطبا جيواستراتيجيا في أوراسيا رغم تأخر هذه الأدوار سمة الموازنة الإقليمية والدولية، أمام العجز الذي يجعل ثاني قوة إقتصادية في العالم تعاني من التبعية الغير مشروطة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945، يتذبذب فيها اليابان بين التكامل الإقتصادي الإقليمي والعسكرة[1]، وهو الشأن بالنسبة للطرف الكوري وهو ما يجعلنا نخلص بفكرة أن النتائج التي توصل إليها مشروع المخابرات الأمريكية لسنة 2020 في فرضية أن: « وقوع صراع بين دول تجد إحتمالاتها أكثر تركيزا في آسيا أكثر من مناطق أخرى».[2] رغم ما قدمته المحاكاة الهندية بالغرب خاصة الإتحاد الأوروبي جعل

[1] Bénédicte Beauchesne ; op. cit , p 363 .
[2] Ibid.

أكسب سياستها قدرا من المرونة كما أنها أصبحت تحتكم لعامل الديموقراطية السلسة داخليا، في حين تبرز التعاملات الجديدة حيزا من السلمية في التعامل خارجيا، إلا أن الإستقلال المبدئي في التحركات التي تجعل من الهند دولة منفتحة وما تبرزه تطلعاتها الجديدة مقارنة بالدول الإقليمية في محيطها يبقى إستثنائيا قد تلعب فيه القوة النووية قدرا كافيا من الردع، لكن يبق المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية أو الإقليمية محصورا في فكرة أن الدول ذات السيادة هي دول ليست مستقلة في النظام الدولي.

خلاصة الفصل:

قدم الفصل تحديدا لمدركات الدول تجاه الفضاء الأوراسي والتي تنطلق من البداية التي مهد لبروزها القوى الكبرى قديما تحت مدركات ما تمليه البيئة الجيوسياسية وتطلعات الدول، التي تنطلق أساسا من رهانات البيئة الخارجية في تحديدها للأدوار التي سيكون عليها سلوكها الخارجي وهو ما يمنح خصوصية الوجود الأولي للأطراف الدولية التي تشكل الأساس للمدركات المتوارثة بين أنماط القوة التي حكمت العالم في الإتفاق على سيادية جغرافية للأقاليم عن غيرها

توظيفا للطرح الجيوبوليتيكي الذي مزج بين فكرة قلب الأرض وحافة الأرض كانت دراسة الإدراكات الدولية لكل من القوى الغربية وروسيا، وإدراج الإدراك الجديد للصين في أوراسيا وفقا لتغيراتها في البيئة الدولية، بعد عرض الأوجه الجديدة التي أحيت ممارساتيا عودة الجيوبوليتيك إلى الممارسات الدولية وهو ما قدمه الفصل في إفرازات مرحلة مابعد الأزمة السورية والأوكرانية.

وأخيرا كان للأدوار الجديدة المنبعثة في أوراسيا إسقاط للرهانات التي قدمتها الإدراكات الأولى ونتائج الأزمات التي ساهمت في بروز هذه الأدوار، في حين كان للهوية الجغرافية والمنطق المصلحي دور في تحديد مسارات الإدراك للقوى الإقليمية في أوراسيا

الفصل الثالث:

الفصل الثالث: حوارات القوة في التفاعل الإقليمي الدولي بالفضاء الأوراسي ومستقبل المكانة العالمية

تمهيد:

يمثل جانب القوة الأساس الذي يحدد الفاصل في الإستخدامات الأساسية للفواعل الجديدة أو تحديد منهج توظيفاتها، وهو مايجعل من إسقاطات القوة في أوراسيا تمتزج بين التفاعل الإقليمي الدولي الذي برز في تشابك المصالح وتوظيفات الجغرافيا، كما منحته سمة التفاعل بين الهيمنة الدولية والهيمنة الإقليمية طابعا خاصا في توليد رهانات جديدة كانت أساس بروز التحولات الأمنية الجديدة في الفضاء الأوراسي.

تحتل بعض الأقطاب الإقليمية سمة البروز النسبي الذي يحول إدراكاتها إلى توجهات فعلية نتاجا لإفرازات عامل القوة، ما ساهم في تصادم المصالح أو التوافق على المستوى الدولي ،ماجعل الإطار الإقليمي العام جزءا من التوظيفات الأساسية للقوة الدولية التي تتمركز مضامين الإستراتيجيات الدولية وتوجهاتها العالمية بين الصراع التنافس والتعاون الذي كان فيه للفضاء الأوراسي بأبعاده الإقليمية الرهان الأكثر وجودا.

وهو ما يشكل نهجا لإعادة فهم التفاعلات العامة في الإقليم وفقا لمنطقها الدولي، دون إستثناء الأدوار الإقليمية التي تمهد توظيفاتها لبروز شاكلة جديدة من الترتيبات الأمنية وتقديم منطق إستراتيجي يكون على أساسه فهم النمط الذي سيحكم مبدئيا قاعدة النظام الدولي.

المبحث الأول: التقدم والتراجع في الأدوار الإقليمية والدولية بين الصراع التنافس والتعاون

منحت سمة التفاعل الدولي الإقلمي في أوراسيا إدراكا لتنافسات جديدة كما قيدت من جهة أخرى، مواطن الهيمنة التقليدية وخلقت تقدما في مسارات التفاعل الدولي الإقليمي خارج أطره الكلاسيكية التي قد تربط بميزات الصداقة أو العداء للطرف الأمريكي، وهو ما سيتم تناوله من خلال فهم أنماط التفاعل ومتغيراتها الرئيسية التي تجعل من الأطراف الإقليمية جزءا في الترتيبات الدولية من جهة وركيزة إقليمية مساهمة في تقوية الأدوار الدولية في المناطق التي أصبحت أكثر جيوإستراتيجية بفعل الرهانات التي تقدمها لمستقبل لمكانة الدولية.

المطلب الأول: تحديد الفاعلين في أوراسيا بين منطق الهيمنة ورهان الإقليمية.

تبرز أهم تضاربات الفاعلين في أوراسيا بين الدولي والإقليمي في النقاشات الأساسية التي تنطلق من الواقع العام للهيمنة، الذي يحدد مسارات دراسة الفاعلين في هذا الفضاء من خلال ما تعكسه مخرجات الفعل الذي تنتجه التفاعلات الجديدة بين الأقطاب الكلاسيكية وتصنيفاتها للفواعل الإقليمية الجديدة، بالمقابل يقدم رهان الإقليمية والموازاة الدولية لطابع الهيمنة، طرحا إنفراديا يخرج دراسة الفواعل من جانبها الأفقي إلى ما يفرضه طابعا لإنتشار الإقليمي وطبيعة المخرجات الجديدة للأدوار في الأقاليم المحورية.

ينطلق تحديد الفاعلين في أوراسيا من المحور الجيواستراتيجي الأبرز فيها الذي شهد تصادما لهيمنات مختلفة أسهمت في تحريره، وخلق جزء من ديناميكية فاعليه ونشر ذلك التعدد الذي أصبحت تحتويه أوراسيا، وهو ما تجسده الخريطة التالية:

الخريطة رقم(18): المحور التاريخي لأوراسيا عند ماكندر.

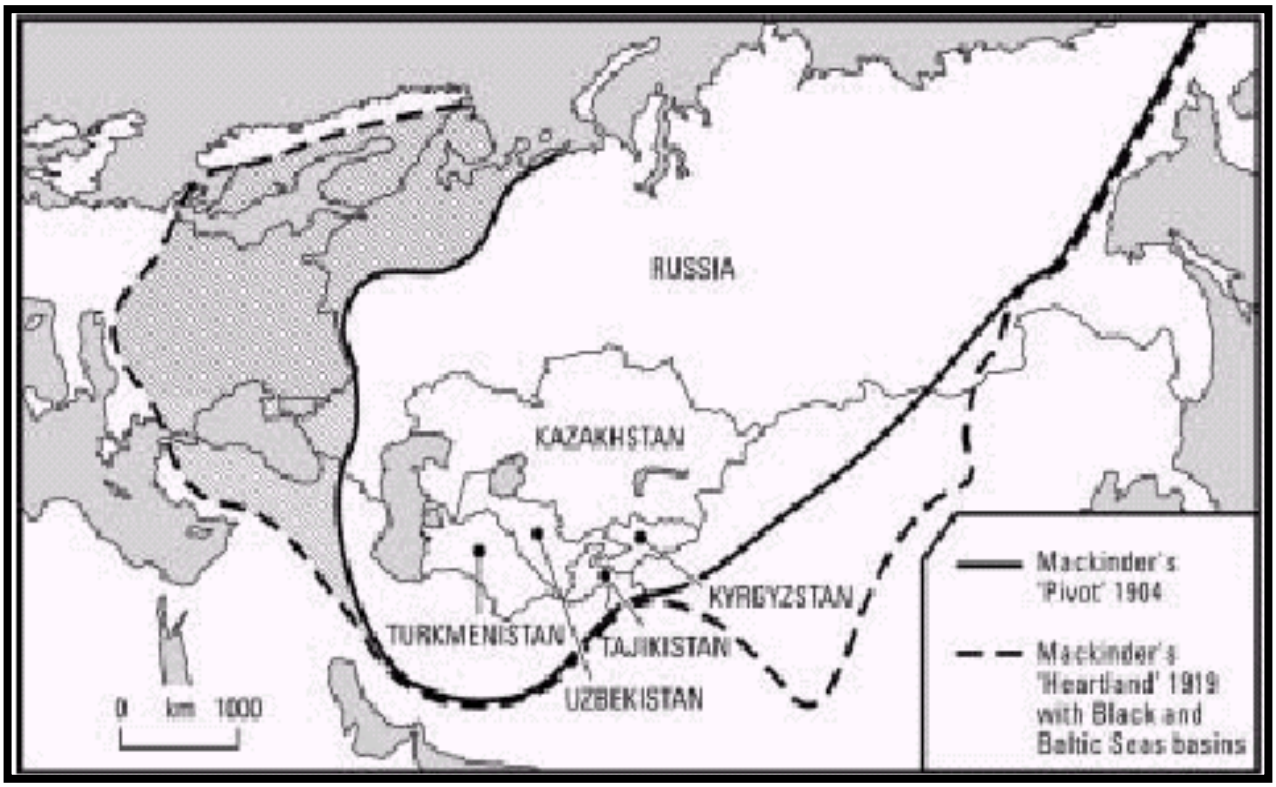

المصدر: Eldar Ismailov and Vladimer Papava ;The Heartland Theory and the Present-Day GeopoliticalStructure of Central Eurasia. P87.
https://www.silkroadstudies.org/resources/pdf/Monographs/1006Rethinking-4.pdf

إنطلاقا من التفاعلات التاريخية التي شهدها هذا المحور الذي يبرز في الأدبيات الجيوبوليتيكية لماكندر على أنه المحور التاريخي، والذي يتغير حجمه ونطاقاته الجغرافية وفقا للتفاعل الدولي وتحديدات موازين القوى فيه، لينتهي تشكيله في ثلاثية الأقاليم التي تجمع بين: آسيا الوسطى، الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وما تحتله الدول المهيمنة على هذه الأقاليم، وتراتبية الإنبعاثات الإقليمية الجديدة فيها.

كان للهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة دور في تقديم الرؤى الإستراتيجية التي ستصحب تحديد الفاعلين في أوراسيا طبقا للمبدأ الذي يجعل منها القوة المهيمنة، ويطرح ضرورة التوجهات العالمية التي تنطلق من المحاور الجغرافية الأكثر أهمية، مقارنة بالإنفلات الداخلي الذي كانت تواجهه الدول المنافسة، وكمقاربة لهذا الطرح يقدم برجنسكي الذي ينطلق من فكرة ضرورة الهيمنة الأمريكية تحديدا للفواعل التي أنتجتها المتغيرات الجغرافية في

المنطقة والتي يحصرها في: "أوكرانيا أذربجان، تركيا، إيران وكوريا الجنوبية "[1]، كمحور جيواستراتيجي في أوراسيا حتى وإن تضمنت دول خارجها، ويؤطر ظهور هذه المحاور حالات اللاإستقرار التي تجعل من وجودها جزءا أساسيا لإرساء معالم التعدد سواء على المستوى الإقليمي الذي يكون بتعدد القوى الإقليمية أو على المستوى الدولي رغم أن بقاءها لا يخضع لعامل الديمومة.

في الشق الثاني من تحليل الفاعلين في أوراسيا يبرز التضارب الذي يطرحه إيان بريمر **(Ian Bremmer)**، في كتابه **"Every Nation for Itself: Winners and Losers in a G-Zero World"**، لفكرة "برجنسكي" والتي يؤكد فيها أن التحليل وفقا لمقاصد الهيمنة بدأ في التراجع بإنتهاء دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة، ما صاحبه بروز قوى تحاول ملء فراغ القيادة العالمية **"global leadership void"**، هذه التحولات التي كان لتعدد الأدوار فيها دور في جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحول إلى قائد من الخلف وهو الحال بالنسبة للأزمة الليبية [2] ، وبذلك فإن تحديد الفاعلين في أوراسيا لا يتوقف على القدرة التأثيرية للدول الصاعدة أو التي ساهمت رهاناتها الإقليمية في بروزها ولا حتى في توجيهات القدرة الدولية في توظيفها، وهو ما يجعلنا نعود إلى الأساس الذي يجعل من وسط أوراسيا المحور الأهم الذي تسهم إمتدادات التفاعل فيه في إبراز الفاعلين بين الهيمنة والدور الإقليمي، والتي يشكل فيها طرح ماكندر الأساس الذي بنيت عليه جل الإسقاطات الأساسية للفاعلين في الفكر الجيواستراتيجي الحديث، وهو ما يبرزه المخطط التالي:

---

[1] Michael Tierney ; Beyond the Central Eurasian Pivot, **Journal of Military and Strategic Studies**, VOLUME 17, ISSUE 1 (2016).
http://jmss.org/jmss/index.php/jmss/article/view/507/pdf
تم تصفح الموقع في:

[2] Ibid.

مخطط رقم(03):يوضح دول وسط أوراسيا.

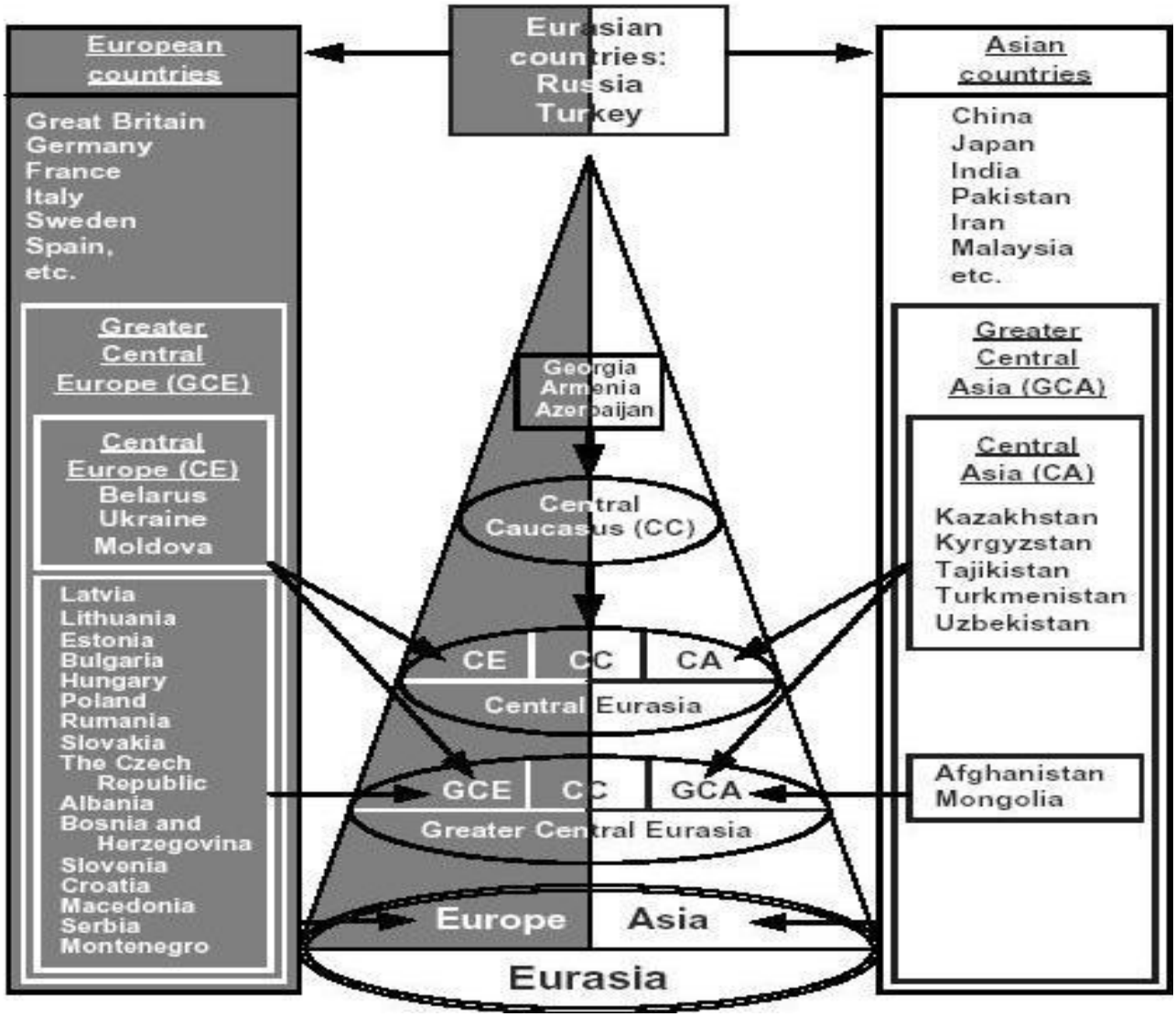

المصدر: Eldar Ismailov and Vladimer Papava ;The Heartland Theory and the Present-Day GeopoliticalStructure of Central Eurasia. P102.
https://www.silkroadstudies.org/resources/pdf/Monographs/1006Rethinking-4.pdf

وبذلك يكون لهذا الإقليم خصوصية إدراج الفاعلين أو إلغائهم في أوراسيا، كما تتضمن التفاعلات التي تجعل من دول مركزية فيه أو الأقاليم التي تمثل مناطق الجذب وفقا لمنطق الجيوسياسة الذي يحددها كرهان، في حين يجعل منها التنظير الجيواستراتيجي مسرحا لديناميكية الفاعلين، فرغم الإختلاف بين الأساس المحدد للفاعلين بين الإعتبارات الإقليمية وواقع الهيمنة الدولية، إلا أن نتاج التوزيع داخل الإقليم غالبا ما يتقاطع في أهم وحداته الأساسية التي يشكل فيها وسط أوراسيا الأساس المحدد للفاعلين في أوراسيا بشكل عام.

المطلب الثاني: عودة الجيوبوليتيك في تفاعلات المحور الروسي، التركي، الإيراني.

كان الحديث عن إعادة إنتاج التوجهات الجيوبوليتيكية في العالم مرتبطا بفاعلية هذا المحور أساسا، الذي يمثل فيه الطرف الروسي في أوراسيا الدور الأكثر إستقطابا للعداء الغربي والمنافسة الإقليمية والتعاون الإقتصادي في إقليم الإتحاد السوفياتي السابق.

إستنادا للنقاط المتحكمة في البعد الدولي والتي صيغت أبعادها الجديدة في مسارات الأزمتين السورية والأوكرانية، والتي كان لها إعادة حالة الحسم في الفرص التي كانت بدايتها مع كوسوفو والآن تحاول روسيا استغلال الفرصة وفرض منطق القوة لإعادة مكانتها في النظام الدولي وهو ما يحاكي أهداف سياستها الخارجية، في حين تشمل القوى الإقليمية الأساسية جزءا من واقعية التشارك الذي تحتله أهم المحاور الجيو سياسية في أوراسيا وهو اشان بالنسبة لكل من إيران وتركيا.

ترتبط إنبعاثات الجيوبوليتيك الجديدة المصوغة لصورة التعاون والتنافس بين هذه الأقطاب، في التداخل الذي تفرضه الهويات الجغرافية التي تجمعها كأقاليم موحدة عبر الإمتداد العام لأوراسيا بين وسط آسيا، القوقاز والشرق الأوسط، والهوية التاريخية التي تحدد أنماط لعلاقات سابقة يبرز فيها التعاون والتنافس الروسي التركي في المنطقة، الذي شكلت فيها الهوية التركية بين المجال الإسلامي وتحديات العلمانية، تقديرا للدعم الروسي في المنطقة الذي كان يتجاوب مع المسيحية والسلافية التركية على حساب التأييد العثماني للوجهة الإسلامية في تركيا وتطلعات الشعوب الإسلامية في القوقاز، وإلى غاية الحرب الباردة التي كان للطرف التركي بعد إنضمامه إلى حلف الناتو تشكيلا للحصن الجنوبي ضد الإمتداد الشيوعي في المنطقة[1].

[1]Stephen Flanagan ; The Turkey Russia Iran Nexus: Eurasian Power Dynamics , Center for Strategic and International Studies, 2013.
http://www.twc.edu/sites/default/files/assets/academicCourseDocs/24.%20Flanagan,%20ThTurkey%20-%20Russia%20%20Iran%20Nexus%3B%20Eurasian%20Power%20Dynamics.pdf

إنطلاقا من البدايات التي أطرت واقع الإقليمية خلال الخمسينيات كان للعلاقات التركية الإيرانية بروسيا في موجة البدايات الإقتصادية التي تمثل قاعدة كل تطور أمني وهدف سياسي، وهو ما كانت عليه العلاقات الروسية التي برزت توظيفاتها لهذه الأطراف الإقليمية المحورية من خلال التوطيد الإقتصادي الذي يكون كفيلا فيما بعد لتحقيق التوافق السياسي على المستوى الإقلمي من خلال مبدأ تشابك المصالح، الذي تفتك فيه الأدوار الطاقوية الإهتمام الأوسع للأطراف.

وهو ما يعيدنا إلى فهم المسار العام لتوزيعات الطاقة في العالم التي يحتل فيها الشرق الأوسط نسبة 50% من إحتياطات النفط العالمية، إضافة إلى مخزونات كل من فنزويلا،كندا وروسيا ستصبح النسبة 80 %، في حين يشكل مجموع الدول : إيران، قطر، تركمانستان وروسيا، ما مجموعه 60% من إحتياط الغاز العالمي[1]، وفي ذلك تستهدف البيئات التي تحكم نمط الإعتماد والتحرر بين هذه الأطراف، التي تجعل من تركيا كممثل للأوراسانية التقليدية بين توجهين، تتحكم في الأول رهانات الجغرافيا التي تميزها كقطب يمكن أن يكون جسرا لإمدادات الطاقة الأوروبية والغربية بشكل عام، والرغبة في التتحرر من التبعية الطاقوية لروسيا التي بدأت تتقلص تدريجيا*، إلا أن الهيمنة الروسية على أهم نقاط الإمدادات التي يشكل فيها منطقة القوقاز الرابط بين أهم البؤر الإستراتيجية لروسيا التي تشكل فيها معبرا بين البحر الأسود وبحر قزوين وهو ما توضحه الخريطة التالية:

تم تصفح الموقع في:2017/03/17.

[1] Thomas Gomart ; The Return of Geopolitical risk : Russia , China and the United State, Ifri , 2016.
https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/etude_ifri_tg_geopolitcal_risk_april16.pdf
تم تصفح الموقع في:2017/10/18 .

* كان لسياسة التنويع التي إنتهجتها تركيا بضرورة تقليص تبعيتها للطرف الروسي طاقويا دور في التحول إعتماد واردات بنسبة 40% إلى 12 % من النفط بين عامي ، 2009 و2011.

خريطة رقم(19): توضح الإمتداد الجغرافي منطقة القوقاز

المصدر : Andrew kuchins and Jeffrey Mankoff ; the south caucasus in reconnecting Eurassia, A Report of The CSIS Russia and Eurasia Prpgram , Center for Strategic and International Studies, 2016.
https://www.csis.org/analysis/south-caucasus-reconnecting-eurasia

حيث لا يشمل الإهتمام الروسي القوقاز الشمالي فقط كونه جزء من الفدرالية الروسية بل يمتد إلى المنطقة الأكثر توترا منه في القوقاز الجنوبي،وهو ما تعكسه الحروب الروسية في المنطقة التي تدخل في إطار إيقاف الإنهيار السوفياتي عند تلك الحدود التي سيكون منها الإنطلاق الجديد، من جهة أخرى الحفاظ على المصالح الأساسية التي تمثل فيها هذه المنطقة نقطة الإلتقاء الإستراتيجي لكل من تركيا إيران وروسيا بين محورين " محور شمال

جنوب الذي يشمل روسيا، أرمينيا، وإيران، ومحور شرق غرب الذي يضم أذربيجان، جورجيا وتركيا[1]"،

تبقى روسيا المحور الفاعل في المنطقة ، خاصة من حيث مراقبة ديناميكيات الطاقة عبر البحر الأسود، مما يشكل إيقافا لتطلاعات الغرب في تحويل تركيا كمعبر رئيسي يقلل من التبعية الغربية للغاز الروسي بتدفقات أخرى، وهو ما يجعل روسيا المستفيد من العداء الغربي لإيران والمنافسات الشرق أوسطية التي تقدم لأدوار جديدة على مستويات التوازي في الفرص التي تقلل من العزل الإستراتيجي الممارس على إيران، ومحاصرة فاعلية الجغرافيا التركية بالنسبة للغرب لا سيما طاقويا مما يفسح المجال أمام الترجمة التي تؤكد الهيمنة الروسية المبدئية على الواقع الجيوسياسي في أوراسيا بشكل عام، وعلى القوى الإقليمية المتطلعة للهيمنة الإقليمية بشكل خاص توظيفا وإدراكا.

[1]Jon B. Alterman and others ; The Turkey, Russia, Iran Nexus, Center for Strategic and International Studies.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/legacy_files/files/publication/131112_Brannen_TurkeyRussiaIranNexus_Web.pdf

تم تصفح الموقع في:2017/05/07.

المطلب الثالث: الأدوار الإقليمية الجديدة في التوظيف الإستراتيجي الدولي.

يخضع قوام العلاقة التفاعلية بين الأدوار الإقليمية والدولية في أوراسيا إلى نتاج الفعل الدولي ومقتضياته الأمنية التي تتحول فيها الأدوار الإقليمية إلى رهان للتوظيف بين الأقطاب الدولية الكبرى، وهو ما تقدمه بشكل أبرز القوى الإقليمية في سعيها للهيمنة، من خلال القدرة على تغيير المواقف على المستوى الإقليمي وهو ما يجعل منها جزءا من السند الإستراتيجي الذي تبحث عنه القوى الكبرى.

الحديث عن أهم القوى الإقليمية يرتبط فعليا بالوجود الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، حيث يقدم من ناحية القوة، الرهان الأبرز من حيث توظيفاتها ومن حيث القدرة الإستراتيجية على المنافسة والهيمنة الإقليمية، وتحقيق الموازاة الدولية للأقطاب المهيمنة على مستوى الإقليم، وتظهر التوظيفات الدولية لإيران في التقارب الذي تخلقه الأنماط الإقتصادية التي من خلالها تتم فك العزلة التقليدية خاصة بعد الإنفراج الذي عرفه الملف النووي الإيراني، إلا أنه لم يخلق تقاربا غربيا بقدر ما مهد لزيادة التقارب الصيني الإيراني، حيث تمثل إيران جزءا أساسيا من مبادرة طريق الحرير الصينية التي تنطلق أساسا من فاعلية إيران* في المنطقة وتحولات التوجهات الصينية التي لم تعد محصورة في طابعها الآسيوي الإفريقي، ورغم الصعود الإقليمي لإيران وتنوع مصالحها في أقاليم مختلفة، بقدر إستفادتها من توازي هذه المصالح بالقوى الكبرى التي تساهم في بلورتها إلا أنها تبق مجالا إقليميا يوفر جانب القوة فيه، إمتيازا للمصالح الإقتصادية أو السياسية للدول الكبرى.

* تم إدراج إيران كدولة أولوية في مبادرة طريق الحرير التي من أبرز سماتها الأولى التمويلات الصينية للخط الذي يربط مدينة، ييوو الصينية بمقاطعة تشجيانغ فى طهران عبر آسيا الوسطى فى بداية عام 2016.

لتفاصيل أكثر أنظر:

Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner; Ou Va L'Iran, Iris, Programme Asie , 2016.
http://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2016/10/Asia-Focus-2-Kellner-Thierry.pdf

تمثل إيران القوة الأكثر توظيفا في إدراكات الأدوار الدولية لكل من الصين وروسيا حيث يمثل التحول الجديد للصين كجامع بين القوة الإقتصادية والسياسية، في حين يمثل الدور الروسي القوة العسكرية السياسية، دورا في إعادة ترتيب الأجندات على المستوى العالمي من خلال خلق أنماط التوازن داخل الأقاليم الأساسية، كالشرق الأوسط، ووسط أوراسيا، وهو ما يجعل من الوجود الإيراني في المنطقة أكثر فاعلية في تأكيد التوازن الذي يحدثه التواجد الصيني الروسي في هذه المناطق.

بقدر ما يرتبط هذا التوازن بالبيئة الدولية الحالية، بقدر ما يمهد لتراجع القوة الأمريكية التي لا تجسد القوى الإقليمية الصاعدة رهانات للتوازي الإقليمي في إدراكها بل تشكل المنافس للتفرد الأمريكي وتهديدا لأمنها وهو ما يؤكد طابع التوظيف الأمريكي الذي لا يخرج من الأجندات الإستراتيجية، فقد كان التوظيف العراقي الإيراني في الحرب لإلغاء خصوصية التفوق الإقليمي من خلال الإحتواء المزدوج، وهو ما تمنحه الأزمة السورية بالمقابل في محاولة إنهاء الوجود القيمي والإستراتيجي لإيران من خلال أهدافه الأساسية وأطراف الموازنة في تحقيقها، التي تلعب فيها الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا كما أن التصنيفات الأمريكية للدول لا تخرج من طابعها الطاقوي وهو ما تلعب فيه دول القوقاز ومحيطها أهمية بالغة حيث تقدر الولايات المتحدة الأمريكية مكانة الدول بالفواعل الأساسية حولها والتي تربطها بها جذور تاريخية وجغرافية يصعب فصلها وهو ما يجعل من هذه الأطراف التي تشمل روسيا بالدرجة الأولى، إيران وتركيا، أكثر إرتباطا بالمنطقة وهو ما يحدد نسب إستفادتها التي تصنع المجالات الطاقوية أهم تأثيراتها، ما ينعكس على الإنخراط الغربي في أوراسيا، والذي أصبحت تغطيه أهداف المحاولات الأمريكية في إعادة التوازن لجنوب آسيا، التي تمثل الوطن التقليدي لتواجدها العسكري وهو ما تبرزه الخريطة التالية:

خريطة رقم (20):توضح دول جنوب آسيا.

المصدر: Peter Brookes and others ; Report to Congress of the U.S.-China Economic and Security Review Commission , November 2016

https://www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/Executive%20Summary%202016.pdf

فرغم الأهداف الجديدة للهند التي ترتبط بتوجيه سلوكها الخارجي نحو أوراسيا، تندرج كجزء في توظيفات القوى الكبرى التي تنعكس أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية كون الوجود الجديد للهند في آسيا الوسطى من خلال مبادرة طريق الحرير سيكرس لوجود

أمريكي. وبذلك تكون الأدوار الإقليمية جزءا من ترتيبات دولية تخضع للتوجيه، الإدارة والتوظيف، في حين تبقى مركزية التحولات الأمنية في نطاقات القوة الإقليمية.

المبحث الثاني: رهان القوة في التفاعلات بين محاور التنافس الدولية الكبرى.

تمثل القوة الدولية الأساس المحرك للتفاعلات الإقليمية في أوراسيا وهو ما يقدم لإبراز الترتيبات الأمنية الجديدة فيها وفقا لذلك، حيث تحدد المنظومات العالمية تبعا لتغيرات المنطق الدولي الذي تتحكم فيه القوة بالأساس وإنتاجات الإدراك الذي يستند إلى توظيفاتها من حيث التتابع الذي يجعل من أولويات القوة العسكرية والإقتصادية خيارا حتميا، حيث لم يكن للأدوار الإقليمية فقط فاعلية الوجود الجديد بل كان للتضارب الإستراتيجي الدولي تحريك لرهانات أمنية جديدة وهو الشأن بالنسبة لأهم محاور التنافس الكبرى.

المطلب الأول: القوى التعديلية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يصبح منطق القوة العالمية يخضع للأسئلة التقليدية، التي تمنح وجودا أكبر لميزات التفاوت البيني بين وحدات القوة فيها، بقدر ما أصبحت ترتبط بعامل الزمن والقدرة الإدراكية وتخلق من خلالهما سمة التساوي في معيار القوة؛ الذي من شأنه تحريك أبعاد جديدة من التفاعلات ترتسم وفقها الدعامة العالمية لتفرعات ذلك.

لطالما ارتبطت مسارات القوة بالتفاعل الدولي الذي يسيره منطق الهيمنة والتي بلغت سلسلة ترجماتها الواقعية ذروتها في التفرد الأمريكي بمضامين القوة، إلا أن الطابع التجديدي الذي يحكم السياسة الدولية، يفرض في كل مرة عودة منطق الأقاليم الذي يجعلنا نستوحي فكرة الإرتباط بين ماهو مصلحة وبين ماتغذيه قوة الإدراك بإسهام فاعل الهوية بمستواه الدولي، وهو ما يندمج في أصل واحد يشكل التوظيف الدولي لهذه الأقاليم جوهره من خلال إعتبارات الجيوبوليتيك، فقد قدمت البيئة الدولية الجديدة إعادة إفراز لتحولات أمنية لا يمكن إقصاء الفاعلية المكانية من حيثياتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ومن إعتبارات ذلك تبرز أهم المحاور الكبرى للتنافس الدولي في الموازنة التي تحملها هيكلة النظام الدولي بين القوى التعديلية التي تمثلها الصين وروسيا من جهة، وبين الطرف الذي يبقي على

دلالات النظام الدولي الحالية من خلال ما تمنهجه إعتبارات القوة للولايات المتحدة الأمريكية.

قد يمثل الوجود المعادل لمحور القوى التعديلية في أوراسا على المستوى الدولي إلتقاء لحوارات القوى، لكنه على المستوى الإستراتيجي يطرح إنفرادا في المواجهة وهو ما يجعلنا ننطلق في تحليلنا لذلك التنافس من البروز الجديد للصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يلخصه باسكال بونيفاس**(Pascal Boniface)** في كتابه: الجيوبوليتيك **(La Géopolitique)**؛ في فكرة أن السؤال الجوهري للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت الصين القوة التجارية الأولى في العالم سنة 2013 إستيرادا وتصديرا، لا يكمن في التخوف من ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي للصين سيفوق الناتج الأمريكي، بقدر ما يثيره الإهتمام بمسألة متى سيحدث ذلك[1].

يقدم النموذج الصيني نقاشا داخليا حول طبيعة النموذج الذي يفترض أولوية التعامل مع البيئة الخارجية؛ وهو ما يقدم أسئلة حول طبيعة هذا النموذج تحديدا في منطق من أي ناحية يمكن تعريف النموذج الصيني ووفقا لأية معايير؟، بالعودة إلى الطرح النيواقعي فإن طبيعة النظام الدولي تحدد آفاق النموذج الخارجية والتي ترتبط أساسا بعنصر القوة الذي مهدت الصين سبله انطلاقا من التداخل الإقتصادي العسكري؛ لكن التحولات الأمنية الجديدة التي أنتجت إدراكات مستقبلية حول مكانة الصين الدولية فرضت أنماطا وحدوية من بروز القوة في أشكالها العسكرية بقاعدة خلفية إقتصادية، وهو ما تثبته الوثيقة البيضاء للدفاع الصيني لسنة 2015 التي قدمت أوجها أخرى للأمن ومنطلقاته في المنطقة والعالم، إنعكاسا للتقييمات الجديدة التي أصبحت تحكم جيواستراتيجية العالم في أهم المناطق تأثيرا، والذي أصبحت تبرز من خلاله التوجهات العسكرية الصينية، خاصة في زيادة النفقات العسكرية 10.5% ، ففي تحليلاته للبيان الأبيض للدفاع ريتشارد بيتزينغر **(Richard Bitzinge)**، أحد المحللين الغربيين أساسا لتطوير الإنفاقات العسكرية في جوهر أن القيادة الصينية بين المتشددين والمصلحين متفقةحول فكرة مركزية واحدة هي أن الجيش الصيني يجب أن يصبح

[1] Pascal Boniface ; op. cit, p 139

أحدث قوة قتالية للقرن[1]، وتبرز من خلال ذلك أهم السمات الإستراتيجية التي تجعل من العمق التاريخي جزءا وظيفيا في تحولات العقيدة الأمنية الصينية، التي تحمل تلك الجذور العدائية للغرب، فرغم الدبلوماسية المرنة التي أصبحت تقايض المنطق الصيني الخارجي إلا أنها لن تشمل جميع المجالات تحديدا المتعلقة بالأمن القومي وسياساتها العليا التي أصبح الدور العسكري فيها أكثر وجودا.

وهو ما تمنحه التراتبية المكانية على المستوى العالمي فاعلية خاصة، حيث يدافع المسؤولون الصينيون عن الزيادة في نفقات التسلح إنطلاقا من الإعتبارات التاريخية وتوجهات الصين المستقبلية التي تبرز في قول أحدهم: « درسنا من التاريخ، أن أولئك الذين يتأخرون دائما سيتعرضون للتخويف، وهذا شيء لن ننساه أبدا»[2]، وهو ما تمنحه صفة الديناميكية في تبني فكرة أن بلوغ الصين لمرتبة القوة العظمى يتطلب وجودا فعليا لقوة عسكرية، وهو ما يبرزه الشكل التالي في تطورات الإنفاق العسكري الصيني.

[1] Anthony H. Cordesman ; Chinese Military Spending, center forstrategic and, 21 September 2016.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160928_AHC_Estimates_Chinese_Military_Spending.pdf
تم تصفح الموقع في: 2017/04/17.

[2] Ibid.

شكل رقم(02): تطور الإنفاق العسكري الصيني.

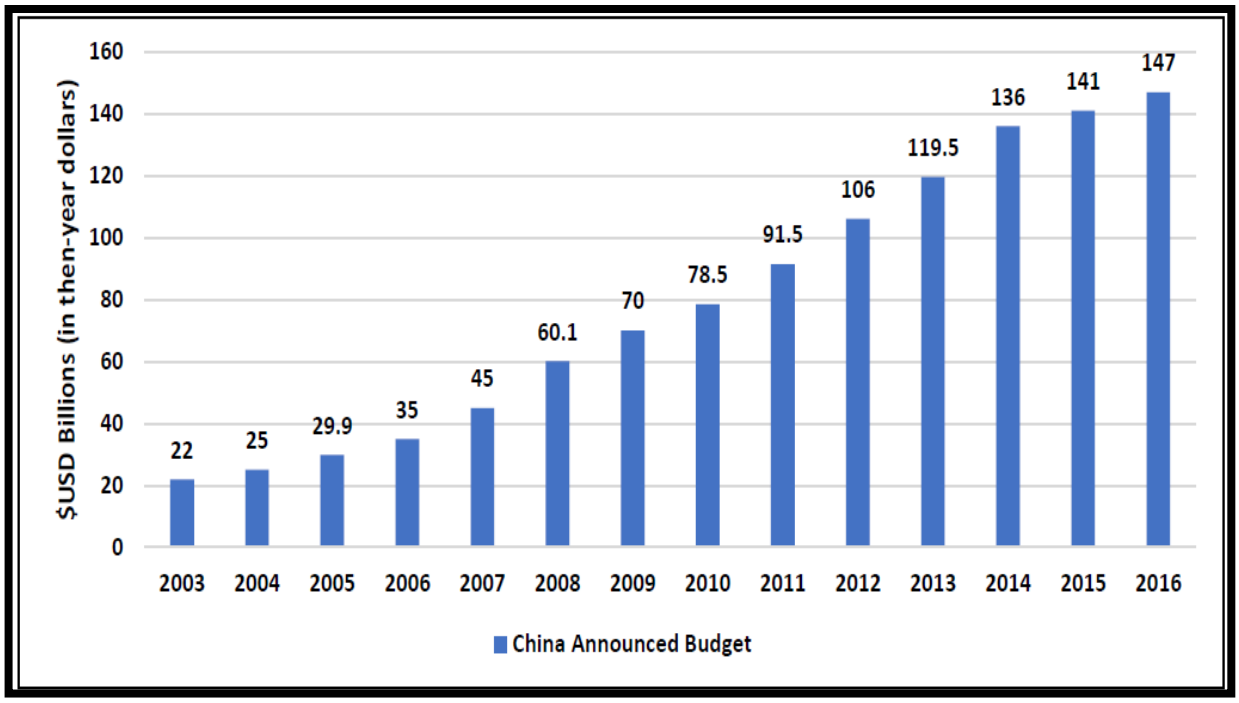

المصدر : Anthony H. Cordesman ; Chinese Military Spending, center forstrategic and, 21 September 2016.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160928_AHC_Estimates_Chinese_Military_Spending.pdf

رغم التنافس الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا إضافة إلى تراجع نسب إنفاقها العسكري إلا أنها تبقى القوة العظمى الأولى عسكريا، تحديدا من حيث الإنفاق العسكري الذي يمثل 36% من الإنفاق العالمي[1]؛ وهو ما يسمح بإعادة إنتاج صيغ جديدة على المستوى العالمي لا تلغ خصوصية الإبقاء على النمط الذي تفرضه كقوة عظمى، رغم تراجعه خاصة ببروز الصراع في أهم مناطق العالم.

وهو ما يتجسد في الشق الثاني من المنافسة التي تبقي على نحو من الإيديولوجيا والتاريخ في أحكامها الخارجية التي تربط واقع المنافسات الدولية بين الولايات المتحدة

[1] Frans-Paul van der Putten ; Great Powersand Global Stability , Netherlands Institute of International Relations, May 2016.
https://www.clingendael.org/sites/default/files/2016-02/clingendael_monitor2016-great_powers_and_global_stability-eng_0.pdf
تم تصفح الموقع في:2017/05/07.

الأمريكية وروسيا، التي أعادت إنتاج بيئات جديدة من المنافسة التقليدية في التوجهات الإقليمية الجديدة التي ترتبط أساسا بواقع النمو الإقتصادي الروسي وتحديث الإدراكات العالمية الجديدة وفقا لذلك.

كان لتلك الإدراكات التي صاحبت إنهيار الإتحاد السوفياتي بضرورة تبني نفس الركب الغربي والتي تغير منطقها ببداية العودة الروسية لاسيما إقتصاديا، فقد منح ذلك تسهيلا لبلوغ الأهداف الجيوإستراتيجية إقليميا والتي ترتبط بالفضاء الروسي الذي تمثل فيه شرق أوروبا ووسط آسيا إضافة إلى الإمتداد الجغرافي للقوقاز أهدافا أساسية لإعادة الهيمنة وتقديم شاكلة جديدة من التوجه الدولي لا سيما الأمني منه، الذي يشمل محالات إلغاء التعريف التقليدي للنظام الأمني الذي حكم العالم لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

قدمت التفاعلات التي أبرزت الأدوار الروسية في تغيير إستراتيجيات معينة، خاصة في تقويض الثقة الغربية بإنتهاء الحرب الباردة في معاقلها التقليدية التي تمثل أوروبا الشرقية أهمها إلا أن الإحياء الذي شهدته من خلال الأزمة الأوكرانية والتدخل العسكري الروسي في شمالها، والذي لم يجعل من الأزمة السورية ايضا تشابكا حتميا بقدر ما كان إنهاء للأحادية الصفقة الأمريكية في الشرق الأوسط.

يمثل ذلك المزج في العلاقة الأمريكية الروسية بين عودة الحرب الباردة وبلوغ ذروة المنافسات الجديدة في حرب الذكاء خاصة بعد زيادة إستخدام حرب المعلومات التي كان لها دور في التأثير على خصومها دون تكاليف نشر القوات العسكرية على حدودها، ولتوظيفات هذا النمط من الحروب الهجينة دور في تغيير أجندات أمنية داخلية لا تتوقف عند الحدود الأوروبية فقط بل تتعداها إلى خصوم السيادة الدولية.

قدمت المنافسات الأمريكة الروسية في سمات عودة الحرب الباردة تضاربات جديدة بمختلف مستوياتها، العسكرية التي كانت سوريا أرضا لها، الإيديولوجية الجيوسياسية التي كانت أوروبا الشرقية مسرحا لها، المعلوماتية التي إرتبطت بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية وأخيرا كان لتوظيفات القوة الناعمة في المنطقة دور في إعادة توجيه مسارات الهيمنة بين الأقطاب الثلاثة والتي تبرز المنافسة الإقتصادية فيها في القدرة على

خلق شبكة تعاونية تجعل رابطة المكاسب تحدد أدوار اللاعبين ومجالات الهيمنة في المنطقة الأوراسية، وهو ما يبين الشكل التالي أحد أهم أوجهها.

شكل رقم(03): يوضح نسب التعاملات التجارية الأمريكة في أهم المناطق العالمية.

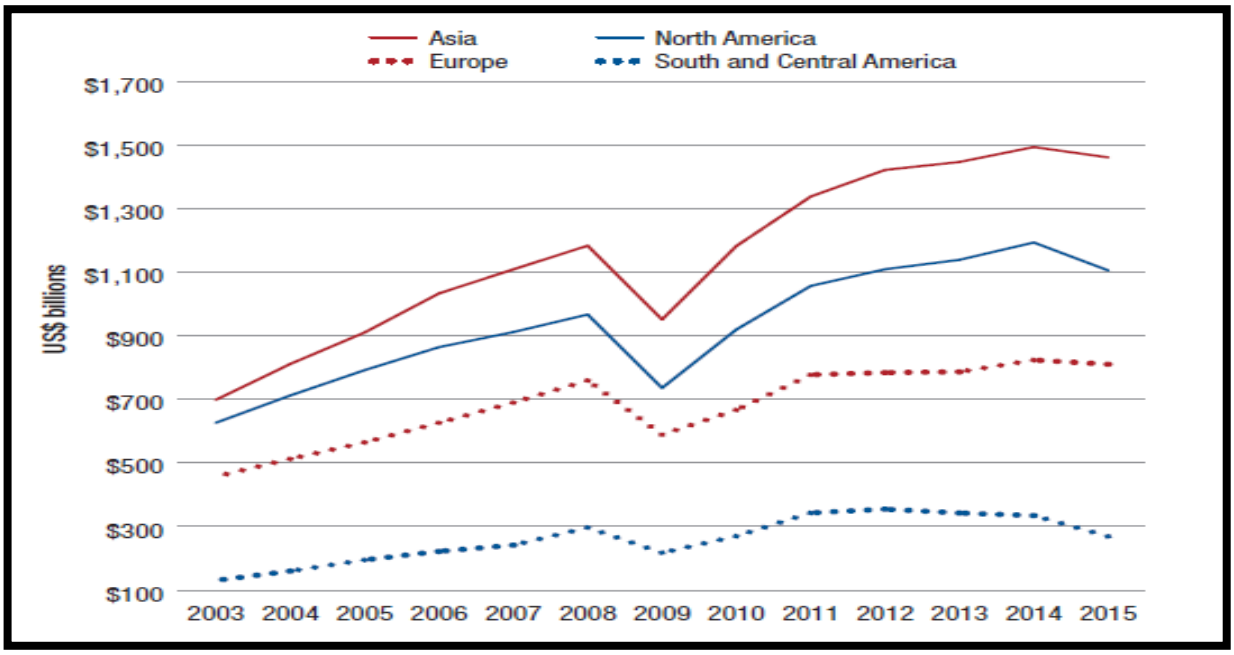

المصدر: Peter Brookes and others ; Report to Congress of the U.S.-China Economic and Security Review Commission , November 2016

https://www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/Executive%20Summary%202016.pdf

المطلب الثاني: القوى التعديلية في مواجهة الإتحاد الأوروبي.

تمثل المواجهات الأساسية بين القوى الدولية الأساسية في أوراسيا والتي تخضع لواقع المجال الحيوي المتصارع عليه، وتأثيرات الجيوسياسة التي لاتخرج من تحديات الأزمة التي تعيد إفرازات تاريخية معينة، وهو ما يجسده الإتحاد الأوروبي في علاقاته بروسيا في نطاقات الأمن التي تمتد بتواجد حلف الناتو في المنطقة، وهو ما يتحدد في ضوء النقطتين التاليتين:

- درجة إستيعاب السياسة العسكرية الروسية إستراتيجية وعقيدة: بما في ذلك استخدام تقنيات الحرب متعددة الأبعاد كالغموض، التضليل وسياسة الإنكار.

- درجة الإستخفاف بالنوايا الروسية وإستعدادها لتقوية والحفاظ على مجال نفوذ يتجاوز الحدود الروسية نفسها[1].

ترتبط العلاقات الروسية الأوروبية في شقين تهيمن على الأول السمة الأمنية في مناحيها العسكرية، والتي يلعب فيها حلف الناتو الدور الأساسي في المنطقة ، في حين تتمركز مجالات تطبيع العلاقات إرتباطا بواقع التبعية الإقتصادية الأوروبية لروسيا طاقويا والذي تمثل فيه روسيا الجزء الأكبر وفق مايبرزه الشكل التالي:

شكل رقم(04): حصة روسيا في واردات الاتحاد الأوروبي من الفحم، النفط والغاز الطبيعي.

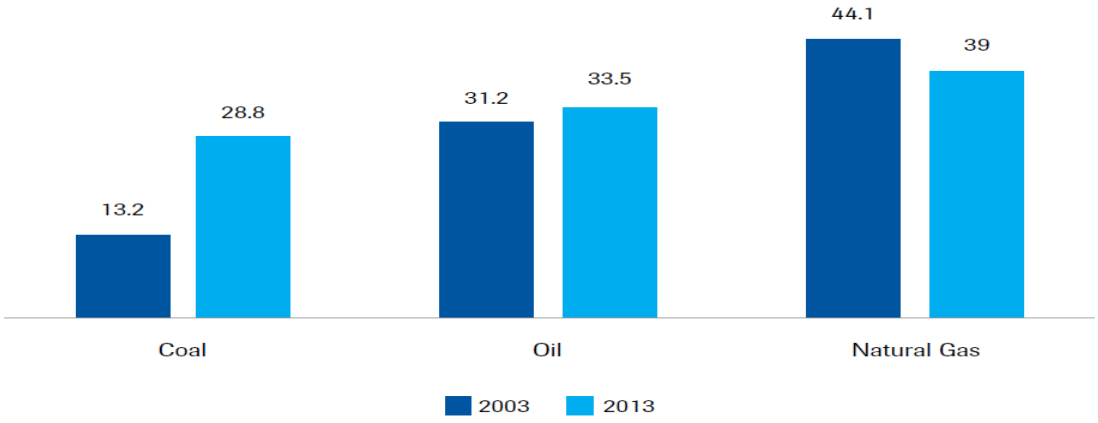

المصدر: Frans-Paul van der Putten ; Great Powersand Global Stability , Netherlands Institute of International Relations, May 2016.
https://www.clingendael.org/sites/default/files/2016-02/clingendael_monitor2016-great_powers_and_global_stability-eng_0.pdf

إلا أن أنماط الردع التي أصبحت أكثر بروزا في الإستراتيجيات المتبادلة بين الطرفين بعد الإفرازات الجيواستراتيجية الحديثة لم تغير من الرؤية الأوروبية لروسيا كحليف تاريخي في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا، وتصنيفته كشريك إستراتيجي بعد الحرب الباردة فقط بل أصبح نطاق الرؤية ممتدا إلى طبيعة الردع الجديد الذي سيكون له مجال في الجوانب العسكرية تحديدا التي أبرزها التطور في القوة العسكرية الروسية.

وهو ما كان لمرتداته جيوسياسيا في أوكرانيا، سوريا والقرم التي أبرزت جانبا من تطور الجيش العسكري الروسي الذي كان للحرب الجورجية 2008 دور في تحقيقه، وبذلك

[1] Julian Lewis andothers ; Russia:Implications for UK defence and security , First Report of Session 2016–17, House of Commons Defence Committee.
https://publications.parliament.uk/pa/cm201617/cmselect/cmdfence/107/107.pdf
تم تصفح الموقع في: 2017/05/07.

ستتلخص العلاقات المستقبلية في الإستراتيجية العسكرية لحلف الناتو في المنطقة التي تتخذ من العضويات المنتشرة في أوروبا الشرقية مجالا للردع الروسي، ورغم الفشل الذي صاحب محاولات ضم أوكرانيا إلى الحلف وما قابله من توجهات عسكرية روسية يظهر فيها ذلك المزج بين القوة التقليدية والميزات الحديثة: " فعلى مدى السنوات العشر الماضية أبدت روسيا إستعدادها لتوظيف هجومات إلكترونية ضد الدول الغربية بما في ذلك استونيا في عام 2007، مصنع الصلب الألماني في 2014، محطة التلفزيون الفرنسية... والبرلمان الألماني في عام 2015"[1].

تتصاعد القوة الروسية أمام تضارب السياسات العليا للإتحاد الأوروبي التي أصبحت أكثر إستفادة من خصوصيات التدخل التي يقدمها الحلف الأطلسي في مناطق الدول الأعضاء إلا أن التفكك الأمني الداخلي للإتحاد ككل يبقى عاجزا أمام الهيكلة الجديدة للقوات الروسية وتوجهاتها في المناطق السيادية لنفوذها السابق، وهو ما يجعلنا ننتقل مواجهة الإقليمية للهيمنة في الحرب الباردة إلى مواجهة إقليمية إقليمية، تستند فيها أوروبا إلى شقين الأول يمثله الإتحاد الأوروبي الذي يقدم لتلك البادرة القيمية من التوجهات المشتركة التي تستوجب الدفاع عنها وتحقق نمطا من مجاوزة القومية بإسنادها إلى ذلك الطابع المستمر من تشاركية المكاسب الإقتصادية، في حين يمثل الحلف الأطلسي الشق العسكري الذي يفعل مساراتها الإقليمية، بينما تمثل روسيا الوجه الآخر لها الذي يمثل مواجهة إقليمية بدعامة الهيمنة السابقة التي تجعلنا نعود إلى الطرح النيواقعي في تفسير ظاهرة الأقلمة بصورة مصغرة لإنتشار القوة التي تقف فيها روسيا موقف القطب الإقليمي لأوراسيا والذي يقدم إحتواء لضعف القوى الأخرى، ويبقى نزاعا بين إقليميتين تحاول الأولى إعادة إحياء مجالها الحيوي في حين تحاول الثانية تطويق ذلك.

يبرز الضعف الأوروبي في وحداته التفردية داخيا التي يصعب إدماج هوياتها الأمنية خاصة وأن أمنها الخارجي أصبح أكثر تفردية ولا يلغ الإرتباط في بعض جوانبه بالحلف الأطلسي ذلك، والذي لم يقدم أوجها لتراجع الرد العسكري وقدراته في الدول التي تصنف في مجال أمنه كأوكرانيا التي ليست جزاء من الحلف فقط، بل حتى في الدول التي تشكل جزءا

[1] Ibid.

منه والتي من أبرزها دول البلطيق التي أصبحت رهانا روسيا تتأرجح بين الإقليمية التي تستند إلى روسيا كدولة واحدة، وبين الأمن الذي توفره مجموعة دول متناقضة أمنيا، وهو ما يدافع عنه جون شيبمان **(John Chipman)** مدير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بقوله: « روسيا تمتلك القوام العسكري الذي يجعلها قادرة على التنفيذ ولها قدرة تقييد حرية الفعل في دول البلطيق» كالإنتشار على إمتداد كالينغراد، المعتزل الروسي الواقع بين بولاندا وليتوانيا على ساحل بحر البلطيق الذي عرف إنتشارا لقوات نووية روسية سنة 2014[1].

لا ينفصل التفاعل الذي يحدد العلاقات التنافسية بين هذه الأقطاب عن أبعاده التاريخية التي تمتزج فيها العدائية التاريخية التي جعلت من الصين جزءا من محددات السياسة الدولية الراهنة للعديد من الفاعلين، ورغم ذلك فإن المكانة التي تجعل من روسيا الرائد الطاقوي في الإقتصاد الأوروبي، فإنها تجعل بالمقابل الصين الرائد التجاري بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نطاق ذلك تبرز الإستراتيجية الصينية في مقابل محاولات العزل الأمريكية خاصة الإقتصادية منها في مجالاتها الحيوية التي يمثل فيها الفضاء الأوروبي سوقا الأول لمنتجاتها تاريخيا.

يخلق صراع المصالح بين الغرب والصين، ومجموعة الدول الصاعدة، حضرا لإقامة إتفاقيات جديدة للتجارة العالمية الحرة جزئيا، بالمقابل وعبر الشراكة عبر المحيط الهاديء يمكن إنشاء منطقتين للتجارة الحرة الإقليمية وهو ما تشهده المفاوضات بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي الذي من شأنه عزل الصين، الذي كان الرد الصيني عليه بإنشاء مبادرة طريق الحرير 2013[2]، كما أن مبادرات الشراكة الأوروأمريكية وتوجهاته العازلة تجاريا للصين، لم تعكس سوى تقدما في العلاقات الصينية وتطورا في الإعتمادات التجارية الدولية التي حققت من خلالها الصين صعودا في العلاقات التي تربطها بالإتحاد الأوروبي وهو ما يبرزه الشكل التالي:

[1] Ibid.
[2] Frans-Paul van der Putten ; op. cit .

شكل رقم(05): تطور العلاقات التجارية بين الصين والإتحاد الأوروبي.

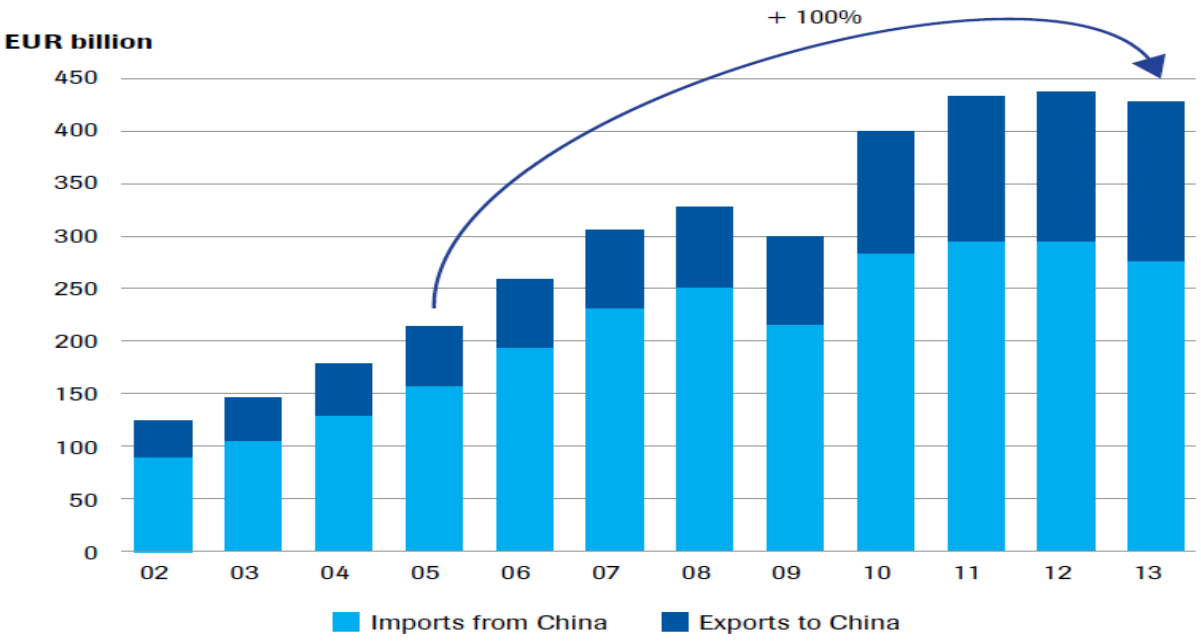

المصدر: Frans-Paul van der Putten ; Great Powersand Global Stability , Netherlands Institute of International Relations, May 2016.
https://www.clingendael.org/sites/default/files/2016-02/clingendael_monitor2016-great_powers_and_global_stability-eng_0.pdf

ترتبط التوجهات الصينية الجديدة بمحاولات إلغاء المركزية الأوروبية من خلال تجسيد الربط الآسياوي الأوروبي الذي يمثل الفاعلية الجديدة لأوراسيا التي تقدم فيها الصين الإستراتيجيات الإقتصادية أمام التوجهات الأمنية العسكرية لروسيا وهو ما يقدم لتلك الموازنة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في المواجهات الجديدة بين اللاعبين في المنطقة.

المطلب الثالث: رهانات القوة عبر الأقطاب ومآلات النظام الدولي

ينطلق السؤال الجوهري الذي يحكم علاقات القوة بين الأقطاب الثلاثة في توجهات التي تثبت مراكز الإدراك الجيوسياسي لديها من نطاق إدراكاتها ومناحي تلك الإستفادة الإستراتيجية من التعدد الذي يحتويها، إذ تحمل صفة عودة الجغرافيا جزءا من الإنبعاث التقليدي للقوة الذي يحتكم تاريخيا بالنسبة للصين إلى فكرة الضعف التاريخي الذي إمتد في الذاكرة الصينية في ما يصطلح عليه بقرن الإذلال الذي إمتد من 1842 إلى 1949 وهوما يقدم قدرة لشرح الرؤية الصينية للعالم التي تقدم إستشرافا مستقبليا بحيثيات تاريخية، ويرتبط

ذلك بالرؤية الصينية لروسيا التي لا تخرج من العداء التاريخي وتجاوبات المصالح التي تحوله في مواقف دولية معينة إلى شريك إستراتيجي محوري.

إن التداخل الذي يحكم واقع العلاقات داخل محور القوى التعديلية لا يضبطه تصور واحد فقط، حيث تمثل روسيا بالنسبة للصين الفاعل الإقليمي الذي من شأنه إحداث توازنات إقليمية تؤثر على المصالح الصينية خاصة في أسيا الوسطى وأوراسيا بشكل عام رغم ما يقدمه من ميزات على المستوى الدولي في التقليل من بعض أوجه العزل الإستراتيجي للصين لاسيما إقتصاديا، دون إستثناء القدرة العسكرية على إنتاج مواقف مضادة للقوى الغربية مما يجعل طبيعة العلاقة التي تصوغ العالم في ملامح ثنائية قطبية قابلة للإنفراج أو التراجع بأزمة دولية جديدة قد تتحول فيها الصين من فاعل دولي له تأثير إقليمي إلى فاعل عالمي على مستوى المواقف الدولية أو الإبقاء على الحالة التي تشكل فيها روسيا الفاعلية الأكبر على المستوى الدولي.

قدمت الأوجه الجديدة للتفاعل الدولي إبرازا للأدوار العسكرية التي من شأنها تغيير المواقف الدولية أو إحداث ترتيبات معينة، وتبرز فاعلية القوة الصلبة في القدرة على التوظيف، ما يبقي على الدور الروسي كفاعل أساسي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيا، خاصة في الأقاليم الإستراتيجية، وهو ما يجعل منه إعتمادا مؤقتا للصين التي أصبحت تبرز أكثر في المناح الإقتصادية وتقتصر التوجهات العسكرية لها في إقليمها الذي يشكل فيه البحر الجنوبي للصين الأهمية الكبرى.

تمثل أهم النقاشات الرئيسية التي أصبحت تحكم منطق العلاقات الدولية في سلمية الصود الصيني، وهو ما تقدمه الرؤى المتناقضة لكل من برجنسكي وجون ميرشايمر حول ذلك والتي يرى فيها ميرشايمر أن الصين ورغم الفصول التارخية المؤلمة التي تشكل جزءا من توجهاتها المستقبلية إلا أنها لا تمثل تهديدا عسكريا لأمريكا كونها تبحث عن تحقيق الأرباح المادية وليس الحرب وهو ما عبر عنه بـ: " Make money not war " في تعبيره عن السلوكات الخارجية الجديدة للصين، في حين جاء رد جون ميرشايمر إنطلاقا من فكرة أنه لايمكن للصين مواصلة صعودها السلمي، خاصة في حالة بقاء نموها الإقتصادي

على حاله خلال العقود القادمة وهو ما يجعلها تدخل في منافسة، أمن مكثف وحتى إمكانية الحرب مع الولايات المتحدة، في حين أن معظم جيرانها بما في ذلك: الهند اليابان، سنغافورة وكوريا الجنوبية وروسيا وفيتنام من المرجح أن تنضم للولايات المتحدة الأمريكية من أجل إحتواء الصين[1].

إلا أن صعود الصين كلاعب سياسي واقتصادي وعسكري، هو السمة المميزة لأوراسيا على المستوى الإقليمي والدولي فرغم الحدود التي تبقيها الصين في معاملاتها الدولية التي تسيطر عليها القوة الناعمة، حيث تبرز ردود فعلها الدولية عسكريا في حدود إقليمها ، إلا أن الطموح الصيني في التحول إلى قوى عظمى يهمن عليه البعد العسكري وهو ما تظهره التحولات الجديدة في الميدان العسكري لسنة 2015.

أمام التراجع العسكري الكبير للقوى التقليدية " بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا" التي لا تؤكد إنخفاض تكلفة قواتها العسكرية تراجعا نسبيا في تدخلاتها العسكرية أو إستخداماتها للقوة الصلبة بقدر ما هو بداية لتبني أساليب جديدة وهو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك فإن إختيارات القوة ليست ميدانا لقياس تحولات القوة بين الأقطاب المهيمنة في السياسة الدولية بقدر ما يثيره الفعل ورد الفعل، في القدرة على تبني المواقف السياسية في البيئة الخارجية دفاعا عن المصالح الأساسية إضافة إلى قدرة الأطراف على توظيف متغيرات أخرى تجعل من الرهانات التشاركية جزءا مبدئيا للتحالف المؤقت، وتحويل إستراتيجيات مضادة يكون فيها لعامل القوة بمختلف جوانبها دور الحسم.

تفضي التفاعلات الدولية الجديدة إلى تقديم تلك الجوانب الأولى من الترتيبات الأنية التي تقدم لتحولات في البيئة الدولية، فبدل البحث عن إعادة التوازن في منطقة معينة من المناطق الإستراتيجية عالميا في المنظور الأمريكي، أصبحت أمريكا أكثر إستعدادا لإعادة التوازنات على المستوى الدولي أو العالمي، بعد سلسلة من التجارب التي حكمت منطق

[1] Zbigniew Brzezinski, John J. Mearsheimer ; Clash of the Titans, Foreign Policy, January/February 2005.
http://faculty.arts.ubc.ca/tiberg/MPA_Asia_Apr_2010_readings/Brzezinski%20and%20Mearsheimer.%20A%20Clash%20of%20Titans.pdf

الزعامة العالمية في توجهاته العسكرية التي أحدثت اليقين بالعودة إلى منطلقات القوة الأساسية في العلاقات الدولية وهو ما يبرزه الشكل التالي:

شكل رقم(06): يمثل مجموع الإنفاقات العسكرية الأمريكية .

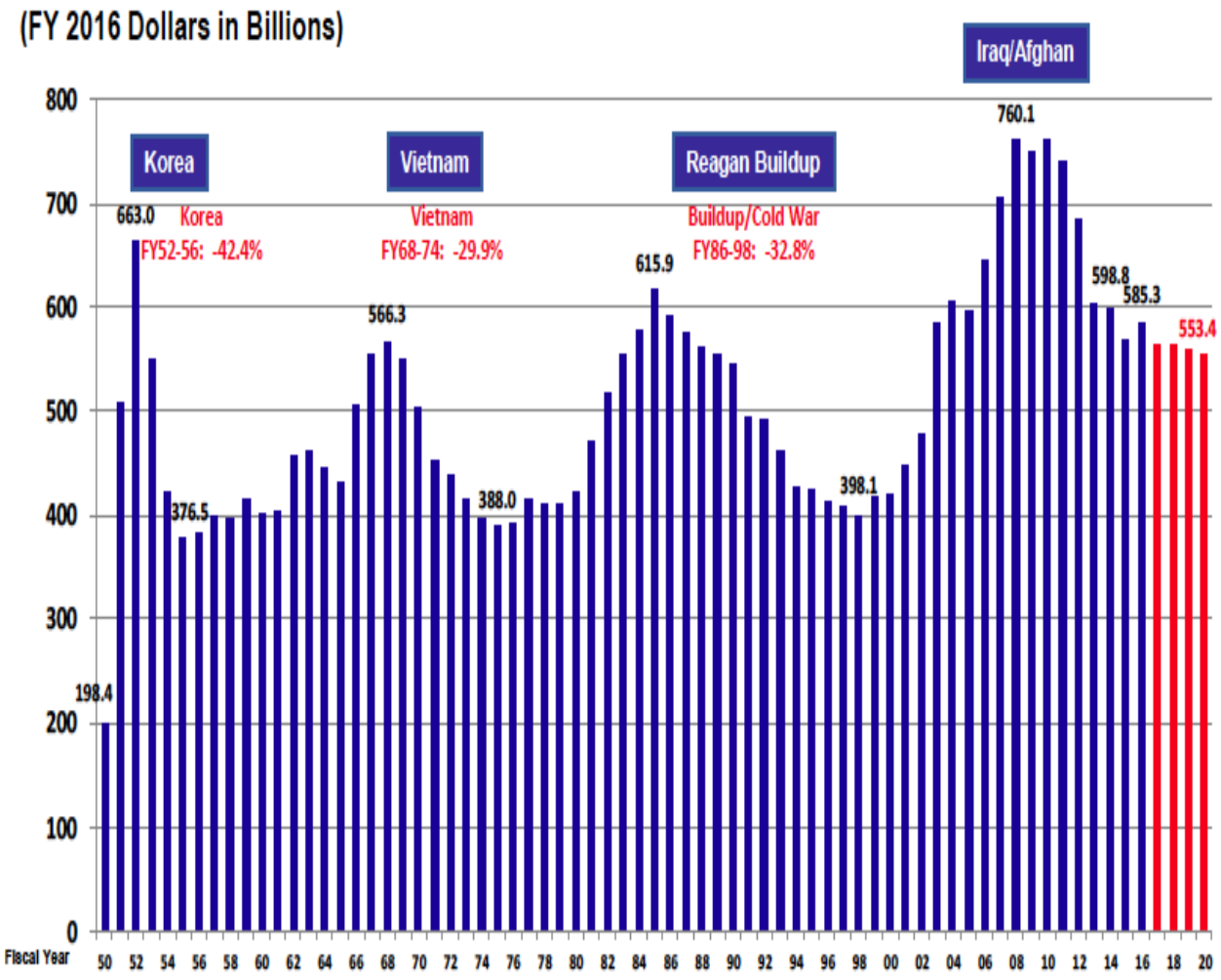

المصدر : Anthony H. Cordesman ; Chinese Military Spending, center forstrategic and, 21 September 2016.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160928_AHC_Estimates_Chinese_Military_Spending.pdf

يبدو أن الشعور بالإنهيار سيطال أمريكا كما طال غيرها من الإمبراطوريات السابقة إذ تشكل الحدود الراسمة لقوام الأنظمة الدولية القدرة على إنتاج أنماط جديدة من القوة وفقا لإدراكات تأسس لها توجهات الدول الصاعدة التي تخلق في ميزاتها الحالية توافقا بين الصين وروسيا في إطار القوى التعديلية الذي تبرز فيه فاعلية روسيا أكثر على المناحي السياسية

والعسكرية دوليا ، إلا أن التوجهات الأمريكية تجعل من الصين المنافس الجديد الذي يرتبط فيه إنهيار الولايات المتحدة الأمريكية إقتصاديا وعسكريا بالنقطة الزمنية التي تتساوى فيها في القوة مع الصين وهو ما يبرزه الشكل التالي:

شكل رقم(07): تقاطع نفقات الدفاع لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين 2001-2050

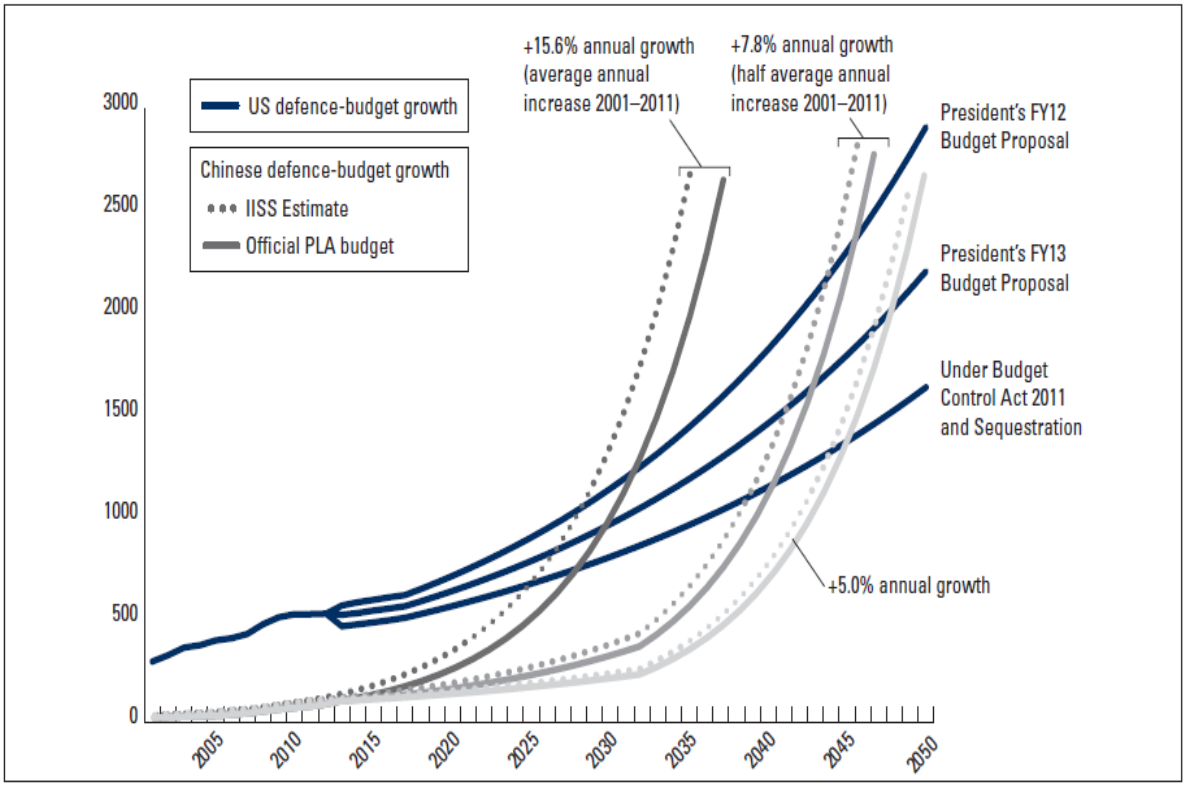

Figure 19 **China–United States Defence Expenditure Convergence 2001–2050**

المصدر: Anthony H. Cordesman ; Chinese Military Spending, center forstrategic and, 21 September 2016.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160928_AHC_Estimates_Chinese_Military_Spending.pdf

خلاصة الفصل:

قدم الفصل ختاما لمرحلة فهم طبيعة الترتيبات الأمنية الجديدة في أوراسيا بين الرهانات التي تصنعها الأدوار الإقليمية وتضاربات الأطراف الدولية من حيث معايير القوة التي تمهد لمراحل جديدة في النظام الدولي.

وعليه فإن نتاح الأدوار الإقليمية يبقى في تصادم مع الأطراف الدولية التي لا تمثل فيه النتاجات الجديدة لهذه الأدوار سوى حيز التوظيف وفقا لما يتطابق والواقع الدولي للقوة، في حين ترتبط الفاعلية بمحاولات إستعادة الأدوار الدولية أمام البروز الجديد للقوى التعديلية التي تمثل تزاوجا بين القوة الناعمة التي تبرزها الصين مبدئيا، والقوة الصلبة التي تظهر في السلوكات الخارجية لروسيا وقدراتها على التوظيف الخارجي للأطراف الإقليمية وخلق موازاة تؤكد ضرورة تفادي سيناريوهات معينة وهو ما كان للأزمة السورية والأوكرانية تقديمه في أهم مناطق المصالح الروسية إستراتيجية .

ومن ذلك كان الفصل دراسة لحوارات القوة في التفاعلات التي تجعل من القوى الإقليمة جزءا من التوظيف الدولي الذي يحدد مسار التفاعلات الدولية القادمة .

الخاتـــــمة:

الخاتمة:

تخلص الدراسة إلى فهم الجوانب الجديدة للتحولات الأمنية في منطقة أوراسيا إنطلاقا من المزاوجة بين الرهانات الإقليمية وتغيرات الأدوار الدولية، الذي من شأنه خلق أنماط جديدة من الترتيبات الأمنية التي تقوم في الأساس على قاعدة التفاعل الذي يجعل من المتغيرات الجديدة للسياسة الدولية مبعثا لتراكمات قد تكون بداية لعهد دولي جديد بسمات إقليمية.

إنطلاقا من الواقع الجديد الذي يميز البيئة الدولية عموما في عودة الجغرافيا والقوة الصلبة في أبرز رهاناتها، تراجع الهيمنة الدولية وبرزو التشابك الوظيفي للأدوار الإقليمية التي تجعل من منطق الأقلمة وجودا ظرفيا في مواجهتها، ببساطة فإن رهانات الجيوإستراتيجية أصبحت بعدا مشتركا بين الدولي والإقليمي في أوراسيا وهو ما سمح لنا بتقديم أهم صور تفاعلات ذلك بفترة زمنية تشكل تراكمات مرحلة ما بعد الحرب الباردة أبرز خلفياتها وتصنع موجة الحراك الدولي الإقليمي بعد إفرازات الأزمة السورية والأوكرانية أهم مساراتها الجديدة التي وإن لم تغير في إدراكات أهم الفاعلين إلاأنها قدمت أبعادا جديدة لها ساهمت في تحريك إستراتيجياتها وتوليد أدوار جديدة بين التنافس التعاون والتوظيف، لعبت فيها الهوية الجغرافية والإدراكات المصلحية أدوارا حاسمة.

وبذلك فإن تحليل جوهر هذه الترتيبات الأمنية الجديدة في أوراسيا والذي لعبت فيه الأطراف الإقليمية أدوارا خاصة، يبقى على ميزاته في البعد الدولي الذي يحتكر لغة البدء بتوجيه الإدراكات جيوسياسيا، ولغة الختم بتوظيفات القوة جيوإستراتيجيا، إلا أن المجال العام للدراسة يجعل من قابلية المتغيرات المتحكمة في إستعادة الأدوار الدولية التي تحتكم لمبدأ التقدم والتراجع مجالا مفتوحا قد تفرز بعض مخرجاته إنبعاثات إقليمية وقد يكون هيكلة دولية جديدة محضة وهو: ما يجعلنا نخلص في دراستنا بالإستنتاجات التالية:

1. قدمت الرهانات الجديدة للسياسة الدولية إنعكاسا لتفاعلات مهدت لبروز أدوار جديدة، تم من خلالها تكريس التحولات الأمنية الجديدة التي كان للفضاء الأوراسي

أهم الإسقاطات الدولية والإقليمية فيه، والتي تجدد ديناميكة الأمن وفقا لما تقتضيه المساعي البحثية للتيار النيوواقعي.

2. تمثل الرهانات الأمنية الجديدة بالفضاء الأوراسي دور في إحياء جوهر العلاقات الدولية رغم النقاشات التقليدية التي طالتها في الجذب الذي قدمته التوجهات النظرية المصاحبة للعولمة وأفكار النهايات، وهو ما أنتجته طبيعة البيئة الجديدة في عودة الجيوبوليتيك، بروز الإقليمية في مواجهة الهيمنة الدولية وماكنة الحروب الجديدة التي حركت التفاعلات الدولية من خلال التعدد الذي شهدته.
3. إعادة إنتاج الأبعاد الإقليمية لتحركات الدول في النسق الدولي والتي ترتبط بالجغرافيا كأساس لمناحي التوظيفات الدولية للأقاليم.
4. تبقى الأدوار الدولية الأساس الذي يقدم متغيرات التحليل في السياسة الدولية، وفقا لطبيعة النظام الدولي وأنماط القوة المتحكمة فيه.
5. رغم فاعلية الأدوار الإقليمية إلا أنها تبقى حبيسة التوجهات الدولية التي تخضع هي الأخرى لطابع السياسة الدولية.
6. تحليل الترتيبات الأمنية الجديدة في الفضاء الأوراسي لا يكتف بالواقع الذي تفرزه الدول الإقليمية، رغم ما يحتكم إليه سلوكها من إعتبارات الهيمنة الإقليمية، الهوية الجغرافية، ومنطق المصلحة والقوة.
7. يجسد العامل الدولي أساس خلق التحولات الأمنية في المناطق الإستراتيجية التي يفعلها العامل الإقليمي، من خلال التوظيف وإلتقاء المصالح الدولية الإقليمية.

الخلاصة الأساسية للدراسة:

كان لتوظيف الطرح النيواقعي في الدراسة والخروج بإستخدام أساساته الأنطولوجية التي من أبرزها تحليل العلاقات الدولية إنطلاقا من مستوى تحليل النظام الدولي، الخروج بالإستنتاج الجوهري : الذي تبقى فيه الدول الكبرى والإطار الدولي جوهرا للتفاعلات الدولية التي رغم صعود الأدوار الإقليمية فيها إلا أنها تبقى جزءا من توظيفات أو تغيير أجندات أمنية، حيث تبقى السياسة الدولية التي يخضع النظام الدولي فيها لتغيرات موازين القوى بين الأطراف الدولية جزءا من الترتيبات، التي يمثل الفضاء الأوراسي إحدى أبرز مسارحها

الجديدة التي ستنطلق منها التغيرات العالمية من منطق النظام الدولي، تمثل القوى التعديلية بداياتها الأولى التي تتوافق مع طرح كينيث والتز في تحديد النظام ثنائي القطبية كأفضل الأنظمة تحقيقا للسلام العالمي نتيجة الردع الذي يقدمه إلا أن نتاج البحث يبقى محدودا فالمقدار الذي تقدمه القوى التعديلية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمهد لملامح ثنائي قطبية بقدر ما يحقق ملامح لتوازنات مبدئية تتحدد فيها الصين كقوة إقتصادية عالمية وعسكرية إقليميا في حين تبرز الأدوار الجديدة لروسيا على المستوى الدولي إقتصاديا وعسكريا بدرجة أكبر وهو ما يمنح سمة التشاركية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة دوليا لكلا القوتين، ما يبقي على منظومة مبدئية تمنح تفاعلاتها وتوظيفاتها للقوى الإقليمية قدرة في خلق تحولات أمنية جديدة بالفضاء الأوراسي، وقوة ردعية تتراجع على أساسها أدوار المنظومة الغربية، ويبقى مجال الدراسة مفتوحا تتحكم فيه مآلات الإنفراج في حالة القوى التعديلية، وتوجهات الصين العالمية بين المناحي السلمية والعدائية التي تحدد مصير الخروج من بوتقة القوى التعديلية إلى القوى الإنفرادية التي يتحدد على ضوئها مصير النظام العالمي والرهانات الأمنية الجديدة للقوى الصاعدة الأخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

❖ باللغة الإنجليزية:

1) Baudrillard Jean ; The Spirit of Terrorism,verso ,UK, USA, 2003.
2) Beauchesene Bénédicte ; Relations Internationales, ellipses , paris, 2008.
3) Brzezinski Zbigniew ; Second Chance : three presidents and the crises of American superpower , basis books, new york, 2007.
4) Burchill Scott and others ; Teories of International Relations , 3rd edition ; palgrave makmillan , new york 2005 .
5) Buzan Barry ; People ,States and Fear: the national security problem in international relations , 1st edition, wheatsheaf books LTD, Great Britain, 1983.
6) Dunne Tim and others ;Theories of International Relations, 3rd edition , Oxford University Press, United Kingdom,2013.
7) Griffiths Martin ; International Relations Theory for the Twenty-First Century,1st edition, routledge , new york ,2007.
8) Griffiths Martin ; fifty Key Thinkers in International Relations , Routledge, new york 2001,
9) Hodgson Marshall ; Rethinking World History :Essays on Euroupe , Islam and Word History , Cambridge University Press, United Kingdom, 1993.
10) Hoffman Frank ; Conflicts in the 21st Centery : The Rise of Hybrid Wars, Potomac Institute for Policy Studies, Arlington, Virgenia, 2007.
11) Kaldor Marry ; New and Old Wars , Organized Violence in Global Era, stanford university press, California, 1999.
12) Keohane Robert ; After Hegemony : Cooperation and Discord in The World Political Economy, princetion university press.

13) Klausewitz Carl Von ; On War, translated by Michael Howard and Peter Paret ,1st edition, Oxford University Press, new york ,2007.

14) Klein Naomi ; The Shock Doctrine : the rise of disaster capitalism, metropolitane books, new york.

15) Machinder Halford ; Democratic Ideals and Reality, national defense university press, washington, 1942.

16) Melville Andrei and Tatiana Shakleina ; Russian Foreign Policy In Transition : Concepts and Realities , Central European University Press, New York, 2005.

17) Neumann Iver and Ole Wæver ; The Future of International Relations, Routledge , new york , 2005 .

18) Ondrejcsák Robert ; introduction to security studies , Centre for European and North Atlantic Affairs , Bratislava 2014.

19) Reus-Smi Christian and Nicholas J. Wheeler ; The Return of Geopolitics in Europe ?, Social Mechanisms and Foreign Policy Identity Crises , Cambridge University Press , United States of America , 2013.

20) Starr Frederick and Svante E. Cornell ; Putin's Grand Strategy : The Eurasian Union and Its Discontents , Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2014.

21) Sutch Peter and Juanita Elias ;International Relations : The Basic, Routledge, new york,2007.

22) Trenin Dmitri ; The End of Eurasia : Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization , Carnegie Moscow Center , Washington , 2001.

23) Tuathail Gearóid Ó ;and others, The Geopolitics Reader , Taylor & Francis e-Library, 2003.

24) Waltz Kenneth ; Man the State and War : a Theoretical Analysis, columbia university press, new york, 2001.

❖ باللغة الفرنسية:

1. Defay Alexander ; La Géopolitique , deuxième édition, Press Universitaire de France, Paris 2012.
2. Bacot-Décriaud Michèle et autres ; La Sécurité Internationale d'un siècle à l'autre, L'Harmattan , France , 2001.
3. Boniface Pascal ; la Géopolitique ,2éme, Groupe Eyrolles, Iris, Paris, 2014.
4. Defay Alexander ; Géopolitique du Proche Orient, 5éme édition, Presses Universitaires de France, Paris 2011.
5. Dussouy Gérard ; Les théories géopolitiques : Traité de Relations internationales, Pouvoirs comparés.

ثانيا: المجلات والدوريات:

✓ باللغة الإنجليزية:

1. Ángel Miguel Ballesteros Martín and others ; Geopolitical overview of conflicts 2014, Spanish Institute of Strategic Studies, Spanish Ministery of Defence, November 2014.

✓ باللغة الفرنسية:

1. Gèze François et autres ; L'état du Monde 1987-1988 : annuaire économique et géopolitique mondial , ma découverte , paris

ثالثا: الأنترنيت:

❖ باللغة الإنجليزية:

1. Baldwin David ; the concept of security , Review of International Studies 1997.
http://www.princeton.edu/~dbaldwin/selected%20articles/Baldw

in%20%281997%29%20The%20Concept%20of%20Security.pdf

2. Brookes Peter and others ; Report to Congress of the U.S.-China Economic and Security Review Commission , November 2016

https://www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/Executive%20Summary%202016.pdf

3. Brzezinski Zbigniew, John J. Mearsheimer ; Clash of the Titans, Foreign Policy, January/February 2005.

http://faculty.arts.ubc.ca/tiberg/MPA_Asia_Apr_2010_readings/Brzezinski%20and%20Mearsheimer.%20A%20Clash%20of%20Titans.pdf

4. Campbell Ivan ; India's role and interests in Central Asia , Saferworld, October 2013

https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/indias-role-and-interests-in-central-asia.pdf

5. Cordesman Anthony ; Chinese Military Spending, center forstrategic and, 21 September

2016.

https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160928_AHC_Estimates_Chinese_Military_Spending.pdf

6. Dahl Robert; The Concept of Power; pp 205- 206.

https://welcometorel.files.wordpress.com/2008/08/conceptpower_r-dahl.pdf

7. Dinç Cengiz ; Turkey as a New Security Actor in the Middle East: Beyond the Slogans, Osmangazi University, Eskişehir,Turkey. perceptions, Summer 2011, Volume XVI, Number2.

http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/01/cengiz_dinc.pdf

8. Djalili Mohammad-Reza et Thierry Kellner; Ou Va L'Iran, Iris, Programme Asie , 2016.
http://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2016/10/Asia-Focus-2-Kellner-Thierry.pdf

9. Dorraj Manochehr and Nader Entessar ; Iran's Northern Exposure**:** Foreign Policy Challenges in Eurasia , center for international and regional studies , Georgetown University .https://www.files.ethz.ch/isn/170119/DorrajEntessarCIRSOccasionalPaper13.pdf

10. Emerson Michael and Nathalie Tocci ; Turkey as a Bridgehead and Spearhead : Integrating EU and Turkish Foreign Policy, EU-Turkey Working Paper No. 1/August 2004 , Centre for European Policy Studies.
http://aei.pitt.edu/6765/1/1143_01.pdf

11. Emerson Mechael ; Towards a greater Eurasia : Who ?, Why ?, What ?, and How ?.
https://www.ceps.eu/system/files/Towards%20a%20greater%20Eurasia.pdf

12. Fallon Theresa ; The New Silk Road: Xi Jinping's Grand Strategy for Eurasia , American Foreign Policy Interests, 37:140–147, 2015.
https://www.ou.edu/uschina/texts/Fallon.2015.AFPI.New_Silk_Road.pdf

13. Finel Bernard ; New Thinking about Security?:Analytical Pitfalls and Applications to the Americas, National Security Studies Program, Georgetown University 1999, p61.
https://www.oas.org/csh/docs/Foro%20sobre%20seguridad.pdf

14. Fisk Robert ; Syrian war of lies and hypocrisy, Sunday, 29 July 2012, http://ac.matra.free.fr/FB/20120808fisk.pdf

15. Flanagan Stephen ; The Turkey Russia Iran Nexus: Eurasian Power Dynamics , Center for Strategic and International Studies, 2013.
http://www.twc.edu/sites/default/files/assets/academicCourseDocs/24.%20Flanagan,%20ThTurkey%20-%20Russia%20%20Iran%20Nexus%3B%20Eurasian%20Power%20Dynamics.pdf

16. Gomart Thomas ; The Return of Geopolitical risk : Russia , China and the United State, Ifri , 2016.
https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/etude_ifri_tg_geopolitcal_risk_april16.pdf

17. Hann Chris ; A concept of Eurasia , Current Anthropology Volume 57, Number 1, February 2016.
https://www.eth.mpg.de/4030934/Concept-of-Eurasia.pdf

18. Huntington Samuel ; The clash of Civilisations and the Remaking of World Order.
http :www.stetson.edu/artisci/politicalscience/media/clash.pdf

19. Julian Lewis and others ; Russia:Implications for UK defence and security , First Report of Session 2016–17, House of Commons Defence Committee.
https://publications.parliament.uk/pa/cm201617/cmselect/cmdfence/107/107.pdf

20. Kaldor Marry ; In Defence of New Wars, 2013.
https://www.researchgate.net/publication/272714067_In_Defence_of_New_Wars

21. Kaplan Robert ; The Revenge of Geography .
http://myweb.ecu.edu/mitchelsonr/mitchweb/Revenge.pdf

22. krause Keith , Michael. G. Williams ; Broading the agenda of security studies : politics and methods , mershon ISR 1996.
http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/admininst/shared/docprofessors/krause_williams_mershon_1996%5B1%5D.pdf

23. Larrabee Stephen ; The Ukrainian Crisis and European Security : Implications for the United States and U.S. Army, RAND Corporation,2015.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR903.readonline.html

24. Lund Aron ; The Ghosts of Hama, The Bitter of Legacy of Syria's Failed 1979/1982 Revolution, Swedish International Liberal Centre.
http://www.silc.se/wp-content/uploads/2011/06/The-Ghosts-of-Hama-by-Aron-Lund1.pdf

25. Mead Walter Russell **;** The Return of Geopolitics : The Revenge of the Revisionist Powers, heinonline , foreign affairs, 2014.
https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2014-04-17/return-geopolitics

26. Milani Mohsen ; Iran in Reconnecting Eurasia : Foreign Economic and Secutity Interests , A Report of The CSIS Russia and Eurasia Prpgram , Center for Strategic and international Studies.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160420_Milani_IranReconnectingEurasia_Web.pdf

27. Mufti Malik; A Little America: The Emergence of Turkish Hegemony , Brandies University, Crown center for Middle East Studies.https://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB51.pdf

28. Ney Joseph **;** Soft Power, Foreign policy, JSTORS, Autumn 1990.

http://www.lionelingram.com/560_Nye%20Soft%20Power%20Foreign%20Policy.pdf

29. Parsi Trita ;Israeal Iranian Relations Assessed : Strategic Competition from The Power cycle perspective, Iranian Studies , Volume 38, number 2, June 2005.
http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00210860500096329?scroll=top&needAccess=true

30. Robert Jean **;** Le territoire, lien ou frontière ?:introduction au débat entre Bertrand Badie et Lacoste Yves, Université de Paris IV, 1995.
http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers08-09/010014865-80.pdf

31. Rózsa Erzsébet ; Geo-Strategic Consequences of the Arab Spring , European Institute of the Mediterranean , 2013.
https://www.files.ethz.ch/isn/182508/Paper_EuroMeSCo19.pdf

32. Sachdeva Gulshan ; India in Reconnecting Eurasia Eurasia : Foreign Economic and Secutity Interests , A Report of The CSIS Russia and Eurasia Prpgram , Center for Strategic and international Studies.
https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160428_Sachdeva_IndiaReconnectingEurasia_Web.pdf

33. Suchy Petr **;** role of security and strategic studies within international studies, p09
http://www.mocr.army.cz/mo/obrana_a_strategie/2-2003eng/suchy.pdf

34. Šulovic Vladimir ; Meaning of Security and Theory of Securitization , Belgrad Center for Security Policy, 2010.
http://www.bezbednost.org/upload/document/sulovic_%282010%29_meaning_of_secu.pdf

35. Thompson William ; The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory, International Studies Quarterly, Vol. 17, No. 1. (Mar., 1973) https://www.academia.edu/598174/The_regional_subsystem_A_conceptual_explication_and_a_propositional_inventory

36. van der Putten Frans-Paul ; Great Powersand Global Stability , Netherlands Institute of International Relations, May 2016. https://www.clingendael.org/sites/default/files/2016-02/clingendael_monitor2016-great_powers_and_global_stability-eng_0.pdf

37. Walt Stephen ; The renaissance of security studies . http://n.ereserve.fiu.edu/010006796-1.pdf

38. Waltz Knneth ;The Emerging Structure of International Politics, International Security ; Vol. 18, No. 2. (Autumn, 1993) . http://www.ir.rochelleterman.com/sites/default/files/Waltz%201993.pdf

39. wilson Irnest ; Hard power, Soft Power, Smart Power, Annuls of the American Academy of Political and Social Science, 2008. http://nghiencuuquocte.net/wp-content/uploads/2014/03/Hard-power-soft-power-smart-power.pdf

40. Zisser Eyal; The Deadlocked Syrian Crisis: The Fable of the Ants and the Elephant. http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/adkan16_2ENG5_Zisser.pdf

❖ باللغة الفرنسية:

1. Donneur André ; Le système paneuropéen : un modèle d'analyse, Études internationales, vol. 4, n°1-2, 1973.
https://www.erudit.org/fr/revues/ei/1973-v4-n1-2-ei2973/700279ar/

2. Jédidi Sonia ; Turbulences en Asie centrale, Cafés Géographiques de Toulouse, 25 Janvier 2006.
http://cafe-geo.net/wp-content/uploads/Compte-rendu-Asie-centrale-25.01.06.pdf

3. Lacoste Yves ; Le pivot géographique de l'histoire : une lecture critique, Hérodote, n° 146-147, La Découverte, 2012.
https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=HER_146_0139

فهرس

الخرائط، الجداول، المخططات

والأشكال :

قائمة الخرائط:

الخريطة	المحتوى	الصفحة
01	جغرافية أوراسيا كأكبر يابسة عالمية	23
02	منطقة قلب العالم عند ماكندر.	25
03	جغرافية الفضاء الأوراسي	27
04	الدول الأساسية لإقليم آسيا الوسطى	29
05	توزيعات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط	32
06	أهم المحاور القيمية في الشرق الأوسط	33
07	التوزيعات الإثنية والدينية في سوريا	74
08	توزيع المجموعات ومناطق السيطرة لكل طرف في سوريا سنة2016	76
09	النفوذ العسكري الروسي بعد الأزمة الأوكرانية	77
10	تقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دويلات مصغرة إستنادا للعامل العرقي وخدمة للأهداف الطاقوية.	80
11	إمدادات الغاز إلى أوروبا.	82
12	الفرق بين حافة الأرض وقلب الأرض جغرافيا	85
13	رقعة الشطرنج الأوراسية	87
14	الإختلافات حول مفهوم قلب العالم	91
15	البحر الجنوبي للصين	97
16	المبادرة الصينية: الطريق والحزام	99
17	التعدد العرقي و المحورية الطاقوية لإيران	109
18	المحور التاريخي لأوراسيا عند ماكندر	119
19	توضح الإمتداد الجغرافي منطقة القوقاز	124
20	دول جنوب آسيا	128

قائمة الجداول:

الجدول	المحتوى	الصفحة
01	الفروقات بين محطات الحروب القديمة عند ماري كالدور	40
02	الفرق بين كتاب الدولة، الحرب والإنسان ونظرية السياسة الدولية لكينيث والتز	54

قائمة المخططات:

المخطط	المحتوى	الصفحة
01	مخطط روبارت كيوهان يوضح علاقات الإنسجام، التعاون والإختلاف في السياسة الدولية.	47
02	الفرق في القدرة التحليلة بين نظرية السياسة الخارجية ونظرية السياسة الدولية	57
03	دول وسط أوراسيا	121

قائمة الأشكال:

الشكل	المحتوى	الصفحة
01	دائرة نسبية توضح المشاركة العسكرية في عمليات حرب الخليج الفارسي	51
02	تطور الإنفاق العسكري الصيني	132
03	يوضح نسب التعاملات التجارية الأمريكة في أهم المناطق العالمية	134
04	حصة روسيا في واردات الاتحاد الأوروبي من الفحم، النفط والغاز الطبيعي	135
05	تطور العلاقات التجارية بين الصين والإتحاد الأوروبي	138
07	مجموع الإنفاقات العسكرية الأمريكية	141
08	تقاطع نفقات الدفاع لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين 2001-2050	142

فهرس المحتويات:

	المحتـويات	الصفحة
	خطـة الدراسة	
	مقـدمـة	
الفصل الأول	**أو راسيا بين المكانة الجغرافية والرهانات الأمنية الجديدة في السياسة الدولية**	**20**
المبحث الأول	**أوراسيا المفهوم والإسقاط الجيوبوليتيكي.**	**22**
المطلب الأول	أوراسيا الدلالة والتعريف	**22**
المطلب الثاني	المحاور الإستراتيجية الكبرى في أوراسيا	**28**
المطلب الثالث	مركزية القوة في السياسة الدولية	**34**
المبحث الثاني	**تحولات البيئة الدولية لمرحلة مابعد الحرب الباردة**	**38**
المطلب الأول	طبيعة الحروب الجديدة	**38**
المطلب الثاني	عودة الحتمية الجغرافية	**42**
المطلب الثالث	الإقليمية في مواجهة الهيمنة الدولية	**46**
المبحث الثالث	**صناعة الإدراك الأمني بين السياسة الدولية وهوية الدولة**	**53**
المطلب الأول	الإدراك الأمني كنتاج للسياسة الدولية: النقاش "الواقعي - النيوواقعي"	**53**
المطلب الثاني	صناعة الإدراك الأمني وفق الطرح البنائي	**58**
المطلب الثالث	إعادة تعريف الأمن "نظرة نقدية"	**63**
	خلاصة الفصل	
الفصل الثاني	***الفضاء الأوراسي في الإدراك الإستراتيجي الدولي و الإقليمي ومضامينه بعد الأزمة السورية والأوكرانية***	**71**
المبحث الأول	**التداعيات الجيوإستراتيجية للأزمة السورية والأوكرانية**	**72**
المطلب الأول	الأزمة السورية والأوكرانية: من الإنفلات الداخلي إلى التعدد الخارجي	**72**
المطلب الثاني	الإفرازات الإقليمية والدولية للأزمتين	**78**
المبحث الثاني	**الفضاء الأوراسي في الرؤى الإستراتيجية الغربية والقوى التعديلية.**	**83**
المطلب الأول	أوراسيا في الإدراك الأمريكي الأوروبي	**78**
المطلب الثاني	مركزية أوراسيا في المنظور الإستراتيجي الروسي	**92**
المطلب الثالث	الأبعاد الجديدة للمنطق الإستراتيجي الصيني في أوراسيا	**98**

المبحث الثالث	**أوراسيا في الإدراكات الإقليمية بين الهوية الجغرافية والرؤى المصلحية**	**104**
المطلب الأول	الإنبعاث الجديد للأوراسانية التقليدية "تركيا كزخستان"	**104**
المطلب الثاني	صعود الدور الإيراني في أوراسيا وأبعاد المواجهة الإقليمية الإسرائيلية	**110**
المطلب الثالث	بروز الإدراكات الإقليمية الجديدة للهند في أوراسيا	**115**
خلاصة الفصل		
الفصل الثالث	***حوارات القوة في التفاعل الإقليمي الدولي بالفضاء الأوراسي ومستقبل المكانة العالمية***	**117**
المبحث الأول	**التقدم والتراجع في الأدوار الإقليمية والدولية بين الصراع التنافس والتعاون**	**118**
المطلب الأول	تحديد الفاعلين في أوراسيا بين منطق الهيمنة ورهان الإقليمية	**118**
المطلب الثاني	عودة الجيوبوليتيك في تفاعلات المحور الروسي، التركي، الإيراني	**122**
المطلب الثالث	الأدوار الإقليمية الجديدة في التوظيف الإستراتيجي الدولي	**126**
المبحث الثاني	**رهان القوة في الأدوار الدولية بين محاور التنافس الكبرى**	**129**
المطلب الأول	القوى التعديلية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية	**129**
المطلب الثاني	القوى التعديلية في مواجهة الإتحاد الأوروبي	**134**
المطلب الثالث	رهانات القوة عبر الأقطاب ومآلات النظام الدولي	**138**
خلاصة الفصل		
خـــــاتمـــــة		**145**
قـائمـــة المـراجع		**149**
قائمة الخرائط، الجداول،المخططات والأشكال		**160**
فهـرس المحتـويات		**162**